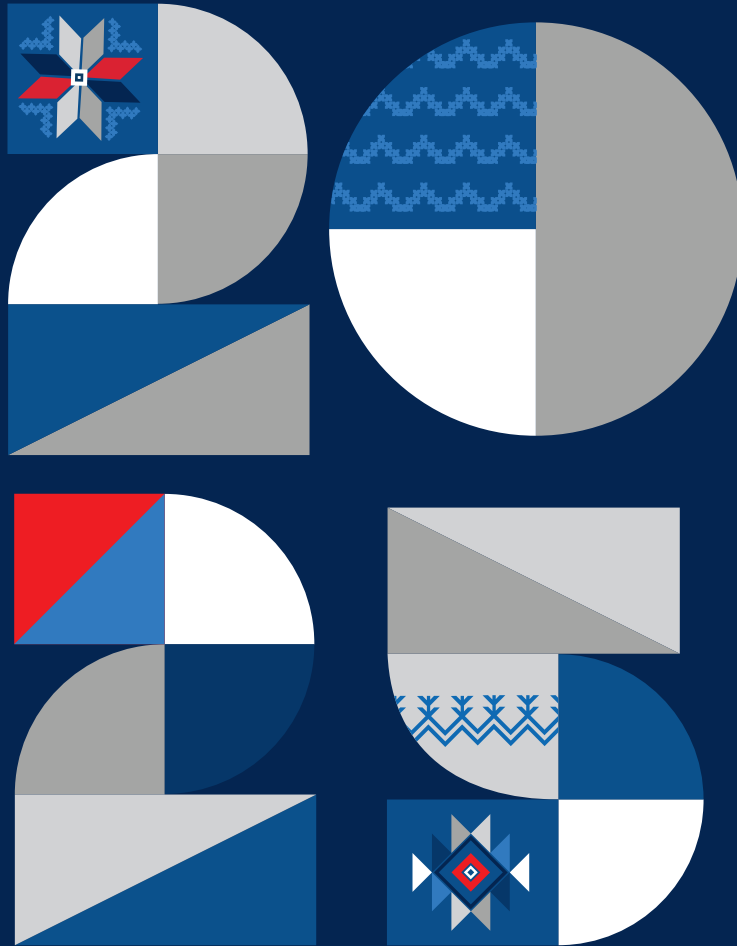


البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank



التقرير السنوي



التقرير السنوي

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025



صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

6	رسالة البنك
8	أعضاء مجلس الإدارة
11	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	الإدارة التنفيذية
16	تقرير مجلس إدارة البنك التجاري الأردني
50	البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات
118	تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك
125	دليل الحوكمة المؤسسية
150	دليل الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
161	تقرير الحوكمة
168	عناوين فروع البنك التجاري الأردني

01

رسالة البنك



رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

02

أعضاء مجلس الإدارة

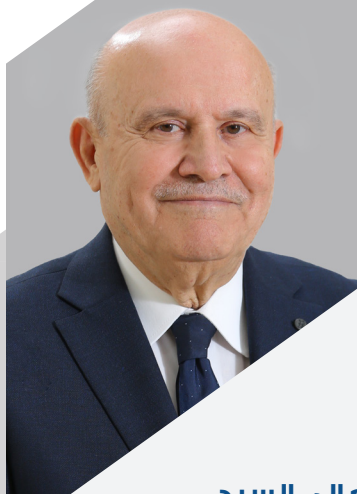




سعادة السيد

**عبد النور نايف عبد النور
عبد النور**

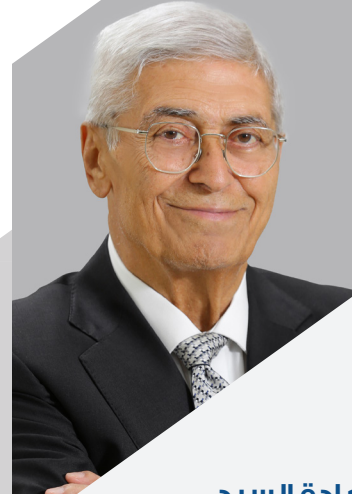
عضو مجلس إدارة
(غير مستقل)



معالي السيد

أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة
(غير مستقل)



سعادة السيد

ميشيل فايق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة
(غير مستقل)



المؤسسة

العامة للضمان

الاجتماعي

(المقعد الثاني) ويمثلها:

سعادة السيد

رامي آدم طيطي

عضو مجلس إدارة
(غير مستقل)



المؤسسة

العامة للضمان

الاجتماعي

(المقعد الأول) ويمثلها:

سعادة السيد

يحيى محمد عشب عبيدات

عضو مجلس إدارة
(غير مستقل)



سعادة السيد

فائق ميشيل فايق الصايغ

عضو مجلس إدارة
(غير مستقل)



سعادة الانسة

لينا نجيب البخيت الدبابة
عضو مجلس إدارة
(مستقل)



سعادة السيد

أسامة عمر علي حمد
عضو مجلس إدارة
(مستقل)



شركة الأردن
الأولى للاستثمار ويمثلها:
سعادة الفاضلة

**هانيه موسى (الحاج إبراهيم)
النبلسي**

عضو مجلس إدارة
اعتباراً من 2025/2/27
(غير مستقل)



معالي السيد

عمر خير الدين المعاني
عضو مجلس إدارة
(مستقل)



سعادة السيد

**"محمد جمال" بشر مصطفى
النوباني**

عضو مجلس إدارة
(مستقل)

03

كلمة رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة



شهد عام 2025 تحولات ملحوظة في المشهد الاقتصادي العالمي، حيث أسهم دخول التعرفات الجمركية الأمريكية حيز التنفيذ مع مطلع الربع الثاني في إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية ومسارات سلاسل التوريد. وتزامنت هذه التطورات مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في عدد من المناطق الحيوية، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ نسبي في النشاط الاقتصادي. واستجابة لهذه المعطيات، واصلت أسعار الفائدة مسارها التراجعي التدريجي الذي بدأ منذ عام 2024، لتستقر عند مستويات أكثر توازناً مع نهاية عام 2025.

وفي قلب هذا الواقع الاقتصادي المتسارع، برز التطور في مجال التحول الرقمي كأحد أبرز محركات التحول في بيئة الأعمال العالمية، حيث انتقل من نطاق الابتكار النظري إلى التطبيق التشغيلي الواسع، ليعزز قدرات المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات بصورة أكثر سرعة ودقة. وقد تزامن هذا التحول مع تطورات إيجابية في الاقتصاد الأردني، مدفوعة بالتقدم المتحقق في تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي.

وفي هذا السياق، شهد القطاع المصرفي تحولاً متسارعاً نحو القنوات الرقمية، مع انتقال متزايد للخدمات من الفروع التقليدية إلى التطبيقات المصرفية ونقاط الدفع الإلكترونية، بما أتاح تقديم تجارب مصرفية أكثر كفاءة وتخصيصاً، إلى جانب تعزيز منظومة أمن المعلومات. كما تزامن ذلك مع الأداء الإيجابي للسوق المالي الأردني خلال عام 2025، والذي حقق مستويات متقدمة مدعوماً بمتانة القطاع المصرفي وقوة أسسه الرأسمالية.

وفي ظل هذه المتغيرات، واصل البنك ترسيخ دوره كشريك استراتيجي للاقتصاد الوطني من خلال تطوير حلول تمويلية مبتكرة ومرنة أسهمت في دعم الشركات المحلية وتمكينها من التكيف مع التحولات الاقتصادية المتسارعة. وفي الوقت ذاته، حافظ البنك على نهجه الائتماني الحثيث ومستويات سيولة قوية، مع تحقيق نمو متوازن في محفظة التسهيلات والودائع، الأمر الذي أسهم في تعزيز استدامة العوائد للمساهمين والعملاء على حد سواء. وبذلك يواصل البنك تأكيد التزامه باستشراف التحولات الاقتصادية وقيادة مسيرة الابتكار، بما يضمن استمرارية الأعمال وتعزيز القيمة في بيئة عالمية تتسم بقدر متزايد من التنافسية.

إستراتيجية البنك التجاري الأردني

ركز البنك التجاري الأردني خلال عام 2025 على ترسيخ مكانته كشريك مصرفي موثوق ومبتكر، واضعاً العميل في صميم فلسفته الاستراتيجية، بهدف تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتسم بالكفاءة والاستباقية والقيمة المضافة. وقد تجسد هذا التوجه من خلال تنفيذ استراتيجية تركز على محورين رئيسيين.

تمثل المحور الأول في تسريع التحول الرقمي من خلال رفع الكفاءة التشغيلية عبر أتمتة العمليات المصرفية الحيوية، وتطوير القنوات الإلكترونية، وتفعيل حلول متقدمة للمدفوعات الرقمية، بما يدعم تقديم خدمات مصرفية أكثر سرعة ومرونة. كما حرص البنك على تعزيز منظومة الأمن السيبراني وتطبيق أعلى معايير حماية البيانات، بما يضمن الحفاظ على ثقة العملاء وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في الاقتصاد الرقمي المتسارع.

أما المحور الثاني فتمثل في تعزيز الصورة المؤسسية والهوية المؤسسية للبنك، من خلال مواءمة الهوية البصرية مع التطور الرقمي للخدمات المصرفية، بما يعزز الموثوقية ويرسخ حضور البنك في مختلف القنوات والمنصات. وفي هذا الإطار، تبني البنك نهجاً استراتيجياً متكاملاً في مجال المسؤولية المجتمعية، يتجاوز مفهوم الدعم التقليدي ليعكس دور البنك كشريك تنموي فاعل، عبر مبادرات إنسانية واجتماعية شملت دعم مرضى السرطان والمساهمة في الجهود الإغاثية لأطفال غزة، بالتعاون مع عدد من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية.

وقد دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية استثمار مستمر في رأس المال البشري، من خلال تطوير الكفاءات وتعزيز بيئة عمل محفزة، بما يمكن موظفي البنك من أن يكونوا سفراء حقيقيين لعلامته التجارية، حيث يلتقي التميز البشري مع الابتكار الرقمي لتحقيق نمو مستدام وترسيخ مكانة البنك كخيار مصرفي موثوق في المملكة.

وفي سياق مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي، واصل البنك توسيع شبكة شراكاته الاستراتيجية مع شركات الدفع الإلكتروني محلياً، بما يساهم في تطوير منظومة المدفوعات والتحويلات المالية الفورية وتعزيز كفاءتها، بما يلبي الاحتياجات المتنامية للعملاء ويتمشى مع تطورات السوق المصرفي الحديث. كما أولى البنك اهتماماً خاصاً بتطوير التجربة المصرفية الرقمية لقطاعي الأفراد والشركات، من خلال تحديث تطبيق تجاري موبايل و تحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات، بما أتاح للعملاء وصولاً فورياً إلى خدمات ومنتجات مصرفية أوسع وتنفيذ معاملاتهم آمناً من أي مكان، وعلى صعيد التوسع في العلاقات المصرفية الإقليمية، حصل البنك التجاري الأردني على اعتماد من البنك المركزي العراقي لتغطية الحوالات والاعتمادات بالدينار الأردني عبر منصة الدينار الخاصة بالبنوك العراقية المراسلة، في خطوة استراتيجية تساهم في تسهيل العمليات المالية وتعزيز حركة التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق الشقيقة.

وقد انعكست هذه المبادرات الاستراتيجية على الأداء العام للبنك، حيث أسهمت في تحقيق نمو ملحوظ في عدد من المؤشرات المالية الرئيسية، في إطار توجه إداري يركز على تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين مستويات الربحية، وتنمية الإيرادات من خلال تطوير الأنشطة المصرفية والتوسع في خدمات الفوائد والعمولات.

أظهرت البيانات المالية نموًا تصاعدياً قوياً، وقد تجسد هذا الأداء الاستثنائي من حيث ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 8.3% ليصل إلى 1.518 مليار دينار مقابل 1.401 مليار دينار في عام 2024، مدفوعاً بنمو متوازن في مختلف بنود الميزانية. كما سجلت المحفظة الائتمانية نمواً لافتاً بنسبة 14.3% لتبلغ 886.7 مليون دينار مقارنة بـ 775.7 مليون دينار، بالتوازي مع ارتفاع ودائع العملاء بنسبة 12.6% لتصل إلى 1.121 مليار دينار، مما يعكس ثقة العملاء المتزايدة بالبنك ومثانة علاقاته المصرفية. وعلى صعيد الأداء التشغيلي، حقق البنك نمواً قوياً في الإيرادات، حيث ارتفع إجمالي الدخل بنسبة 15.3% ليبلغ 63.1 مليون دينار مقابل 54.7 مليون دينار في عام 2024، مدعوماً بزيادة صافي إيرادات الفوائد والعمولات من 50.6 مليون دينار إلى 53.1 مليون دينار. كما ارتفع صافي الربح بعد الضريبة بنسبة 20.5% ليصل إلى 14.1 مليون دينار مقارنة بـ 11.7 مليون دينار، مما انعكس إيجاباً على ربحية السهم التي ارتفعت من 0.098 دينار إلى 0.117 دينار، في تأكيد على كفاءة الأداء التشغيلي واستدامة الربحية. أما على مستوى مؤشرات الكفاءة، فقد تحسنت العوائد على الأصول وحقوق الملكية لتبلغ 0.96% و 7.96% على التوالي، مقارنة بـ 0.84% و 6.84% في عام 2024، وهو ما يعكس قدرة البنك على تحقيق عوائد مجزية ضمن مستويات مخاطر مدروسة. وفي المقابل، حافظ البنك على صلابته المالية، إذ استقرت نسبة كفاية رأس المال عند 12.50% مقابل 13.34% في العام السابق، فيما بلغت نسبة السيولة القانونية 115.3% مقارنة بـ 122.8%، وهي نسب تفوق المتطلبات الرقابية وتعكس التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة والانضباط المالي. تؤكد هذه النتائج أن عام 2025 شكّل محطة بارزة في مسيرة البنك، حيث نجح في تحقيق توازن مثالي بين النمو والربحية، مع الحفاظ على قوة مركزه المالي واستدامة أدائه التشغيلي ضمن نهج استراتيجي يركز على الكفاءة، الابتكار، وإدارة المخاطر الرشيدة.

واستمراراً لنهج البنك في السنوات الأخيرة في تعظيم العوائد للمساهمين على استثماراتهم، تم التوصية للهيئة العامة لمساهمين البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من رأس المال البنك المدفوع بواقع 8.4 مليون دينار.



أعزائي المساهمين،

إن إنجازاتنا المالية والتشغيلية تتجاوز لغة الأرقام؛ فهي المحرك الأساسي لرسالتنا في خدمة المجتمع والنهوض به. نؤمن بأن المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي وواجب وطني في صميم استراتيجيتنا، نسعى من خلاله لترك أثر إيجابي مستدام يمتد لجميع أبناء الوطن ومؤسساته. وسنواصل المضي قدماً في تعزيز هذه المسيرة وترسيخ بصمتنا التنموية عبر السنوات القادمة، من خلال شراكاتنا الاستراتيجية الهادفة لرفعة الوطن، مستنيرين برؤية القيادة الهاشمية الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الإدارة



04

الإدارة التنفيذية



أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيذر هاني عزيز قولاجين
2	نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	راكان محمد عطا الله الطراونه
4	مساعد مدير عام الإئتمان	محمد علي محمد القرعان
5	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد (استقال اعتباراً من 2025/02/16)	سليم نايف سليم صوالحه
6	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك
7	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (استقال اعتباراً من 2025/03/30)	وائل "محمد يوسف" عارف راييه
8	المدير التنفيذي للخرينة والإستثمار	أنس ماهر راضي عايش
9	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات *	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
10	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
11	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
12	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	جمال حسين عيطان الرقاد
مدرء الدوائر الرقابية **		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود إبراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *	هيثم أمين خليل حموري

*المدرء من غير الإدارة التنفيذية العليا.
**مدرء الدوائر الرقابية.

مدرء الدوائر في البنك		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة تسهيلات التجزئة	ربي جهاد عطية شهاب
2	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي (اعتباراً من 2025/11/3)	عبدالكريم عماد عبدالكريم الحمود
3	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	ساجد محمود حسني أبو طوق
4	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد / مكلف	إبراهيم عبدالله محمد الحارثي
5	مدير دائرة المبيعات المباشرة	سلام فواز سليمان مزهر
6	مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون	علاء صابر احمد شويكي
7	مدير دائرة العمليات المركزية	لانا محمد شعبان ابو خضره
8	مدير دائرة المتابعة والتحصيل (اعتباراً من 2025/08/16)	علاء معتصم خليل حؤيش
9	المدير التنفيذي لدائرة التحليل الإئتماني والمراجعة	محمد احمد محمد عبيدات
10	مدير دائرة الموارد البشرية	نورا وليد محمد الجيطان
11	مدير دائرة الخزينة	هاني عبد الرحمن محمود درويش
12	مدير دائرة هندسة العمليات (اعتباراً من 2025/2/23)	احمد خالد ذياب جابر
13	مدير الدائرة الهندسية	ياسر فوزي يوسف القسوس
14	مدير دائرة رقابة وتوثيق الائتمان	فاتن كريم فوزي عصفور
15	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	طارق علي حسني الزبيدي
16	مدير دائرة إدارة المطلوبات والنقد	نور عباس محمود ارشيد

05

تقرير مجلس إدارة البنك



ب. تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك بنود الحوكمة المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام ونود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وقد تم تضمين جميع البيانات المطلوبة والمحددة بموجب هذه التعليمات في التقرير السنوي، مما يعكس حرص البنك على الامتثال الكامل لمبادئ الحوكمة المؤسسية وتنفيذها بأعلى مستوى من الكفاءة والشفافية. وفيما يلي نعرض بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة المعتمد:

(1) أ: أنشطة البنك الرئيسية:

يقدم البنك باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الشاملة التي تغطي قطاعات الشركات والأفراد والخرينة والاستثمار، مع الالتزام بتطبيق أعلى معايير الجودة وتوفير أسعار تنافسية تلبي مختلف الاحتياجات المالية للعملاء. كما يحرص البنك على التطوير المستمر لمحفظة منتجاته وخدماته وتوسيعها، بما يواكب أحدث الابتكارات والممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، يواصل البنك تعزيز انتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة، بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء وترسيخ مكانته الريادية في السوق.

(1) ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

- العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني - حي الرونق - عمارة رقم: (384).
- يبلغ عدد موظفي البنك (726) موظفاً كما في 2025/12/31 مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	511	فرع إكسبرس طبربور	3	فرع إكسبرس الزرقاء الجديدة	2
الفرع الرئيسي	13	فرع إكسبرس العبدلي	2	فرع الرصيفة	5
فرع ضاحية الياسمين	5	فرع إكسبرس عيدون	3	فرع أم أذينة	13
فرع إكسبرس ضاحية النخيل	2	فرع إكسبرس شفا بدران	3	فرع مأدبا	6
فرع إكسبرس أبو السوس	2	فرع إكسبرس الهاشمي الشمالي	3	فرع العقبة	7
فرع مرج الحمام	5	فرع سحاب	3	فرع الكرك	7
فرع المدينة الرياضية	6	فرع قرية الحجرة	5	فرع إربد	14
فرع المجمع التجاري	8	فرع الجبيهة	6	فرع إكسبرس الحي الشرقي	3
فرع جبل عمان	5	فرع الفحيص	5	فرع إكسبرس الحي الجنوبي	3
فرع جبل الحسين	12	فرع شارع وصفي التل	5	فرع الرمثا	6
فرع الشميساني	6	فرع السلط	6	فرع إكسبرس جامعة ابن سينا	1
فرع الإذاعة والتلفزيون	12	فرع معدي	4	فرع المركز الأردني للتصميم والتطوير	3
فرع ماركا	6	فرع الزرقاء	5	فرع المفرق	10
المجموع		726			

- لا يوجد للبنك فروع خارج الأردن.
- يبلغ عدد موظفي الفروع على كادر الاحتياط (12) موظفاً وموظفة.
- تم تحويل فرع الهاشمي الشمالي إلى فرع إكسبرس
- فتح فرع قرية الحجرة.

(1) ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: يبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 23,116,942 دينار والذي يتضمن الموجودات الثابتة والانظمة والبرامج.**(2): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.****(3) أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم.**

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكّلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1. سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ**رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية – 2004/02/16**

ولد بتاريخ 1946/01/01، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971 ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ تأسيسها والتي تضم تحت مظلتها العديد من الشركات في مختلف المجالات زيوت التشحيم والعبوات المعدنية والإسفنج والفرشات وتعبئة عبوات السبري والاستثمارات العقارية والخدمات المصرفية والإعلام ومناجم إنتاج المعادن، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 1,500 موظف وموظفة.

- حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام 2002
- حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.

الخبرات العملية:**السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:**

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات / فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات.
- رئيس هيئة المديرين الجمعية الأردنية للعلوم الطبية للفلسطينيين.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني / السودان.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة برنسلي انتربرايزز.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رئيس هيئة المديرين جمعية يافا للتنمية الاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للتعليم.
- عضو مجلس إدارة جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة جامعة العقبة الطبية.
- عضو هيئة مديرين الكلية الجامعية للتكنولوجيا.
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس أبو ديس فلسطين.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي – الفحيص.
- رئيس الهيئة الإدارية للنادي الأرثوذكسي.
- عضو هيئة عامة مؤسسة التعاون.
- رئيس مجلس إدارة منتدى المستثمر العربي العالمي

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

2. معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي**نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية – 2004/2/16**

ولد بتاريخ 1949/2/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل مدير مراسم في وزارة الخارجية بالوكالة ثم مساعدا لرئيس التشريعات في الديوان الملكي الأردني، وفي عام 1989 عين مدير مكتب جلالة الملكة نور الحسين، وفي عام 1993 رئيسا للتشريعات الملكية، وفي عام 1999 عين نائبا لرئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية الأردنية ومنصب وزير الإعلام وفي عام 2008 عين نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الاولى للتأمين لغاية عام 2023. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائبا لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني، تم انتخابه نائبا في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012. وفي عام 2020 انتخب نائبا للمرة الثانية في البرلمان الأردني لغاية 2024، وفي عام 2018 – 2020 عين رئيس مجلس إدارة صحيفة الرأي الأردنية.

الخبرات العملية:**وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:**

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
- رئيس مجلس إدارة شركة برنسلي انتربرايزز.

كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية .
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت .
- عضو لجنة الإمتثال.

3. سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2024/04/29.

ولد بتاريخ 1976/08/19، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية والنظم - 1999. جامعة ولاية -اوهايو،امريكا.

الخبرات العملية:

- مجموعة الصايغ، الأردن- عضو مجلس إدارة ومدير تنفيذي (2013 – الآن).
- الدهانات الوطنية القابضة، الإمارات العربية المتحدة- عضو مجلس إدارة (2013-2018).
- البنك التجاري الأردني، الأردن – عضو مجلس إدارة (2005-2011).
- شركة المتألقة للكمبيوتر والالكترونيات، الأردن – شريك مؤسس (2005-2013).
- شركة مصانع الدهانات الوطنية، مصر – مدير عام (2006-2016).
- شركة صايغ اخوان للصناعات الهندسية، الأردن – مدير عام (2001-2017).
- شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري – عضو مجلس إدارة (2020-2024).
- شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (تالابيه) – عضو مجلس إدارة (2018-2022).
- شركة الاردن الاولى للاستثمار – عضو مجلس إدارة (2020-الآن).
- شركة العقبة للعلوم الطبية – عضو هيئة مديرين (2021-الآن).
- جامعة العقبة للعلوم الطبية – عضو مجلس الأمناء (2022-الآن).
- جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية – عضو مجلس إدارة (2020-الآن).

كما أن السيد فائق الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني
- عضو لجنة التسهيلات
- عضو لجنة الامتثال .

4. سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2020/07/09 بصفته الشخصية

تم تسمية السيد عبدالنور عبدالنور ممثلاً " لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ 2015/10/25 ولغاية تاريخ 2020/07/09. ولد بتاريخ 1972/9/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز بريطانيا في عام 1997، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC ، وحاصل على شهادة (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) J.I.O.D شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- المدير العام بالوكالة لشركة برنسلي انتربرايز من عام 2010 ولغاية الآن.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- شريك / شركة الوضوح للتقنيات الاتصالات.
- رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.
- عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
- عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من شهر 2022/3.
- عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة في شركة العلاونه للصرافة.

حصل على عدة دورات أهمها :

- التكنولوجيا المالية من كلية هارفارد للأعمال .
- التخطيط الاستراتيجي للبنوك -يوروبوني -لندن.
- شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والاداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وإدارة الوقت والازمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.
- دورة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

5. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/05/10

(ويمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات)

ولد السيد يحيى عبيدات بتاريخ 1981/04/09 . ويحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية جامعة العلوم المالية والمصرفية – الأردن عام 2010 ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003 ، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Qualified Board Of Director) من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) و بالتعاون مع بيت الحكمة الأردني (J.I.O.D)، وحاصل على شهادة محلل النمذجة المالية المعتمد (Financial Modeling & Valuation Analyst) – (FMVA) من مؤسسة CFI).

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2005 ويشغل حالياً وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه.
- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010–2018) .
- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي – مديرية تمويل المشاريع (2008 – 2010) .
- متداول في مديرية الخزينة (2005 – 2008) .

عضويات مجالس الإدارة:

- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتباراً من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01) .
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتباراً من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15) .
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتباراً من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15) .
- شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الغندقي (اعتباراً من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22) .

كما أن السيد يحيى محمد عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الامتثال .
- عضو لجنة التدقيق.

6. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

(ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم طيطي)

ولد بتاريخ 31 كانون الثاني 1979، حصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة اربد عام 2000، حصل على عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2003 وبالإضافة الى عدة شهادات مهنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية حيث شغل منصب مدير مالي لقطاع الاستثمار في شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية، الامارات منذ عام 2010 ولغاية 2017/4.
- شغل منصب مدير حسابات ونائب المدير المالي في قسم الاستثمار – شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية منذ عام 2005 ولغاية عام 2010.
- منذ 2017/5 ولغاية 2018/II شغل منصب محلل مالي في قسم إدارة المحفظة – مديرية الاستثمار بالأوسهم – صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- منذ 2018/12 ولغاية الان يشغل منصب محلل مالي – مديرية دعم المساهمات – صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- شغل منصب عضو هيئة مديري شركة مركز الانطلاق الموحد ذ.م.م 2022/8 – 2023/8.

كما أن السيد رامي طيطي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر .

7. شركة الأردن الأولى للاستثمار**عضو مجلس إدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية - 2011/04/20****ويمثلها سعادة الفاضلة هانيه موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي اعتباراً من 2025/02/27**

ولدت بتاريخ 1973/07/12، حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من جامعة نورث إيسترن - الولايات المتحدة الأمريكية، حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من الجامعة الأردنية. أكملت برنامج الإدارة المتقدمة من IE-BusinessSchool - إسبانيا. وحاصلة على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) وعضو في معهد CFA.

الخبرات العملية:

- شغلت منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة دار الهندسة، خلال الفترة من 2009/05 ولغاية 2021/12.
- شغلت مناصب إدارية وتنفيذية في الخدمات المصرفية للأفراد (Retail Banking) لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)، خلال الفترة من 2002/05 ولغاية 2007/06.
- شغلت مناصب إدارية وتنفيذية في التمويل المؤسسي (Corporate Banking) لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)، خلال الفترة من 2007/06 ولغاية 2009/04.
- شغلت مناصب سابقة في مجالات التحليل والدراسات الهندسية في شركات لنظم المعلومات والصناعات الدوائية في الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الفاضلة هانيه النابلسي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة الامتثال اعتباراً من تاريخ 2025/4/30
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي اعتباراً من تاريخ 2025/4/30.

8. سعادة الانسة لينا نجيب البخيت الدبابة**عضو مجلس إدارة (مستقل)****تاريخ العضوية: 2022/04/18**

ولدت بتاريخ 1963/04/28، حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة العامة من الجامعة الأميركية في بيروت / لبنان عام 1984.

الخبرات العملية:

- خبرة مصرفية لدى البنوك الاردنية ستة وثلاثون عاماً في كافة مجالات قطاعات الأعمال منذ العام 1985 ولغاية 2021.
- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني منذ عام 2018 ولغاية 2021/07/31، مدير إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من (1998-2018).
- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998).
- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989).
- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2015-2022).
- شغلت منصب رئيس مجلس إدارة/ شركة الأهلي للوساطة المالية (2010 - 2015).
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2001 - 2010).
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004 ولغاية نيسان 2024.

كما انها رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

9. سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني**عضو مجلس إدارة (مستقل)****تاريخ العضوية - 2024/04/29**

ولد بتاريخ 1958/05/09، حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة دمشق عام 1980، وهو عضو مشارك في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عضو مشارك في الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين، عضو مشارك في معهد الاستشاريين الإداريين (IMC)، مدرب معتمد من مؤسسة التمويل الدولية (IFC Business Edge)، مدرب معتمد من منظمة العمل الدولية (EYB Training) (ILO)، حاصل على لقب مستشار التطوير الإداري من مركز التجارة الدولي، وحاصل على شهادة مراقبة الجودة (المراجعين النظراء) من AICPA بيروت، لبنان

الخبرات العملية:

- خبير مالي وضريبي معتمد لدى المحاكم القضائية (الاقتصادية) المختصة ومحاكم الاستئناف في القضايا المالية والضريبية.
- مستشار مالي في إعادة هيكلة الشركات ودراسة العقود وتقديم الاستشارات المالية فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركة وأطراف ثالثة (البنوك والموردين والعملاء وغيرها).
- تنفيذ مشاريع التدقيق الخارجي والداخلي، والإدارة والإشراف على العديد من مشاريع خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية، ودراسات الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، وتصحيح أوضاع الشركات، والتقييم المالي والمساعدة في مشاريع التقييم محلياً وعالمياً والمستوى الإقليمي، إعداد أنظمة الضوابط والأنظمة المالية الداخلية والخارجية، التوثيق المالي وتقييم الأعمال، الاستشارات والتخطيط الضريبي، مدرب معتمد في المالية والتدقيق.
- شريك إداري لوكالة من أبرز الشركات المالية الاستشارية للأعمال على المستوى العالمي، وخبره في القطاعين العام والخاص متراكمة على مدار أكثر من ٤٥ عاماً تعتبر شاملة عملياً. تم تعزيز هذه الخبرة أيضاً من خلال مهارات العرض والعلاقات العامة التي تم تطويرها من خلال إجراء الخدمات الاستشارية الخاصة.
- تطوير أقسام شركة نوباني وخدماتها خلال الأعوام الماضية لتكون شركة نوباني وشركاه، أحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية والإدارية ذات السمعة الطيبة ليس فقط في الأردن ولكن في منطقة الشرق الأوسط وقد نجحنا في الحصول على الاعتماد مع جميع برامج الدعم النشيطة في المملكة الأردنية الهاشمية.
- شريك مسؤول - شركة نوباني وشركاه ومدير عام - شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات ذ.م.م (مديتة) متحالفة مع Praxity Global Alliance من 2012 - إلى الآن.
- شركة بي دي أو (الأردن) أعضاء في شركة بي دي أو انترناشونال - شريك مسؤول 1994-2011.
- كوبرز وليبراند اندمجت لتصبح لاحقاً برايس ووتر هاوس كوبرز / مدير تدقيق 1980-1993

كما أن السيد محمد النوباني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

10. سعادة السيد أسامة عمر علي حمد**عضو مجلس إدارة (مستقل)****تاريخ العضوية: 2019/06/11**

ولد بتاريخ 1974/09/21، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن - المملكة المتحدة عام 2000 وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز - المملكة المتحدة عام 2001 وحاصل على بكالوريوس قانون - الأردن / جامعة عمان الأهلية عام 1996 وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو حالياً محامي و مستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه - محامون مستشارون.

الخبرات العملية:

- خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد اسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة الامتثال.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.

11. معالي السيد عمر خير الدين المعاني**عضو مجلس إدارة (مستقل)****تاريخ العضوية - (2024/04/29 كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني تاريخ 2024/10/8).**

ولد بتاريخ 1956/04/05 حاصل على درجة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة جنوب كاليفورنيا عام 1979 وشهادة بكالوريوس هندسة مدنية جامعة برمنغهام بربطانيا عام 1977.

الخبرات العملية:

- مؤسس مجموعة معاني لاستثمار 1986.
- مجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 2002.
- مجلس إدارة غرفة صناعة عمان 1998.
- أمين عمان 2006.
- عضو مجلس الأعيان 2016.
- نائب رئيس مجلس الأمناء مؤسسة ولي العهد 2016.
- نائب رئيس مجلس الأمناء جامعة الحسين التقنية 2016.

كما أن معالي السيد عمر المعاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني .

(3)ب: أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:**السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام**

- تاريخ التعيين: 2015/04/01.
- تاريخ الميلاد: 1964/08/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام - بنك الاسكان للتجارة للتمويل - (2012 - 2015).
- مساعد مدير عام - بنك الاسكان للتجارة والتمويل - (2008 - 2012).
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية - (2006 - 2008).
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) - (2004 - 2006).
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية - (1999 - 2004).
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - (1989 - 1997).

**السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم**

- تاريخ التعيين: 2004/07/01.
- تاريخ الميلاد: 1973/03/17.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012) .

الخبرات العملية:

- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي اتش أل العالمية منذ عام (1995 - 2004).

**السيد راكان محمد عطا الله الطراونة
نائب المدير العام للأعمال المصرفية**

- تاريخ التعيين: 2024/09/08.
- تاريخ الميلاد: 1975/12/11.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1998).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والمالية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (2000)
- شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA - Chartered Financial Analyst) - عام (2012).

الخبرات العملية:

- مدير عام/- London Levantine Express Limited - (2022 - 2024).
- الرئيس التنفيذي- بنك الأردن الدولي (لندن) - (2017 - 2021).
- عضو مجلس إدارة جمعية المصرفيين العرب (لندن) - (2020 - 2021)
- نائب الرئيس التنفيذي- بنك الأردن الدولي (لندن) - (2011 - 2017).
- مدير مركز خدمات الاستثمار- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (2006 - 2011).
- مساعد رئيس قسم/ دائرة الخزينة والأسواق المالية - البنك الأهلي الأردني- (2005 - 2006).
- وسيط مالي - شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية - (2004 - 2005).
- HSBC Bank - دائرة الخزينة- (2000 - 2004).

**السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الإئتمان**

- تاريخ التعيين: 2007/06/19.
- تاريخ الميلاد: 1971/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995) .

الخبرات العملية:

- بنك الإنماء الصناعي – (2003 - 2004).
- شركة دار الخبرة للاستشارات – (2002 - 2003).
- الشركة الأردنية لضمان القروض – (2000 - 2002).
- البنك العقاري المصري – (1997 - 2000).
- شركة العارية الدولية – (1996 - 1997).

السيد سليم نايف سليم صالحة – استقال اعتباراً من 2025/2/16**مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع**

- تاريخ التعيين: 2016/03/01.
- تاريخ الميلاد: 1975/09/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997).
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا، California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).
- محاسب اداري معتمد (2014) Certified Management Accountant

الخبرات العملية:

- المدير الاقليمي – فيزا انترناشيونال – الأردن والعراق وفلسطين – (2014 - 2016).
- مدير الفروع المحلية – بنك الاتحاد – (2008 - 2014).
- مدير فرع – Wachovia Bank – (2007 - 2008).
- مدير فرع – Washington Mutual – (2004 - 2007).

السيد عبد الله محفوظ ثيودور كشك**مساعد مدير عام المالية**

- تاريخ التعيين: 2015/06/14.
- تاريخ الميلاد: 1967/08/05.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990).
- محاسب قانوني (CPA) من ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1991).
- محاسب قانوني وعضو جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (إجازة رقم 679) عام (1997).

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الاتحاد (الأردن) – (2009 – 2015).
- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (2003 – 2009).
- مدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر أندرسن (المملكة العربية السعودية) – (1993 – 2003).
- محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (1992).

السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه – استقال اعتباراً من 2025/3/30**مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات**

- تاريخ التعيين: 2014/08/24.
- تاريخ الميلاد: 1977/11/07.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999).
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004).

الخبرات العملية:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية – (2006 – 2014).
- البنك الأهلي الأردني – (2004 – 2006).
- بنك الأردن – (2000 – 2004).

السيد أنس ماهر راضي عابش المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار

- تاريخ التعيين: 2017/11/12.
- تاريخ الميلاد: 1979/10/12.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001).

الخبرات العملية:

- مدير أول، رئيس استثمار – بنك صفوه الإسلامي – (2011 - 2017).
- مدير دائرة الخزينة – بنك الإستثمار العربي الأردني (قطر) – (2007 - 2011).
- مدير دائرة الخزينة – بنك الإستثمار العربي الأردني (الأردن) – (2006 - 2007).
- مسؤول دائرة الخزينة – بنك سوسيتيه جنرال (الأردن) – (2005 - 2006).
- متداول رئيسي – بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (2001 - 2005).

السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات

- تاريخ التعيين: 2022/01/02.
- تاريخ الميلاد: 1974/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا عام (1995).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات – بنك سوسيتيه جنرال الأردن – (2021).
- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات – بنك عودة (فروع الأردن) – (2004 – 2021).
- شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية – (2002 – 2004).
- الملكية الأردنية – (1998 – 2002).
- البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC – (1995 – 1998).

السيد سامي نمر سالم النابلسي المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية

- تاريخ التعيين: 2013/10/20.
- تاريخ الميلاد: 1976/12/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (2001).
- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأردنية عام (1998).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة – البنك الإستثماري – (2010 – 2013).
- مدير علاقة رئيسي – البنك العربي – (2003 – 2010).
- ضابط أول – البنك الأهلي الأردني – (2001 – 2003).

السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين: 2016/06/14.
- تاريخ الميلاد: 1974/04/24.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (2005).
- حاصل على دبلوم لغة قانونية – معهد ويستميد – سيدني – أستراليا عام (2003).
- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (1996).

الخبرات العملية:

- مستشار قانوني أول – البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية (2013 – 2016).
- مستشار قانوني غير متفرغ – الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي – (2008 – 2013).
- محامي رئيسي – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2005 – 2013).
- محامي الشركة والمستشار القانوني – مجموعة شركات موارد عمان – (1999 – 2003).

السيد محمود إبراهيم محمود مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال

- تاريخ التعيين: 2013/05/26.
- تاريخ الميلاد: 1980/08/10.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور - الهند عام (2002).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون - لندن عام (2007).

الخبرات العملية:

- مسؤول وحدة الإمتثال - بنك الأردن - (2009 - 2013).
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007 - 2009).
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات - (2002 - 2005).

السيد أجود شرف الدين علي الروسان المدقق العام

- تاريخ التعيين: 2017/04/02.
- تاريخ الميلاد: 1969/08/18.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (1992).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997).
- شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية إلينوي - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).
- شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات - الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشارترد - الأردن - (2016 - 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي - بنك الأردن دبي الإسلامي - (2009 - 2016).
- مدير مراجعة الاداء والمخاطر - جهاز أبو ظبي للمحاسبة - (1997 - 2009).
- محلل موازنات - دائرة الموازنة العامة - وزارة المالية - (1993 - 1997).

الأنسة نادية فهد فريد كنعان مدير دائرة المخاطر

- تاريخ التعيين: 2005/09/25.
- تاريخ الميلاد: 1977/07/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة جرش الأهلية / عام (2000).

الخبرات العملية:

- شركة الاتصالات الأردنية (2002-2005)

السيد جمال حسين عبطان الرقاد مدير دائرة الاتصال المؤسسي

- تاريخ التعيين: 2004/11/07.
- تاريخ الميلاد: 1969/09/30.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضة - العلوم السياسية من جامعة اليرموك عام (1993)

الخبرات العملية:

- عضو اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (2021-2022)
- الديوان الملكي الهاشمي - (1995 - 2001).
- وزارة الشباب - (2001 - 2002)
- اللجنة الأولمبية - (2003 - 2004)

(3) ج: أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام:

أعضاء المجلس

لا يوجد أعضاء مستقلين خلال العام 2025.

الإدارة التنفيذية العليا

- السيد مساعد عام أعمال مصرفية أفراد : سليم نايف سليم صالحة
- السيد مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات : وائل "محمد يوسف" عارف رابية

(4) أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم %1 فأكثر مقارنة مع السنة السابقة والمستفيد النهائي للمساهمات

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	الجهة
				النسبة %	كما في 2025/12/31				النسبة %	كما في 2024/12/31				
1	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	26.5%	31,800,000	-	-	-	26.5%	31,800,000	-	-	-	-
			نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25%											
			مها بنت ناصر بن محمد الصالح 25%											
			ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%											
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	19.84%	23,808,021	-	-	-	19.84%	23,808,021	-	-	-	-
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	ميشيل فايق ابراهيم الصايغ بنسبة 31.692%	11.89%	14,268,186	-	-	-	11.89%	14,273,286	-	-	بنك الاسثمار العربي الأردني	8.41%
			نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة 10.292%											
			البنك التجاري الاردني 9.968%											
			فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة 9.333%											
			فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة 7.024%											
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 1.900%											
			فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة 1.527%											
4	ميشيل فايق ابراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	11.59%	13,904,191	-	-	-	11.59%	13,786,839	-	-	بنك المال الأردني	91.39%
5	نازي توفيق نخلة القبطي	أردنية	نفسها	6.5%	7,800,000	-	-	-	6.5%	7,800,000	-	-	بنك المال الأردني	94.87%
6	فارس ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	6.5%	7,800,000	-	-	-	6.5%	7,800,000	-	-	بنك المال الأردني	66.67%
7	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسها	6.49%	7,790,000	-	-	-	6.49%	7,790,000	-	-	-	-
8	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	6.37%	7,644,394	-	-	-	6.37%	7,644,394	-	-	بنك المال الأردني	94.84%

(5): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته

البيان	2025	2024
حصتنا السوقية/تسهيلات	2.69%	2.46%
حصتنا السوقية/ودائع	2.24%	2.13%
حصتنا السوقية /موجودات	2.15%	2.13%

يمثل الجدول التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كاييتال انتلجنس للتصنيف:

التصنيف الائتماني	bb-	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (قصير الأجل)	B
النظرة المستقبلية لتصنيف الائتماني	مترن	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	BB-
تصنيف المئانة المالية	bb-	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الاجنبية	مترن
تصنيف الدعم	متوسط	مخاطر بيئة الاعمال	bb-

(6): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

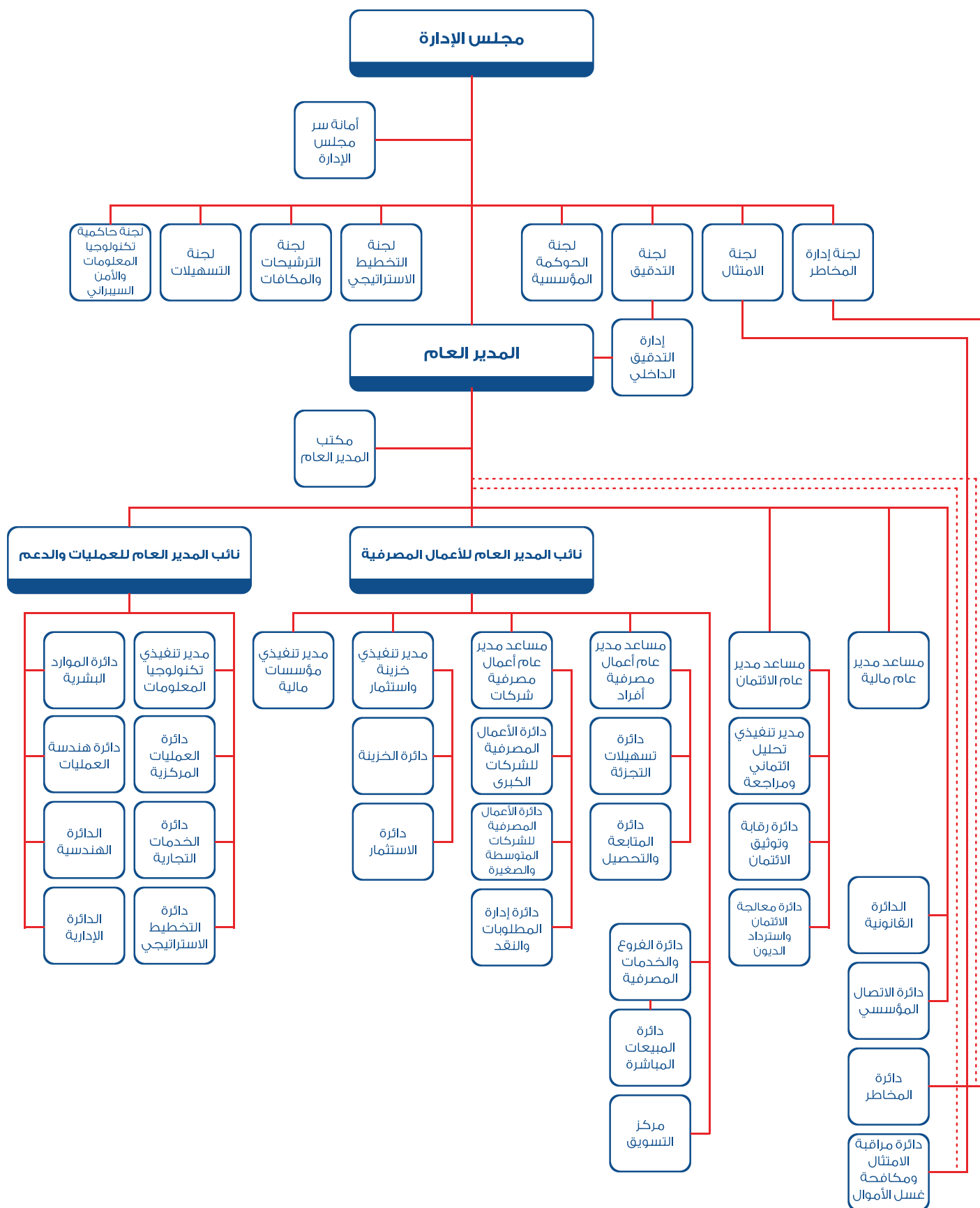
(7): الحماية الحكومية أو الامتيازات التي يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته عن عام 2025 وبموجب القوانين والأنظمة أو غيرها:

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(8): القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، تم خلال عام 2025 الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحوال الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والتي لها الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DDS V.04 مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تلبية متطلبات نظام ادارة امن المعلومات لدى البنك 27001.
- تلبية متطلبات الامتثال لنظام Swift CSP.
- تلبية متطلبات تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDBR.
- تطبيق المعيار الدولي ISO 22301 الخاص بإدارة واستمرارية العمل.

(9)/أ: الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب:



(9)ب: عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

النسبة %	المجموع	الأعداد كما في 2025/12/31				المؤهل العلمي
		العدد		العدد		
		النسبة %	إناث	النسبة %	ذكور	
0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	دكتورة
9.9%	72	37.5%	27	62.5%	45	ماجستير
0.3%	2	0.0%	0	100.0%	2	دبلوم عالي
70.5%	512	42.0%	215	58.0%	297	بكالوريوس
5.2%	38	65.8%	25	34.2%	13	دبلوم سنتين
1.1%	8	100.0%	8	0.0%	0	دبلوم سنة
3.9%	28	25.0%	7	75.0%	21	توجيهي ناجح
9.1%	66	0.0%	0	100.0%	66	أقل من توجيهي
100%	726	38.8%	282	61.2%	444	المجموع

(9)ج: برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

انطلاقاً من رؤية البنك بأهمية رأس المال البشري كعنصر محوري لنجاح الأعمال واستدامتها، وفي ظل حرصه المستمر على تحسين وتطوير مهارات موظفيه بما يتماشى مع تطورات السوق ومتطلبات العمل، فقد بذل البنك جهوداً حثيثة لتعزيز العائد على الاستثمار في هذا المجال. ومن خلال توفير فرص التدريب والتطوير المتنوعة، سواء عبر منصات التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك أو من خلال منصات تدريبية أخرى مبتكرة، استطاع البنك أن يقدم 7380 فرصة تدريبية في مختلف المجالات، تغطي أحدث المستجدات في القطاع المصرفي، الأنظمة والتعليمات، بالإضافة إلى تعزيز المهارات الإدارية والسلوكية التي تسهم في رفع مستوى الأداء والكفاءة الوظيفية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهى البرنامج 15 موظف خلال العام، بالإضافة قام البنك بتنفيذ برنامج التأهيل المصرفي للخريجين الجدد بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، حيث تم تدريب 30 متدرباً، وأسهم البرنامج بشكل مباشر في تعزيز فرص توظيفهم، إذ تم تعيين عدد منهم في القطاع المصرفي، بما في ذلك بنوك محلية، دعماً لتمكين الكفاءات الشابة ورفد سوق العمل بالمهارات المصرفية المؤهلة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التطوير الوظيفي للمكلفين بوظائف أعلى في الإدارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم. هذا بالإضافة إلى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (47) دورة تدريبية وبمشاركة (268) موظف وموظفة. وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2025 مقارنة للعام 2024:

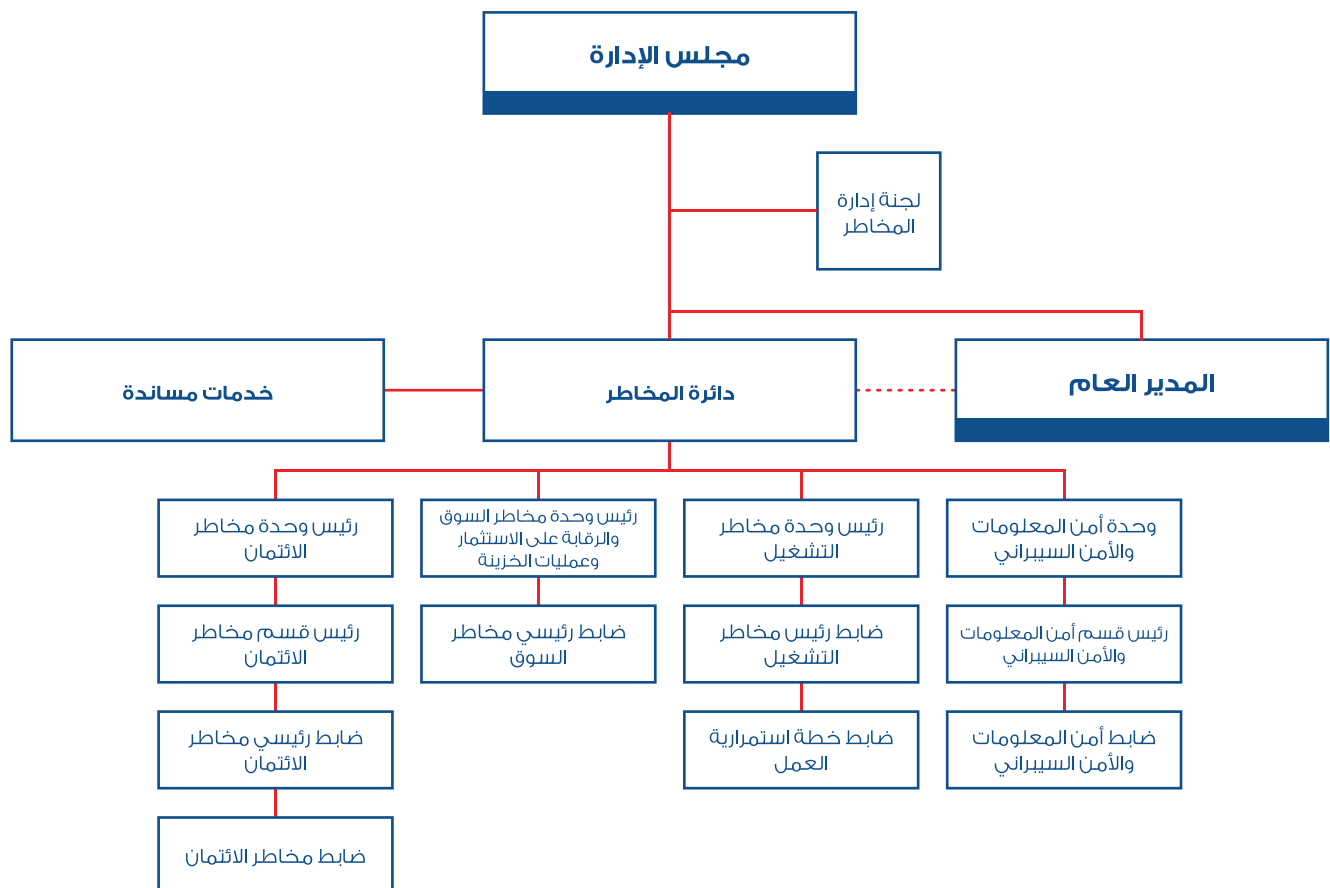
الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال 2025/12/31 – 01/01								
إناث		ذكور		عدد المشاركين		عدد الدورات		المؤهل العلمي
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
140	104	149	164	289	268	45	47	معهد الدراسات المصرفية
404	252	532	436	936	688	155	147	معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن
*948	*2784	*1192	*3636	*2140	*6420	*58	105	الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)
0	3	2	3	2	6	2	4	الدورات التدريبية (خارج الأردن)
5	7	9	20	14	27	7	19	المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن – الإدارة العليا

*الدورات التدريبية الداخلية مكررة

(10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعد المخاطر الائتمانية من أبرز المخاطر التي يواجهها البنك، حيث تنشأ نتيجة احتمالية عدم سداد الأداة المالية في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على أرباح البنك. وهذه المخاطر تنجم عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط الأداة المالية في المواعيد المحددة، كما هو موضح في تاريخ الاستحقاق الوارد في شروط العقد الائتماني.
- **مخاطر السوق:** تشمل المخاطر الناتجة عن الخسائر التي قد تنشأ من المراكز المالية القائمة في الميزانية أو خارجها بسبب تحركات الأسعار في الأسواق، وتشمل هذه المخاطر المرتبطة بأدوات أسعار الفائدة، وحقوق الملكية، بالإضافة إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.
- **مخاطر السيولة:** تمثل هذه المخاطر العجز عن توافر السيولة اللازمة لتغطية التزامات البنك عند استحقاقها، خاصة فيما يتعلق بطلبات السحب على الودائع. مما قد يضطر البنك إلى الاقتراض لتلبية احتياجاته النقدية، مما يؤثر سلباً على أرباحه.
- **مخاطر التشغيل:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لغش أو قصور في العمليات الداخلية، أو الأشخاص، أو النظم، أو جراء أحداث خارجية تشمل المخاطر القانونية والرقابية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.
- **مخاطر الامتثال:** تتعلق هذه المخاطر بالعقوبات القانونية، أو الرقابية، أو الخسائر المالية، أو الأضرار التي قد تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين والتشريعات السارية، أو انتهاك المواثيق المصرفية المحلية والدولية، بما في ذلك السياسات الداخلية للبنك وقواعد السلوك والمعايير المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات:** التهديدات المحتملة لتعرض البنك لخسائر مادية أو معنوية، أو أضرار تشغيلية نتيجة اختراقات داخلية أو خارجية تستهدف سرية وسلامة الأصول المعلوماتية، سواء كانت مخزنة رقمياً أو في سجلات ورقية.

الهيكل التنظيمي دائرة المخاطر



رؤية وإنجازات
البنك لعام 2025
عام التميّز والريادة
في مسيرة التقدم
والابتكار



(11): الإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية:

قطاعات الأعمال:

■ قطاع الشركات

استمرار النهج البنك بالاهتمام بالخدمات والمنتجات البنكية المقدمة لقطاع الشركات من خلال توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتي تتناسب مع احتياجات العملاء في تقديم الخيارات الجديدة والمتطورة من الحلول والخدمات المواءمة للاتجاهات العالمية وبما يتناسب مع استراتيجية البنك التسويقية من خلال بناء قاعدة متينة من العملاء المميزين لخلق تجربة مصرفية تتصف بالجودة والتميز، حيث يحرص البنك على تقديم الخدمات المصرفية والمالية للعملاء في كافة مناطق الأردن عبر شبكة الفروع المنتشرة.

كما يتم تلبية احتياجات العملاء التمويلية من خلال كادر مصرفي ذو كفاءة عالية قادر على مواجهة تحديات السوق وتفهم احتياجات العملاء وخلق الحلول التمويلية المناسبة بما يضمن استمرار المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية والحفاظ على حصة البنك السوقية وتنميتها.

■ جانب الأداء المالي لقطاع الشركات خلال العام 2025

تمكن البنك من تحقيق نمو ملحوظ بنسبة تقارب 21% في المحفظة الائتمانية للشركات، في إطار التزامه الراسخ بسياساته الاستراتيجية التي تركز على تعظيم العائد على الموجودات. وقد أسفر هذا النمو عن زيادة كبيرة في ودائع وحسابات الشركات الجارية وحسابات التوفير، حيث سجلت نسبة نمو 15% مقارنة بالعام 2024. كما نجح البنك في استقطاب عدد من الشركات القيادية والرائدة والواعدة التي توقع لها نمو مستقبلي في السوق الأردني، من قطاعات اقتصادية متنوعة، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية للقطاع وتنويع مصادر الربحية بما يتماشى مع مستوى المخاطر الائتمانية المقبولة.

وفي إطار تحقيق هذه النتائج، تم منح تسهيلات تمويلية عبر مصادر منخفضة التكلفة، مع الإبقاء على سياسة البنك الرصينة التي تهدف إلى تخفيض الاعتماد على مصادر الأموال ذات التكلفة المرتفعة، بالإضافة إلى مواكبة التوجهات العالمية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، وذلك من خلال الدخول في شراكات استراتيجية من خلال توقيع اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (البرنامج الإسعافي لدرء الآثار الناجمة عن جائحة كورونا) بمبلغ 5 مليون دينار ومنح سلف البنك المركزي متوسطة الأجل خلال عام 2025 بقيمة 40 مليون دينار، مع التركيز على مصادر تمويل أقل تكلفة من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير وزيادة قاعدة العملاء.

كما تم تعزيز التعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض من خلال باقة متنوعة من البرامج التي أسهمت بشكل فعال في تحسين جودة المحفظة الائتمانية. ومن خلال تنويع مصادر الربحية، تمكن البنك من تحقيق عوائد إضافية من العمليات الناتجة عن التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للعملاء، مما يعكس النهج الشامل والمتكامل للبنك في تقديم أفضل الخدمات لعملاء قطاع الشركات.

■ الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة لعملاء الشركات

في إطار مواكبة التحول الرقمي وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية، وحرصاً على تحسين وتسهيل إجراءات إنجاز المعاملات لعملاء الشركات عبر المنصات الإلكترونية الخاصة بالبنك، حقق البنك إنجازاً كبيراً من خلال إتمام مشروع تحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات - المرحلة الثانية. شملت هذه المرحلة إضافة خدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتوفير طرق دفع وخدمات جديدة، إلى جانب تحسين تجربة المستخدم.

وكون من أهم وأكثر الخدمات استخداماً من قبل عملائنا الشركات هو التحويلات المالية الداخلية والخارجية تم العمل على تطوير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) للتحويلات الصادرة، بهدف التكامل المباشر بين أنظمة البنك وعملائه من خلال تقنية H2H، لتشمل التحويلات الخارجية، والتحويلات المحلية (ACH) و (RTGS). بالإضافة إلى تمكين عملائنا الشركات من العمل استخدام خدمة CliQ حيث إنها تعتبر من الحلول المحلية الأسرع والأكثر استخداماً من قبل مستخدمي المنصات وتطبيقات البنكية. في خطوة أخرى نحو تحسين تجربة العملاء، تم تطوير منصة متكاملة لإدارة بطاقات الشركات، إلى جانب بوابة إلكترونية لإدارة البطاقات، فضلاً عن تطبيق مخصص لحاملي البطاقات على الهواتف المحمولة، مما يتيح للعملاء إصدار وإدارة بطاقاتهم (الفعلية والافتراضية) وبرامجهم الإلكترونية بكل يسر.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تعزيز التكافل الاجتماعي وتطوير أدوات العمل الخيري، أطلق البنك التجاري الأردني وقطر الخيرية بطاقة مسابقة الدفع ذات تصميم خاص لبرامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بقطر الخيرية والتي تعتبر نقلة نوعية في كيفية تقديم الدعم للأسر والمستفيدين من هذه البرامج.

في ظل بدء تنفيذ عملية التحول الرقمي لعملاء البنك الشركات عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالبنك، تم تنفيذ العمليات المالية لعدد من عملائنا الشركات في عام 2025، والذين بلغ عددهم 1089 عميلاً من أصل 3990 عميل.

القيمة الاجمالية للعمليات
المنفذة

203 مليون



عدد العمليات المالية المنفذة
من قبل عملاء الشركات

153 ألف



نسبة عدد المشتركين عملاء
الشركات من الإجمالي

27%



■ قطاع الأفراد

نركز في رؤيتنا للتوسع على قطاع الأفراد باعتباره المحور الأول لنمونا، إلى جانب دوره المحوري في تنويع مصادر الدخل والحد من أخطار الائتمان، وذلك من خلال استقطاب ودائع العملاء وحسابات التوفير منخفضة التكلفة، وتوظيفها بكفاءة في مجموعة متكاملة من المنتجات الائتمانية، بما يشمل القروض الشخصية والعقارية، وتمويل المركبات، والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف شرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع. ويتميز هذا القطاع بقدرته العالية على الاستجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة، من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومتطورة تعكس فهماً عميقاً لتطلعاتهم. كما يواصل البنك جهوده الحثيثة في مجال التحول الرقمي، عبر التحديث المستمر للخدمات والقنوات الإلكترونية، بما يواكب أحدث التطورات التكنولوجية وأفضل الممارسات المعمدة في القطاع المصرفي محلياً ودولياً. وفي إطار استراتيجية البنك للتوسع المدروس وتعزيز حضوره في مختلف مناطق المملكة، بلغ إجمالي عدد فروع البنك التجاري الأردني ٣٨ فرعاً منتشرة في أنحاء المملكة، بما يساهم في تعزيز الوصول إلى العملاء ودعم النمو المستدام وترسيخ المكانة الريادية للبنك في السوق.

■ إدارة فروع البنك

تعزيزاً لشبكة فروع البنك وتوسعاً في نطاق خدماته، شهد عام 2025 إضافة فرع "إكسبرس قرية الحجر"، والذي يعمل بنظام الفترتين وخلال يومي الجمعة والسبت، بما يوفر مرونة أكبر في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء. كما تم تحديث ونقل فرع الهاشمي الشمالي وإعادة تسميته ليصبح "إكسبرس الهاشمي الشمالي"، مع اعتماد ساعات عمل ملائمة تساهم في تحسين تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم المصرفية بكفاءة أعلى، بما يعكس التزام البنك المستمر بالارتقاء بمستوى خدماته. وحرص البنك على الاستثمار في تطوير رأس المال البشري، من خلال تنظيم برامج ودورات تدريبية متكاملة استهدفت جميع موظفي الفروع وعلى مختلف المستويات الوظيفية، بهدف تعزيز المهارات ورفع مستوى الكفاءة المهنية، بما يدعم توجه البنك نحو تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة. ومواكبة للتطور المتسارع في مجال الخدمات الإلكترونية، قام البنك بتفعيل نظام العمل بالهوية الرقمية عبر شبكة فروعه، بالاعتماد على مطابقة الهوية الرقمية من خلال تطبيق "سند"، بما يساهم في تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة العملاء.

■ الخدمات الإلكترونية المقدمة للأفراد

تماشياً مع استراتيجية البنك في زيادة التحول الرقمي، شهد عملائنا تقدماً ملحوظاً في مسار التحول الرقمي، حيث قام البنك بإطلاق النسخة الجديدة من تطبيق تجاري موبايل في شهر آذار. وقد شكّل هذا الإطلاق خطوة استراتيجية أساسية عززت حضور البنك في المجال الرقمي، وفتحت المجال أمام تطوير خدمات أكثر سهولة وسلاسة وأماناً لعملائنا. ومنذ لحظة الإطلاق، واصل مركز الخدمات الإلكترونية العمل على تحسين التطبيق وإضافة مجموعة من الخصائص المتقدمة التي تلبّي الاحتياجات المتنوعة للعملاء وتتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية. فقد تم إدخال العديد من الميزات المهمة داخل التطبيق، والتي ساهمت في تعزيز التجربة المصرفية الرقمية بشكل كبير. ومن بين هذه الخدمات، أصبح بإمكان العملاء فتح حسابات فرعية بعمولات متعددة تشمل الدينار الأردني والدولار الأمريكي واليورو والجنه الاسترليني، بالإضافة إلى تنفيذ الحوالات المحلية والدولية بسهولة عبر التطبيق. كما تمكّن العملاء من إنشاء تعليمات ثابتة لحساباتهم أو لعملاء آخرين داخل البنك التجاري الأردني، واستخدام خدمة دمج الحسابات بحيث يتم جمع حسابات العميل الشخصي، المشترك وذلك لتسهيل إدارة أموالهم بشكل أكثر تنظيماً. وتم أيضاً تمكينهم من طلب دفاتر الشيكات ومتابعة حالة الطلب أو إلغائه مباشرة بشكل إلكتروني دون الحاجة لزيارة الفرع.

ولتعزيز سهولة الوصول إلى البيانات المالية، توفرت خدمة عرض تفاصيل الحسابات، والودائع الثابتة، والمتحركة، والقروض. كما تم تطوير نظام سداد الفواتير بحيث أصبح العميل قادراً على دفع ما يصل إلى عشر فواتير بشكل متزامن عبر خدمة اي فواتيركم، إضافة إلى إمكانية دفع الفواتير باستخدام البطاقة الائتمانية، وتم كذلك تفعيل خيار إعادة حوالة كليك الواردة، وإتاحة إمكانية فك قفل الرقم السري لجميع أنواع البطاقات، وعرض تفاصيل الشيكات الصادرة والواردة بطريقة واضحة ومباشرة داخل التطبيق.

ومن التطويرات المهمة أيضاً استبدال رمز التحقق لمرة واحدة OTP بخاصية البصمة لإتمام الحركات المالية، مما رفع مستوى الأمان وسهّل من استخدام التطبيق. وتم كذلك إطلاق خدمة إرسال رقم الحساب الدولي IBAN لمؤسسة الضمان الاجتماعي مباشرة، إلى جانب تضمين اسم الخدمة المطلوبة داخل رسالة OTP لتعزيز الشفافية وتقليل الأخطاء. كما تمت إضافة خدمة كريف لتمكين العملاء من الاطلاع على تقريرهم الائتماني بشكل فوري، بالإضافة إلى إتاحة ميزة التحويل المالي داخل البنك باستخدام رمز QR بما يتماشى مع أحدث حلول الدفع السهلة والسريعة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية الإلكترونية، واصل مركز الخدمات الإلكترونية جهوده لتطوير شبكة الصراف الآلية، حيث تم العمل خلال العام على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ليصبح 88 بدلاً من 84 وذلك بهدف تعزيز الانتشار الجغرافي وتقليل الضغط على الفروع وتوفير بدائل مصرفية متاحة للعملاء على مدار الساعة، مما يعزز رضا العملاء ويرفع الاعتمادية التشغيلية. يشكّل هذا العام محطة مهمة في رحلة التطوير الرقمي للبنك التجاري الأردني، إذ نجح مركز الخدمات الإلكترونية في تقديم حلول مبتكرة وتحسينات ملموسة ترتقي بتجربة العميل وتدعم توجه البنك نحو الريادة في القطاع الرقمي.

لعب عام 2025 دوراً محورياً في دعم اعتماد العملاء للتطبيق البنكي الجديد، من خلال التعامل الفعّال مع الاستفسارات وتقديم الإرشادات لضمان تجربة استخدام سلسة، ما عزز ثقة العملاء وزاد من تبني القنوات الرقمية. كما تم إعداد وتفعيل خطة التعافي من الكوارث لمركز الاتصال (Call Center DR Plan) لضمان استمرارية العمل في الظروف الطارئة، بما يعزز جاهزية خدمة الاتصال الهاتفي ورفع مستوى الاعتمادية التشغيلية. وقد شملت الجهود مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الداخلية، بما يضمن اتساق العمليات ورفع جودة الخدمة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وواصل البنك خلال عام 2025 تعزيز وتطوير الخدمات الرقمية للأفراد، مع التركيز على متابعة أداء القنوات الإلكترونية وتحسين كفاءتها. وقد أسهم إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق تجاري موبايل والتحديثات المستمرة في توسيع قاعدة العملاء المستخدمين للقنوات الرقمية، وتحسين كفاءة العمليات، والارتقاء بتجربة العملاء، بما يعكس التزام البنك بالابتكار الرقمي وتقديم حلول مصرفية إلكترونية متطورة.

عدد المشتركين في خدمة التجاري موبايل عام 2025 مقارنة بعدد عملاء البنك:

نسبة عدد المشتركين بالنسبة لعدد عملاء البنك
%47.7



عدد المشتركين
29 ألف



نمو العمليات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع لعملاء البنك التجاري خلال عام 2025 عن عام 2024:

CliQ

CliQ

%55

%41



e-FAWATEERcom

%2

%20



Pay
Tejari Pay

%52

%13

عدد العمليات المالية
المنفذة

قيمة العمليات المنفذة

■ تسهيلات الأفراد

واصل البنك خلال عام 2025 تطوير وتعزيز عمليات منح القروض للأفراد عبر أتمتة الإجراءات على نظام Loan Origination System – LOS، وربطها بأنظمة الاستعلام والتحقق المختلفة، وتطبيق تعليمات حماية المستهلك، وإدارة الضمانات والتأمين المصرفي. كما شملت الجهود تحسين سياسات ومنهجيات منح القروض، إصدار أدلة الإجراءات ودليل المستخدم للنظام، وتدريب الموظفين، إلى جانب أتمتة الأرشيف وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية. وقد ساهمت هذه المبادرات في تسريع مسار العمل، رفع دقة المعاملات، وتحسين تجربة العملاء في استخدام خدمات القروض.

■ تطوير منتجات البنك

واصل البنك جهوده في تطوير المنتجات المصرفية واستهداف الشريحة المستهدفة من العملاء، حيث بدأ البنك بتقديم برامج قروض مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة ضمن قطاع الأفراد إلى جانب توسيع مظلة برنامج منح قروض شخصية من خلال تصميم برامج خاصة تستهدف عملاء الرواتب غير المحولة من الشركات غير المعتمدة، مما أسهم في تلبية احتياجات تمويلية جديدة وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفين. كما عمل البنك ضمن خطة منهجية تهدف لزيادة محفظة الموجودات من خلال فتح قنوات بيع جديدة عبر اتفاقيات شراكة مع أطراف خارجية، أبرزها التعاون مع شركة Menaitech لاستقطاب قروض الموظفين بطريقة آليه والتي سيتم إطلاقها مع بداية العام الجديد، ومع شركة تقنيات وأنظمة التسليف CST لاستقطاب قروض السيارات، بما عزز تنوع مصادر التمويل ونمو المحفظة. فيما يخص البطاقات المصرفية وتحديداً للبطاقات الائتمانية، أطلق البنك خدمات جديدة مثل برامج التقسيط بفائدة 0% مع قائمة واسعة من التجار الشركاء بالبرنامج، وأطلق برنامج خصومات مميز لحملة البطاقات لدى عدد من التجار، كما تم إنهاء الاستعدادات لإطلاق البطاقات الائتمانية من نوع World Elite، والتي تعتبر أعلى فئة من فئات البطاقات المقدمة من قبل شركة ماستركارد، بما يوفر للعملاء مزايا حصريّة وتجربة مصرفية متقدمة. وقد تم أيضاً تنفيذ حملات موسمية مثل حملة عيد الأم وحملة Black Friday لتشجيع العملاء على استخدام بطاقتهم الائتمانية.

على صعيد الحملات التسويقية، أطلق البنك حملات مبتكرة تعتمد على مفهوم "الألعاب التحفيزية" (Gamification) لاستقطاب عملاء جدد والتعرف على احتياجاتهم من قروض وبطاقات وحسابات توفير، مع منح جوائز نقدية وعينية متعددة، إلى جانب إطلاق حملات للقروض الشخصية بأسعار تفضيلية، وحملة مميزة تستهدف القروض السكنية لشريحة عملاء الرواتب المغتربين، كما أطلق البنك جوائز التوفير على حساب "تجاري توفيري" تحت شعار "ما عليك، الكاش أقرب إليك"، وتم توزيع العديد من الجوائز النقدية الكبرى والربع سنوية والأسبوعية، حيث لاقت صدى إيجابياً واسعاً لدى العملاء. واستمراراً للحرص على تلبية احتياجات شرائح العملاء المختلفة، تابع البنك التحديث المستمر على السياسات وبرامج المنح لتعزيز مرونة المنتجات ودعم تنافسية البنك في السوق.

■ مركز الترويج وتسويق خدماتنا المصرفية

2025 عام الابتكار التسويقي وتعزيز البصمة الرقمية

شهد عام 2025 في "البنك التجاري الأردني" نقلة نوعية في استراتيجيتنا التسويقية وتعزيز البصمة الرقمية، حيث أطلق البنك حملات إبداعية تركت أثراً واضحاً في السوق ورفعت مستوى التفاعل مع العملاء. تم تعزيز ثقافة الادخار عبر حملة "ما عليك".

الكاش أقرب إليك" التي قدّمت تجربة تفاعلية مبتكرة حفّزت العملاء على الادخار، كما تم إطلاق حملات استرجاع نقدي (Cashback) في مناسبات مميزة مثل "عيد الأم" و"تجاري فرايدي" ومكافأة لولاء العملاء وتعزيزاً لجاذبية البطاقات الائتمانية. وعلى صعيد الحلول التمويلية، قدّم البنك عروضاً مميزة للمغتربين عبر القرض السكني بفائدة 7.75%، إلى جانب قروض شخصية بأسعار تفضيلية دعمت العملاء في تحقيق أهدافهم المالية. كما واصل البنك تمكين بيئة الأعمال من خلال دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتسليط الضوء على قصص نجاح شركائه، تأكيداً على دوره كمحرك للنمو الاقتصادي.

الريادة الرقمية والتفاعل الاجتماعي

انتقلنا بالتفاعل مع الجمهور إلى آفاق جديدة، حيث شهدت منصتنا الرقمية ازدياداً ملحوظاً في عدد المتابعين ومعدلات التفاعل بفضل الفعاليات التسويقية المتنوعة مثل حملات الألعاب والترفيه المالي "العب واربح مع دولااب التجاري"، التي خلقت تجربة رقمية مريحة وجذابة للجمهور.

انعكس ذلك على مستوى تفاعل الجمهور مع البنك من خلال الزيادة الملحوظة في مشاهدات المحتوى ونمو عدد المتابعين عبر منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، مما عزز من حضور البنك الرقمي وساهم في توسيع قاعدة جمهوره والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء.

عدد المتابعين على الانستجرام

45.7 ألف



عدد المتابعين على الفيسبوك

281 ألف



عدد المتابعين على لينكد ان

37 ألف



عدد المتابعين على اليوتيوب

7.23 ألف



مبادرات المسؤولية المجتمعية لعام 2025: "أقرب إليك".

تجسيدا لشعار "أقرب إليك"، واصل البنك خلال العام 2025 ترسيخ مكانته كشريك فاعل في تنمية المجتمع المحلي. لم تكن رعايانا مجرد دعم مالي، بل كانت التزاماً أخلاقياً ووطنياً يهدف إلى دعم تطلعات الأفراد في مختلف المجالات. أولى البنك البعد الإنساني اهتماماً كبيراً خلال عام 2025، من خلال مبادرات متنوعة ركزت على دعم الأطفال والشرائح الأقل حظاً. شملت جهوده تقديم الدعم للأطفال مرضى السرطان والمحتاجين بالتعاون مع جمعية الأوروا، ودعم متحف الأطفال. كما جسّد روح العطاء في شهر رمضان وعيد الفطر عبر رعاية الخيمة الرمضانية "Magic Land" وتنظيم إفطارات وفعاليات خيرية للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم كسوة العيد للأطفال المحتاجين. وواصل البنك حضوره الميداني بتنظيم رحلات ترفيهية لأطفال مبرة أم الحسين، إلى جانب فعالية العيد لموظفيه وعائلاتهم. كما امتد عطاؤه ليشمل الجانب الإنساني العربي من خلال رعاية نشاط ترفيهي لأطفال قطاع غزة الذين يتلقون العلاج في المملكة، تأكيداً على التزامه بالمسؤولية الإنسانية والاجتماعية.

الاستثمار في الشباب والتعليم ودعم الابتكار والتثقيف المالي:

إيماناً بأن المعرفة أساس المستقبل وأن الشباب هم ركيزته، حرص البنك على دعم المنصات الفكرية والعلمية عبر رعاية مؤتمرات وفعاليات أكاديمية شملت: مؤتمر TEDx-Khalda، ومهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية (Jordan Fintech Festival)، والمؤتمر العالمي للتكنولوجيا ICDTDE2025 في جامعة آل البيت، ودعم الأنشطة الطلابية من خلال رعاية فرع الطلاب (Student Chapter) في الجامعة الألمانية الأردنية ودعم الأنشطة الوطنية للأكاديمية الدولية-عمان، ورعاية مسابقة الوعي المالي الرمضانية بتنظيم من جمعية البنوك وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني.

وحرصاً من البنك على تثقيف جميع شرائح المجتمع ورفع الوعي بأهمية الادخار من خلال الحملات التثقيفية والفعاليات الخاصة، قام البنك بالمشاركة في فقرة خاصة ضمن برنامج "دنيا يا دنيا" على قناة رؤيا بمناسبة اليوم العالمي للادخار الذي يحتفى به عالمياً في 31 أكتوبر، حيث تمت استضافة مدير الأعمال المصرفية للأفراد في البنك، ليتحدث فيه عن أهمية الادخار ويشارك الجمهور أبرز النصائح العملية للتوفير الذكي وتحقيق الأهداف المالية بثقة واستدامة.

وجدد البنك شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة انجاز من خلال الاستمرار في عضوية مجلس الأمناء وذلك لدعم مشاريع الجمعية في تهيئة الفرص للشباب الأردني وبناء قدراتهم في كافة محافظات المملكة ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع وليساهموا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال عمل الجمعية المباشر في المدارس والجامعات والكلليات ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية ومراكز التدريب المهني ومراكز الشباب ذوي الاعاقة.

كما قام البنك بإطلاق السلسلة الثانية من برنامج "بدر في رمضان" على صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعية (فيسبوك وانستغرام) وهو برنامج توعية وتثقيف مالي يسلط الضوء على أهم النصائح المالية التي تهم مختلف الشرائح سواء الأفراد والشركات. بالإضافة الى رعاية حفل عشاء المشاهير (The Gala Dinner with the stars) والذي يعكس اهتمام البنك بالدور المتزايد للمحتوى الرقمي والمؤثرين في الوصول إلى الجمهور، ضمن استراتيجيته لدعم المبادرات التي تعزز الإبداع والابتكار في المجتمع.

الرياضة والمغامرة والصحة وتمكين المرأة

عزز البنك تواجدته في القطاع الرياضي عبر رعاية سلسلة من البطولات الكروية للناشئين التي نظمتها أكاديمية أيريس (بطولة أتلتيكو مدريد، بطولة دبي، وبطولة قبرص، وكأس التجاري) دعماً للمواهب الواعدة، ودعم البطولة المحلية للاتحاد الأردني للقوس، ودعم النشاطات والفعاليات الرياضية للنادي الأهلي، كما واكب البنك الشغف الرياضي الوطني عبر رعاية خيمة كأس العرب في نادي ديونز. وفي خطوة ملهمة لتمكين المرأة الأردنية وتجسيد الإرادة، افتخر البنك برعاية المتسلقتين الأردنيتين سمر الطباع وبيسان الشريفي في رحلتها نحو قمة إيفرست، كرمز للإرادة وتمكين المرأة الأردنية، ورعاية ورشة التوازن العقلي والجسدي التي شاركت بها موظفات البنك من مختلف الدوائر لتعزيز وعيهن الصحي والنفسي. وضمن إطار المسؤولية المجتمعية للبنك للتوعية بصحة المرأة، حرص البنك على التعاون مع مركز ومؤسسة الحسين للسرطان ودعم جهودها في نشر الوعي والثقافة الصحية وبالأخص حول مرض سرطان الثدي والوقاية منه خلال شهر "أكتوبر الوردي"، حيث قام البنك بإطلاق حلقة خاصة بعنوان "صحة وطبخة" مع البنك التجاري الأردني ضمن برنامج مطبخ رؤيا شاركت فيها موظفات البنك في منافسة طريفة للطبخ الصحي إلى جانب أشهر الطهاة الأردنيين، لإيصال رسالة توعوية مهمة عن أهمية الفحص المبكر ونشر الوعي بأهمية الوقاية من سرطان الثدي من خلال تبني ممارسات يومية ونظام غذائي صحي غير مُسرطن "الوقاية تبدأ من طبقك اليومي". وفي ختام الحلقة وكدعم للسيدات غير القادرات على دفع تكاليف الفحص المبكر، تبرعت موظفات البنك بالإرباح بجائزتهن ومقدارها 15,000 دينار لمركز الحسين للسرطان.

الشراكات الاستراتيجية والتواجد الوطني

على الصعيد الوطني والاقتصادي، كان البنك حاضراً في كبرى الفعاليات مثل المؤتمر الدولي العاشر للتأمين - العقبة 2025، ومؤتمر ومعرض التقدم والابتكار والتكنولوجيا في الأمن السيبراني (C8 2025) والذي عقد تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني وتنظيم من المركز الوطني للأمن السيبراني، والمركز الأردني للتصميم والتطوير (جودبي)، وشركة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة / سوفكس الأردن، وبمشاركة واسعة من قادة الفكر ونخبة من صناع القرار والخبراء والمتخصصين من مختلف القطاعات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الأمن السيبراني وتكنولوجيا المستقبل لبحث أبرز التوجهات العالمية، واستعراض حلول مبتكرة لمواجهة التحديات السيبرانية المتزايدة. كما تم تكريم البنك كشريك استراتيجي في برنامج التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل بالشراكة مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) خلال الحفل الختامي (إنجازات وتطلعات) الذي أقيم تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة.

الخزينة والاستثمار

عمل قطاع الخزينة والاستثمار خلال عام 2025 ضمن بيئة اقتصادية ومالية اتسمت بتباطؤ النمو العالمي، واستمرار التوجه التيسيري للسياسات النقدية محلياً ودولياً، وما رافق ذلك من انخفاض مستويات أسعار الفائدة وضغوط مباشرة على هوامش العوائد في القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، قام القطاع بدور محوري في دعم الاستقرار المالي للبنك التجاري الأردني، من خلال إدارة متوازنة وفعالة للموجودات والمطلوبات، قائمة على التحليل الاستباقي وإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات المصرفية.

وركز القطاع بشكل أساسي على إدارة فجوات إعادة تسعير أسعار الفائدة وتحسين مواءمة آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، بما يحد من أثر تقلبات أسعار الفائدة على هامش الفائدة الصافي (Net Interest Margin)، ويحافظ على استدامة العوائد ضمن مستويات مخاطر مقبولة. وقد تحقق ذلك عبر الاستخدام المنهجي لأدوات الخزينة المتقدمة، وتطبيق مفاهيم الهندسة المالية في إعادة هيكلة كلفة الأموال، وتحسين مزيج مصادر التمويل، وتعزيز كفاءة توظيف السيولة.

كما انعكس الأداء المؤسسي المنضبط لدائرة الخزينة في تعزيز السقوف الائتمانية مع البنوك المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي أسهم في تحسين إدارة السيولة، ورفع مستوى المرونة المالية، ودعم قدرة البنك على تلبية التزاماته التشغيلية والتنظيمية بكفاءة، إلى جانب تمكينه من تنفيذ استراتيجيته في ظل بيئة تتسم بانخفاض العوائد وارتفاع المنافسة.

وعلى صعيد الاستثمار، واصل القطاع العمل على تعزيز مرونة وجودة المحفظة الاستثمارية من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية، وتحسين توزيع المخاطر، وتحقيق توازن محروس بين العائد والسيولة، بما ينسجم مع مستوى المخاطر المقبولة المعتمدة وسياسات الحوكمة. وقد مكن ذلك البنك من الحفاظ على استقرار أدائه المالي، وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية المحتملة، وفي مجال الخدمات، استمر فريق الخزينة المتخصص في تقديم حلول مالية متقدمة، شملت الإقراض والاقتراض في السوق النقدي، وإدارة السيولة، وتوفير أدوات تحوط فعالة للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، بما يلبي احتياجات المؤسسات المالية والبنوك، ويعزز قاعدة العملاء والعلاقات المصرفية طويلة الأجل.

ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات، ركز القطاع على مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك هيكل فجوات أسعار الفائدة، ومعد الاستحقاق، وحساسية الدخل للتغيرات في أسعار الفائدة، ومستويات السيولة القانونية، بما يضمن الامتثال للمتطلبات الرقابية، والحفاظ على مركز سيولة مريح، وتقليل تقلبات إيرادات الفوائد الناتجة عن التغيرات النقدية المستمرة. وقد تم ذلك ضمن إطار حوكمة متكامل، وبالتنسيق المستمر مع لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار.

وفي إطار بناء القدرات المؤسسية، لعب القطاع دوراً فاعلاً في تعزيز الثقافة الاستثمارية داخل البنك، من خلال تنظيم برامج تدريبية وتوعوية موجهة للموظفين الجدد والخريجين، ركزت على أسواق العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، وأسهمت في ترسيخ الفهم العملي للأسواق المالية والإقليمية والعالمية، بما يدعم الاشتغال الاستثماري القائم على المعرفة والخبرة.

ويولي قطاع الخزينة والاستثمار أهمية استراتيجية للتحويل الرقمي، باعتباره أحد الركائز الأساسية في رفع كفاءة العمليات، ودقة اتخاذ القرار، وتعزيز أمن وسلامة المعاملات المالية، ويواصل القطاع العمل على التنسيق مع مختلف دوائر البنك لضمان تكامل الأداء وتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية، كما يتبنى تطوير منتجات وخدمات استثمارية جديدة تدعم محفظة البنك وتعزز حضوره التنافسي في الأسواق المحلية والإقليمية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية ومتطلبات المرحلة المقبلة.

■ المؤسسات المالية والعمليات المصرفية الدولية

خلال عام 2025، حقق البنك عدداً من الإنجازات النوعية التي أسهمت في تعزيز مكانة البنك وتوسيع نطاق تعاونه مع المؤسسات المالية والبنوك المراسلة ومن أبرز هذه الإنجازات، اعتماد البنك التجاري الأردني لدى البنك المركزي العراقي لتغطية الحوالات والاعتمادات بالدينار الأردني، وذلك عبر منصة الدينار الخاصة بالبنوك العراقية المحلية المراسلة، بما يعزز التعاون المصرفي ويسر تنفيذ العمليات المالية بكفاءة وموثوقية ويسهل التجارة البينية القائمة بين الأردن والعراق وكما قامت الدائرة بتوسيع شبكة علاقاتها مع شركات الدفع الإلكتروني، لدعم خدمات التحويلات المالية الفورية وتحسين سرعة وكفاءة تنفيذها، بما يواكب متطلبات التحول الرقمي ويلبي احتياجات السوق المصرفي وتأتي هذه الإنجازات انسجاماً مع استراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز الشراكات المصرفية، ودعم الاستدامة التشغيلية، وترسيخ دور البنك كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة.

◆ قطاع الدعم والمساندة:

■ التخطيط الاستراتيجي

يمضي البنك بخطى وثيقة نحو تعزيز نموذج استراتيجي مرن، صُمم ليكون خارطة طريق ديناميكية قادرة على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وضمان تحويل الخطط إلى نتائج ملموسة عبر كافة مستوياته الإدارية. ومن خلال تركيزه على الابتكار الرقمي، يواصل البنك ريادته في إيجاد حلول مصرفية ذكية تمنح العملاء قيمة حقيقية وتجربة استثنائية تضعه في طليعة القطاع المالي، ولا تقتصر رؤية البنك على النمو التقليدي، بل تمتد لاستكشاف واقتناص الفرص غير النمطية التي تخدم توجهاته الكبرى، مدعومة بنظام حوكمة صارم يشرف عليه مجلس الإدارة.

■ خدمات البنك التجارية

يقدم البنك مجموعة واسعة ومتكاملة من الحلول المصرفية المتخصصة للعملاء الافراد وعملاء الشركات والمؤسسات التجارية والتي تهدف لتلبية احتياجات الأعمال المختلفة في مجال التمويل والتجارة. وفقاً لأعلى المعايير وأفضل الممارسات المصرفية مدعومة بشبكته واسعه من البنوك المراسلة. تشمل هذه الخدمات حلولاً مبتكرة، سريعة وأمنة للدفع والتحويلات المالية المحلية والدولية. حيث قام البنك التجاري الأردني وبالتعاون مع شركة K2 integrity بإنشاء منصة للمدفوعات والاعتمادات المستندية بالدينار الأردني مع مجموعة من البنوك العراقية الموثوقة، الامر الذي مكن عملائنا والمصدرين الأردنيين -في ظل وجود وسيلة دفع آمنة ومضمونه- من زيادة حجم التبادل التجاري مع جمهورية العراق. كما قام البنك بالانضمام لمنصة "بنى" للمدفوعات العربية مما أتاح لعملاء البنك ارسال واستلام الحوالات بشكل فوري من وإلى البنوك والدول الأعضاء. كما يقوم البنك واعتماداً على شبكة بنوكه المراسلة الواسعة والاتفاقيات الثنائية بتوفير أفضل الحلول لعملائه بما يتعلق بالاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل المستندية وخطابات الضمان (الكفالات المصرفية)، وذلك لتمكين عملاء الشركات من التوسع والنمو في بيئات الأعمال المتغيرة وتشجيعهم على الاستثمارات الخارجية والداخلية ودخول أسواق جديدة. وأيضاً تقدم الدائرة حلول مرنة وأمنة تساعد الشركات على تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والدولي ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

■ الموارد البشرية

نلتزم بدورنا الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة، واستقطاب الكوادر المؤهلة من خلال اتباع سياسة الاختيار والتعيين القائمة على تكافؤ الفرص، إضافة إلى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم فرص التطور والتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الاحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملئ هذه الشواغر، وفي هذا السياق تم ترقية 40 موظف وموظفة لاستلام وظائف أعلى، مما يساهم في تحقيق الاهداف الخاصة بالموظفين والخطط التشغيلية للدوائر وبما ينعكس على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك، وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وموظفيه تم تفعيل واعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، وتماشياً مع استراتيجية البنك و الموارد البشرية تم اعداد برنامج بناء فريق العمل و إطلاق هذا البرنامج على منصة التدريب الالكتروني لجميع موظفي البنك بهدف تعزيز ما تم التدريب عليه و بشكل عملي. ولزيادة الوعي الصحي للموظفين قدم البنك ورشات توعوية في مختلف المجالات بشكل منتظم ، منها التوعية بالأمراض المهنية التي يعاني منها العاملون في المكاتب، والتوعية بالتحسس الدوائي وصحة الرجل وغيرها، بالإضافة إلى تنظيم يوم طبي مجاني والذي يستضيف فيه البنك نخبة من الجهات الطبية بمختلف المجالات التي تقدم الاستشارات المجانية والخدمات العلاجية مجاناً للموظفين، كما يقوم البنك بتقديم مجموعة من البرامج والمشاركة في مبادرات

تهدف إلى تعزيز الجانب الصحي للموظفين مثل حملات التبرع بالدم. كما عملت دائرة الموارد البشرية مع مختلف محطات العمل على مواكبة متطلبات وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية وعملت على تطوير بيئة العمل التي تمكن الموظفين من أداء واجباتهم فيها بصحة وسلامة، وبشكل يشعروهم بالأمان فيها. فبيئة العمل من المحددات الرئيسية لصحة الموظف، وهذا ما دفع البنك بالعمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير، وتوفير كافة الوسائل والامكانات للحفاظ على سلامة وصحة موظفيه، وتأمين بيئة عمل آمنة خالية من الحوادث، والأمراض، والاصابات الخطيرة، ومسبباتها، مما يساهم بتعزيز الصحة البدنية والنفسية للأفراد ورفع كفاءتهم وتعزيز الانتاجية. بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وما تضمنه ذلك من تدريب متخصص وتوعية للموظفين واعتماد للمشرفين.

■ دور البنك الهندسي واللوجستي في دعم بيئة العمل وتعزيز التميز المؤسسي

يولي البنك اهتماماً خاصاً بتطوير البنية التحتية الهندسية وتعزيز الجاهزية التشغيلية لمبانيه وفروعه، بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة وصحية لموظفيه، ويعكس الصورة المؤسسية العصرية للبنك. وخلال عام 2025، واصل البنك تنفيذ مجموعة من الأعمال والمشاريع الهندسية التي أسهمت في دعم استمرارية الأعمال وتحسين كفاءة المرافق.

وفي هذا الإطار، تم توفير الدعم الهندسي لكافة مباني الإدارة العامة والفروع من خلال برامج الصيانة الدورية والطارئة، بما يضمن استدامة المباني والمرافق التابعة للبنك. كما شملت الأعمال تنفيذ وتجهيز عدد من الفروع الجديدة والفروع التي تم نقل مواقعها، إلى جانب فروع **Tejari Express**، بما في ذلك فروع قرية الحجر، وضاحية النخيل، وإكسبرس الهاشمي الشمالي، إضافة إلى تنفيذ المستودعات الجديدة في منطقة القسطل.

كما واصل البنك تطوير البنية التحتية الداعمة للقنوات البديلة، من خلال تجهيز مواقع جديدة لأجهزة الصراف الآلي في عدد من المحافظات، شملت مدينة السلط، والكرك (منطقة الحسينية)، وقرية الحجر، ومدينة إربد، بما يعزز الانتشار الجغرافي ويساهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

وفي إطار التوجه نحو الاستدامة وترشيد النفقات التشغيلية، استكمل البنك المرحلة الثانية من مشروع توليد الطاقة الكهربائية، والذي يخدم مجموعة من الفروع الواقعة ضمن أمانة عمان الكبرى، ومن المتوقع أن يحقق وفراً مالياً يقدر بنحو 75% من تكاليف فواتير الكهرباء. أما على صعيد السلامة والصحة المهنية، فقد نفذ البنك خلال العام تمارين إخلاء في مبنى الإدارة العامة وأحد الفروع، إلى جانب تنظيم محاضرات توعوية في مجال السلامة المهنية، وتوفير معدات وقاية لمشاريع ذات بعد مجتمعي، بما يعكس التزام البنك بتطبيق أعلى معايير السلامة وتعزيز ثقافة الوقاية.

■ الامتثال لمتطلبات و تعليمات السلامة و الصحة المهنية

استكمالا وتجسيدا للالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارة العمل ، فقد تم الحصول على الاعتماد الرسمي للجنة السلامة والصحة المهنية في البنك وفقاً للاستراتيجية الوطنية المتبعة لتنفيذ الأهداف والمحاور الخاصة بصحة وسلامة موظفي المؤسسات المالية .

وفي هذا السياق واصل البنك جهوده في تنفيذ مجموعة من الأنشطة البارزة التي تجسد التزامه العميق بتعزيز بيئة عمل سليمة وأمنة ومستدامة خلال عام 2025. من خلال اجتماعات دورية للجنة السلامة والصحة المهنية، مع متابعة دقيقة لتنفيذ قراراتها بما يتماشى مع قانون العمل رقم 2023/33 وتعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي. كما قام البنك بإجراء تقييم شامل للمخاطر، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان بيئة عمل آمنة، مع التركيز على الحد من إصابات العمل وحماية الممتلكات، كذلك المحافظة على ديمومة عمل أنظمة الإطفاء ومكافحة الحريق في جميع الفروع، وتزويد كافة منشآت البنك بصناديق إسعافات أولية، استجابة إلى نظام العناية الطبية الصادر عن وزارة العمل رقم 2023/32. إلى جانب ذلك تم استحداث وتطوير نماذج إلزامية تضمن التزام المقاولين والشركات بتعليمات السلامة داخل منشآت البنك، كما تم تنفيذ

خطط طوارئ إخلاء دقيقة في مواقع متعددة، وتنظيم زيارات تفقدية مستمرة للفروع بهدف نشر ثقافة السلامة والالتزام بها. في إطار تعزيز الإجراءات الوقائية، حيث تم وضع سياسات وتعليمات سلامة ترجمت إلى لوحات إرشادية في المواقع ذات المخاطر العالية، فضلاً عن متابعة الفحوصات الطبية الدورية والشهادات الصحية للموظفين المعنيين. ونتيجة إلى ماسبق لم يتم تسجيل أي إصابات في العام 2025 مقارنة بثلاث إصابات في العام 2024. وتم الاستمرار ضمن منهجية علمية بتوفير معدات وقاية شخصية متخصصة للعاملين، وتنظيم مجموعة من ورش العمل التدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية لجميع الموظفين، بما يتماشى مع متطلبات السلامة العامة. تم تشكيل فرق طوارئ مدرية تدريباً متقدماً، بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني، لضمان الاستجابة الفورية والفعالة في حالات الطوارئ.

بناءً على الجهود المستمرة والأنشطة المتميزة التي تم تنفيذها خلال عام 2025، يواصل البنك التزامه الكامل بتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية في كل المواقع التابعة له، مما يساهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة تضمن حماية موظفيه والممتلكات وقد قام البنك بنقل خبرته في هذا المجال إلى المجتمع المحلي وذلك بتنفيذ مبادرة إلى أحد المشاريع الانشائية التابعة إلى وزارة التربية والتعليم من خلال قسم السلامة في البنك حيث تم تقديم محاضرات توعوية للفتين والعمال لحمايتهم من إصابات العمل وتقديم معدات وقاية شخصية خاصة بطبيعة عملهم، وسيستمر البنك في تطوير وتحسين جميع الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالسلامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، مما يعكس التزامه الثابت تجاه صحة وسلامة موظفيه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال.

■ هندسة العمليات

التزام البنك في تطبيق متطلبات تعليمات البنك المركزي رقم (2024/14) المتعلقة بحماية المستهلك المالي لقطاع البنوك وذلك من خلال تعديل أدلة سياسات وإجراءات العمل وعقود العملاء والنماذج بما يلي هذه المتطلبات بالإضافة إلى أعمال أتمتة الأنظمة والعمليات المرتبطة بها. كما وقد تم خلال العام 2025 تعديل بعض الهياكل التنظيمية الفرعية لتتوافق مع متطلبات العمل وبما يعكس أفضل الممارسات المصرفية العالمية، بالإضافة إلى تحديث أدلة جداول الصلاحيات لتلبية المتطلبات التشغيلية والرقابية. وتم أيضاً من خلال دائرة هندسة العمليات تصميم مسارات العمليات المتعلقة بإطلاق وتطوير المنتجات والخدمات بالشكل الذي يساهم في تعزيز جودة العمليات وتقليل الأوقات المعيارية. علاوة على ذلك، تولت هذه الدائرة قيادة مشاريع الأتمتة وتحديث الأنظمة مع ضمان فحص شامل لتطبيقاتها على مستوى البنك مما يضمن التوافق التام مع الاحتياجات التشغيلية والمتطلبات الرقابية لضمان الاستدامة والتميز في الأداء.

■ تكنولوجيا المعلومات

- ارتق البنك في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2025 إلى مستوى متقدم في تعزيز قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وأمنة، بما يعكس التزامنا بتبني أحدث الحلول التقنية لضمان تقديم أفضل الخدمات لعملائنا. وقد تحقق تقدم ملموس في رفع كفاءة وجودة الخدمات المصرفية، وتوفير حلول تقنية متكاملة تشمل البنية التحتية من أجهزة وخوادم وأنظمة وشبكات، مع التركيز على تطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني وحماية المعلومات، بما يدعم أهداف البنك ويعزز استدامة أعماله.
- خلال عام 2025، وضمن إطار تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز التحول الرقمي، نفذ البنك مجموعة من المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، بهدف دعم استمرارية الأعمال، ورفع مستويات الأمن السيبراني، وتطوير القنوات المصرفية الرقمية، وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية، بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية ذات الصلة.
- وشملت هذه المبادرات تطوير مركز البيانات الريدف (**Disaster Recovery Center – DRC**) واستضافته في **Aqaba Digital Hub** بمدينة العقبة، بما أساهم في تعزيز جاهزية الأنظمة المصرفية واستمرارية الخدمات، وتحقيق مستويات متقدمة من الأمن المادي والتشغيلي. كما تم تعزيز أمن الشبكات وإدارة الوصول عبر نظام **HPE ClearPass**، ما يضمن التحكم الفعال بالأجهزة المتصلة ورفع مستوى الحماية وفق أفضل الممارسات العالمية.
- كما عمل البنك على تعزيز أمن الهوية الرقمية باستخدام نظام **ManageEngine Self-Service Plus** المدعوم بتقنية التحقق متعدد العوامل (**MFA**) ما ساهم في الحد من المخاطر السيبرانية وتحسين كفاءة العمليات المتعلقة بإدارة الحسابات. وفي مجال الحوكمة، استمر البنك بتطبيق أطر **COBIT** لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب الالتزام بالمعايير العالمية لحماية بيانات البطاقات (**PCI-DSS**)، بما يعزز الامتثال وحماية المعلومات.
- وعلى صعيد القنوات الرقمية، تم تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال إطلاق تطبيق بنكي حديث وتحديث منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بما يحسن تجربة العملاء ويعزز مستويات الأمان وحماية البيانات. كما شملت المبادرات أتمتة عدد من الإجراءات التشغيلية عبر تطبيق نظام إدارة سير العمل **Process Management Business** – ما ساهم في تسريع إنجاز المعاملات وتحسين التنسيق بين الإدارات.
- وفيما يتعلق بأنظمة الدفع والمقاصة، تم تحديث نظام المقاصة الآلية (**Automated Clearing House – ACH**)، بما يضمن الامتثال للتعليمات الرقابية ورفع كفاءة العمليات. كما تم تطبيق حلول تقنية للكشف عن الأوراق النقدية المزورة عبر أجهزة الصراف الآلي (**ATM Counterfeit Detection**)، التزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني.
- وفي إطار إدارة المخاطر، تم تطبيق نظام **AVATI** لإدارة المخاطر الائتمانية، وتطوير نظام تقديم القروض (**Loan Origination System – LOS**)، بما يساهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتعزيز سلامة العمليات المصرفية.
- وقد أسهمت هذه المبادرات مجتمعة في تعزيز الجاهزية التقنية للبنك، وتحسين جودة واستمرارية الخدمات المصرفية، ودعم استدامة الأعمال، دون أن يترتب عليها أية آثار جوهرية سلبية على المركز المالي للبنك.

■ العمليات المركزية

خلال عام 2025 حقق البنك في مجال العمليات المركزية نقلة نوعية في كفاءة وجودة الأعمال التشغيلية، حيث نجحت في تبسيط الإجراءات ورفع مستوى الأتمتة عبر مختلف الوحدات بما انعكس مباشرة على دقة المعالجة وسرعة إنجاز المعاملات. تم تعزيز أنظمة المقاصة والتحويلات وتوحيد مسارات العمل ضمن إطار رقابي أكثر إحكاماً، مما خفض الأخطاء التشغيلية بنسبة ملموسة ورفع معدل المعالجات المباشرة دون تدخل بشري. كما طوّرت قدراتها في تحليل البيانات التشغيلية، وأطلقت مؤشرات أداء أكثر ارتباطاً بالمخاطر والجودة وسلاسل القيمة، إضافة إلى تحسين إدارة الشكاوى وملفات التسويات وفق أفضل الممارسات.

وشهد عام 2025 تحولاً جوهرياً في أداء العمليات المركزية مع نجاحها في تطبيق نظام المطابقات الآلي على مستوى العمليات المالية والتشغيلية، ما أسهم في رفع دقة التسويات وتقليل الأخطاء اليدوية بشكل غير مسبوق. مكن النظام من توحيد مصادر البيانات وربطها مباشرة مع الأنظمة الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقليص زمن الإقبال اليومي والربط المحاسبي، وتحسين جودة التقارير الرقابية ومتابعة الفروقات في وقتها الفعلي، كما كان له أثر في إدارة تغذية جهاز الصراف الآلي، حيث ساعد في تحسين خطة تغذية أجهزة الصراف الآلي بناءً على معدلات السحب الفعلية وليس التقديرات. وأتاح للبنك استخدام تحليلات تنبؤية لتحديد الفروع أو المناطق ذات الطلب العالي، وتحسين التوزيع الجغرافي، وقامت العمليات المركزية بالتركيز على خدمات أجهزة الصراف الآلي لضمان استمرارية الخدمة 24/07 للعملاء وتوفير الوصول الفوري للعملاء من خلال تحسين إدارة النقد وزيادة الكفاءة. مما عزز دور العمليات المركزية كمحرك رئيسي للاستقرار التشغيلي ورفع الجاهزية المؤسسية لعام 2026.

◆ قطاع الرقابة:

■ إدارة المخاطر

يواصل البنك من جانب إدارة المخاطر تبني أفضل الأساليب والممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر، مع التركيز على تحديد كافة المخاطر الحالية والمحتملة من خلال مراقبتها وإدارتها بكفاءة، وتطوير حلول استراتيجية للحد منها. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2025، حصول البنك على مجموعة من الشهادات المعترف بها دولياً، ومنها شهادة **ISO 22301** الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال، وشهادة **PCI V.04** لأمن بطاقات الدفع، بالإضافة إلى شهادة الامتثال لمتطلبات **SWIFT CSP**، وشهادة **ISO 27001** في أمن المعلومات. كما تم تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال **ICAAP** لمواجهة كافة المخاطر المحتملة، وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة (**Stress Testing**) لضمان استمرارية الأداء في كافة الظروف.

ويتم التركيز على تقييم شامل للمخاطر المؤسسية، حيث تم التأكد من احتواء النظام على جميع المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر على البنك ككل، مع وضع الضوابط الرقابية الملائمة وضمان فعاليتها في الحد من هذه المخاطر. كما تم تحديث وتطوير مستويات المخاطر المقبولة (**Risk Appetite**) داخل البنك، وإعداد نظام تقارير مخصص لمتابعة أي انحرافات وتقييم تأثيرها على رأس المال. شملت الإنجازات أيضاً فحص شامل لخطة طوارئ السيولة، بالإضافة إلى التدقيق في خطة استمرارية العمل (**Business Continuity Plan**) لضمان جاهزية البنك في مواجهة أي تحديات. علاوة على ذلك، تم إجراء اختبارات اختراق دقيقة على بيئة البنك للتحقق من سلامة وكفاءة الأنظمة الأمنية المطبقة على أصوله.

كما تم تنفيذ تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات (**vCOBIT 5**) المتعلقة بإدارة المخاطر وأمن المعلومات، والتأكد من الالتزام التام بتعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالمعايير الأمنية، خصوصاً في مجالات أجهزة الصراف الآلي والتعرضات الكبيرة في دوائر الخزينة والاستثمار. وفي إطار تطوير حماية أمن المعلومات، تم تحديث الأنظمة الأمنية الحالية وتعزيزها بشكل مستمر، مع مراقبة سجل الأحداث الأمنية لكافة أنظمة البنك على مدار الساعة. أخيراً، يستمر البنك في نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات، مع تحديث السياسات الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية، بما يعزز التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة والامتثال.

■ الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نلتزم بالقوانين والأنظمة الضريبية الدولية من خلال تنفيذ الخطة المعتمدة ومتابعة كافة المستجدات ذات العلاقة، بما يشمل الامتثال لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (**FATCA**) من حيث إجراءات التسجيل والإبلاغ وفق متطلبات مصلحة الضرائب الأمريكية، ومتابعة التزام العملاء بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك (**CRS**). كما نعمل على مكافحة الجرائم المالية وعمليات التهرب الضريبي، وإعداد التقارير الرقابية ذات الصلة، وإنشاء قسم مختص، وعقد اجتماعات دورية، وإعداد تقارير منتظمة، ومتابعة الأطراف ذات العلاقة لضمان الامتثال المستمر.

في إطار تعزيز مراقبة الامتثال، قمنا بتطوير وتحديث السياسات ذات العلاقة، حيث تمت مراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال، وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستحداث سياسة قبول العملاء. كما قمنا بالعمل على تفعيل منظومة الإبلاغ (**GOAML**)، باعتبارها نظاماً متكاملاً يهدف إلى تعزيز الرقابة الفعالة ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والتشريعات المحلية النافذة. نلتزم بمتطلبات قانون حماية البيانات الشخصية الأردني والتشريعات الصادرة بمقتضاه، إضافة إلى اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (**EU GDPR**)، من خلال تطوير وتحديث السياسات والإجراءات والنماذج والأنظمة والتطبيقات ذات العلاقة، بما يضمن الامتثال الكامل للقوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

■ إدارة التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً مهماً للمعلومات، ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة. ويهدف الارتقاء بالبيئة الرقابية في البنك، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق برامج وأنشطة ذات قيمة مضافة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية المستقلة بهدف تحسين عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك. وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه مع الجهات ذات العلاقة، كونه جزءاً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله وبما يتفق مع المعايير والمبادئ الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

◆ الاتصال المؤسسي

واصل البنك بتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة ذات أثر مجتمعي فاعل، من خلال تنفيذ مبادرات نوعية تساهم في خدمة المجتمع المحلي بمختلف قطاعاته. وتتبنى دائرة المسؤولية المجتمعية استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء علاقات مثينة ومستدامة مع جميع فئات المجتمع، بما يعزز التأثير الإيجابي في المجالات الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، والصحية. كما تركز الدائرة على تطوير برامج ومشاريع مسؤولة تواكب احتياجات المجتمع وتدعم مسيرة التنمية الوطنية، تأكيداً لالتزام البنك بقيم العطاء والمواطنة الفاعلة.

- دعم المشاريع والفعاليات المجتمعية: يواصل البنك تقديم الدعم للمبادرات والفعاليات الخيرية والاجتماعية والثقافية والفنية التي تساهم في تعزيز التنمية المجتمعية وتحقيق الأثر الإيجابي في مختلف الفئات.
- القطاع الصحي: يولي البنك اهتماماً خاصاً بدعم القطاع الصحي من خلال التبرع للمراكز الطبية والجهات الصحية، تعزيزاً لقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة الخدمات الصحية.
- المبادرات الاجتماعية: يحرص البنك على تنفيذ مبادرات إنسانية مستمرة، أبرزها توزيع "طرود الخير" خلال شهر رمضان المبارك و"طرود عيد الميلاد المجيد" في المناطق الأقل حظاً، دعماً للأسر المحتاجة.
- دعم الجمعيات الخيرية والتعاونية: يلتزم البنك بدعم الجمعيات المحلية التي تساهم في تقديم الخدمات المجتمعية وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.
- تعزيز المؤسسات الوطنية: يساهم البنك في دعم المؤسسات الوطنية والمواقع الإلكترونية التي تعمل على تطوير المجتمع وتوسيع فرص المشاركة في مختلف المجالات.
- المسؤولية المجتمعية المؤسسية: يدعم البنك المبادرات التي تعزز ثقافة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات والهيئات الوطنية، بما يساهم في ترسيخ قيم التنمية والتكافل.
- رعاية الأيتام وكبار السن: يقدم البنك دعماً متواصلاً لدور الأيتام ومراكز رعاية كبار السن، إيماناً بأهمية توفير بيئة آمنة وكريمة تضمن رفاههم وكرامتهم.
- القطاع التعليمي: يساهم البنك في دعم التعليم من خلال تقديم المساعدات للطلبة المحتاجين والتبرع للمؤسسات التعليمية، تعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- القطاع الرياضي: يدعم البنك الأنشطة الرياضية المختلفة، إيماناً بدور الرياضة في تنمية الطاقات الشبابية وتعزيز روح المنافسة الإيجابية.

(12): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام 2021 – 2025 (بالدينار):

البيان	2025	2024	2023	2022	2021
صافي الربح	14,055,814	11,717,701	11,484,784	11,340,183	7,004,775
صافي حقوق المساهمين	179,373,339	173,690,039	168,908,981	162,116,116	147,171,725
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	8,400,000	7,200,000	6,000,000	6,000,000	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	7.0%	6.0%	5.00%	0.05%	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
سعر الاغلاق / للسهم (دينار)	1.22	1.11	1.01	1.00	1.03

(14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

المبالغ لأقرب مليون دينار					ملخص لأبرز المؤشرات المالية:
2021	2022	2023	2024	2025	
أهم بنود قائمة الدخل					
35.8	41.2	48.3	46.4	48.7	صافي إيراد الفوائد
40.0	45.3	51.8	50.6	53.1	صافي إيراد الفوائد والعمولات
44.4	51.4	59.9	54.7	63.1	اجمالي الدخل
12.5	18.0	16.9	17.7	21.8	صافي الربح قبل الضريبة
7.0	11.3	11.5	11.7	14.1	صافي الربح بعد الضريبة
0.058	0.095	0.096	0.098	0.117	حصة السهم من الربح (الخسارة) – دينار
أهم بنود الميزانية العامة					
1,444.9	1,364.1	1,377.7	1,401.3	1,518.0	مجموع الموجودات
147.2	162.1	168.9	173.7	179.4	حقوق المساهمين
773.9	701.9	732.4	775.7	886.7	المحفظة الائتمانية بالصافي
396.1	417.4	394.9	371.9	356.7	محفظة الاوراق المالية
144.8	117.7	137.0	144.7	162.3	نقد وارصدة لدى البنوك
969.4	896.8	967.5	994.9	1,120.9	ودائع العملاء
40.8	37.8	40.2	46.5	49.8	تامينات نقدية
111.3	82.1	48.4	36.2	22.0	ودائع البنوك لدينا
أهم النسب المالية					
0.50%	0.81%	0.84%	0.84%	0.96%	العائد على الموجودات
4.89%	7.33%	6.94%	6.84%	7.96%	العائد على حقوق الملكية
11.78%	13.29%	13.41%	13.34%	12.5%	كفاية رأس المال
79.83%	78.26%	75.70%	77.97%	79.11%	صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء
81.71%	89.14%	97.03%	84.28%	75.39%	تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة
109.97%	114.06%	130.04%	122.83%	115.30%	نسبة السيولة القانونية

(15): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

■ الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني

- تحقيق نمو في موجودات البنك وتعزيز المركز المالي للبنك بشكل متوازن يشمل مختلف الجوانب، مع التركيز على زيادة الربحية، ومراعاة فرص التوسع والنمو في الأنشطة المصرفية، إلى جانب التقييم الدقيق للمخاطر المرتبطة بهذا التوسع واتخاذ الإجراءات الملائمة لإدارتها بكفاءة.
- الاستمرار في التركيز على التحول الرقمي باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية المحورية، مع تسريع وتيرة تنفيذه لمواكبة تطورات السوق المصرفي ومواجهة المنافسة المتزايدة في هذا المجال. من خلال مواصلة خدماتنا مع المعايير العالمية الرقمية، مما يوفر لنا ميزة تنافسية مستدامة تحمي حصتنا السوقية وتدفع عجلة الابتكار المؤسسي.
- العمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للبنك وتطوير الانطباع العام لدى مختلف فئات المجتمع، بما يتماشى مع التحولات المجتمعية والأنماط الحديثة، وذلك من خلال تبني ممارسات فعالة تواكب تطلعات الجمهور وتعكس مكانة البنك ودوره المتجدد.

■ المحاور الأساسية للاستراتيجية:

المحاور الأساسية للاستراتيجية

محور
التطوير
والابتكار

- تعزيز استراتيجية التحول الرقمي باعتبارها ركيزة أساسية لتطوير العمليات المصرفية.
- تطوير منتجات وخدمات مصرفية تنافسية وتعزيز القنوات الرقمية عبر تقديم خدمات إلكترونية متقدمة وإطلاق حلول رقمية جديدة تمكن العملاء من تحقيق أهدافهم المالية.
- الاستثمار في تطوير منظومة التكنولوجيا وتكامل استراتيجيات البنك مع آليات التحول الرقمي، ومع توفير البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التحول بشكل فعال.
- تعزيز بيئة الابتكار داخل البنك عبر تبني ثقافة الإبداع وثقافة الابتكار من خلال تشجيع الأفكار الإبداعية والتوجه نحو تطوير حلول مصرفية مبتكرة تساهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- طرح وتطوير منتجات وخدمات مصرفية تنافسية تتماشى مع التوجهات الرقمية الحديثة.
- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، لتقديم حلول مالية مبتكرة تواكب المتغيرات السريعة في السوق المصرفي.

محور
العمليات
الداخلية

- الاهتمام بتطوير الكادر البشري من خلال تزويده بالكفاءات المصرفية اللازمة، ودعمه بالمزايا والخدمات الملائمة، مما يساهم في تحسين الأداء في خدمة العملاء ورفع جودة تقديم المنتجات والخدمات، ويعزز من مكانة البنك كوجهة مفضلة للتوظيف.
- تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال تبني أحدث التقنيات التكنولوجية وتطوير العمليات الداخلية لتقليل التكاليف وتعزيز سرعة وجودة الخدمات المقدمة للعملاء. يشمل ذلك أتمتة العمليات وتبسيط الإجراءات، مما يعزز قدرة البنك على التكيف مع المتغيرات السوقية ويوفر تجربة مصرفية متميزة وفعالة للعملاء.

محور
العملاء

- استهداف الفئات التي لا تتمتع بالوصول إلى الخدمات المصرفية وتقديم حلول مالية متكاملة تلبي احتياجاتها، بما يتماشى مع رؤية البنك في تعزيز الشمول المالي ودعم كافة شرائح المجتمع.
- المواصلة في تنفيذ خطة التوسع المدروس للبنك في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنشاط الاقتصادي المتنامي، بهدف توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الحضور المؤسسي في الأسواق المحلية.
- الاستثمار في تحديث وتطوير الفروع القائمة بما ينسجم مع رؤية مصرفية عصرية.
- تعزيز التسويق للمنتجات القائمة وإطلاق حملات تسويقية مستمرة لاستقطاب عملاء جدد.
- تحسين تجربة العملاء عبر أتمتة الخدمات وتبسيط الإجراءات وتوفير حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات.

المحور
المالي

- بناء مركز مالي متين وتحقيق نمو مستدام في الأرباح التشغيلية والأنشطة المصرفية، بما يساهم في رفع تصنيف فئة البنك داخل القطاع المصرفي إلى مستويات أعلى.
- تحسين مؤشرات قياس الأداء ومؤشرات المئانة المالية في البنك وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو "ضمن فئة البنوك المشابهة" أو ضمن "القطاع المصرفي".
- تحسين نوعية وجودة محفظة التسهيلات والودائع وبما يضمن تحسين العائد وخفض الخلف وزيادة معدل الهامش وخفض نسبة الديون غير العاملة.
- توسيع حصة سوقية للتسهيلات والودائع ضمن الشرائح المستهدفة.

(16): إن مقدار المبالغ التي يتلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي 146,160 دينار

(17): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		
			2024/12/31	2025/12/31	الشركات المسيطر عليها	2024	2025
1	السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	13,786,839	13,904,191	شركة تريزونيا للاستشارات الإدارية	10,000	10,000
2	السيد أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	1,144,546	1,144,546	لا يوجد		
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة يمثلها بمقعدين:	أردنية	23,808,021	23,808,021	لا يوجد		
	السيد يحيى محمد عشب عبيدات	أردنية	-	-			
	رامي ادم عناد الطيطي	أردنية	-	-			
4	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس إدارة يمثلها: الفاضلة هانيه موسى الحاج إبراهيم النابلسي اعتباراً من تاريخ 2025/02/27	أردنية	14,273,286	14,268,186	لا يوجد		
5	السيد فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس إدارة	أردنية	7,644,394	7,644,394	لا يوجد		
6	السيد عبد النور نايف عبد النور عبدالنور عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
7	السيد اسامه عمر علي حمد عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
8	الفاضلة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
9	"السيد محمد جمال" بشر مصطفى النوباني عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
10	السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
11	السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2024/04/29	أردنية	10,000	-	لا يوجد		

(17)ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2025/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2024/12/31	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	السيد سيزر هاني عزيز قولاجين	المدير العام	أردنية	0	0	لا يوجد
2	السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم	أردنية	0	0	لا يوجد
3	السيد راكان محمد عطا الله الطراونه	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	أردنية	0	0	لا يوجد
4	السيد محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الإئتمان	أردنية	0	0	لا يوجد
5	السيد سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد (استقال اعتباراً من 2025/2/16)	أردنية	0	0	لا يوجد
6	السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية	أردنية	0	0	لا يوجد
7	السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (استقال اعتباراً من 2025/3/30)	أردنية	0	0	لا يوجد
8	السيد أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخزينة والإستثمار	أردنية	0	0	لا يوجد
9	السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات»	أردنية	0	0	لا يوجد
10	السيد سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	أردنية	0	0	لا يوجد
11	السيد جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	أردنية	0	0	لا يوجد
12	السيد وليد خالد ضيف الله القهوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	أردنية	0	0	لا يوجد
13	السيد محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	0	لا يوجد
14	السيد أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام	أردنية	0	0	لا يوجد
15	الفاضلة ناديا فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر	أردنية	0	0	لا يوجد

*المدرء من غير الإدارة التنفيذية العليا

(17)ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة واقارب اشخاص الإدارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2025/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2024/12/31	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	السيدة نازي توفيق نخله القبطي	زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	7,800,000	7,800,000	لا يوجد

(17)د: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اقارب اشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم:

لا يوجد.

(18) أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2025/1/1 ولغاية 2025/12/31

المجموع	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة
65,000	5,000	60,000	السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ
65,000	5,000	60,000	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
130,000	10,000	120,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)
1,667	1,667	-	الأردن الأولى للاستثمار - السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" لغاية 2024/04/29
65,000	5,000	60,000	السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور
64,444	4,444	60,000	السيد أسامة عمر علي حمد
1,667	1,667	-	السيد هنري توفيق إبراهيم عزام لغاية 2024/04/29
1,667	1,667	-	السيد ناصر حسين محمد صالح لغاية 2024/04/29
1,667	1,667	-	السيد شريف توفيق حمد الرواشدة لغاية 2024/04/29
65,000	5,000	60,000	السيدة لينا نجيب البخيت الحباينة
62,777	2,777	60,000	السيد فائق ميشيل فايق الصايغ
63,334	3,334	60,000	السيد محمد جمال بشر مصطفى النوباني
62,777	2,777	60,000	السيد عمر خير الدين المعاني
50,000	-	50,000	الفاضلة هانية موسى النابلسي اعتباراً من 2025/02/27
700,000	50,000	650,000	المجموع

(18) ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2025/1/1 ولغاية 2025/12/31

المجموع	مصاريف سفر وتدريب	المكافآت	الرواتب	الإدارة التنفيذية العليا
977,367	4,693	439,188	533,486	السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
303,162	315	39,333	263,514	السيد عبد الله محفوظ ثيودور كشك
200,000	-	-	200,000	السيد راكان محمد عطا الله الطراونة
200,251	-	26,043	174,208	السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
186,488	-	28,377	158,111	السيد اجود شرف الدين علي الروسان
170,983	400	20,242	150,341	السيد محمد علي محمد القرعان
143,485	-	15,307	128,178	السيد أنطونيو أنطونيوس أنطون عبد المسيح
125,412	700	5,209	119,503	السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي
121,885	-	6,870	115,015	السيد جمال حسين عبطان الرقاد
116,187	-	12,403	103,784	السيد انس ماهر راضي عايش
76,342	-	-	76,342	السيد سليم نايف سليم صوالحه ولغاية ٢٠٢٥/٠٢/١٦
106,034	4,692	26,774	74,568	السيد سامي نمر سالم النابلسي
79,819	1,000	6,492	72,327	السيد محمود إبراهيم محمود محمود
75,179	400	7,090	67,689	الآنسة نادية فهد فريد كنعان
44,208	-	-	44,208	السيد وائل "محمد يوسف" عارف راييه ولغاية ٢٠٢٥/٠٣/٣١
2,926,802	12,200	633,328	2,281,274	المجموع

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2025:

النطاق	مبلغ التبرع بالدينار الاردني
التعليم	14,900
الرياضة	14,500
الصحة	35,185
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية والثقافية والفنية	67,175
دعم المؤسسات الوطنية	696,453
الفقر	63,204
رعاية الأيتام وكبار السن	10,030
خوحي الاحتياجات الخاصة	1,950
المجموع	903,397

(20): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة او أعضاء المجلس او المدير العام او أي موظف في الشركة أو أقاربهم:

الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2025/12/31	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2025/12/31	تسهيلات غير مباشرة (السقوف)	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	كما في تاريخ 2025/12/31	تسهيلات	16,207,448	1,179,150	698,807
2	غير مباشرة (الأرصدة)	10,932,002	7,686,310	1,179,150	421,062
3	كما في تاريخ 2025/12/31	10,059,894	9,226,831	1,700,000	412,323
4	السيد عبد النور عبد النور	220,000	194,737	-	-
5	السادة شركة الأردن الاولى للاستثمار	5,670,715	5,891,407	-	18,500
6	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	-	-
1	السيد محمد النوباني	-	-	-	-
2	السيد عمر المعاني	2,504,000	2,496,921	-	-
3	الفاضة ليلى الحبانة	-	-	-	-
4	السيد أسامة حمد	-	-	-	-

(21)أ: مساهمة البنك في حماية البيئة

يواصل البنك نهجه في حماية البيئة كأولوية استراتيجية تتجاوز المسؤولية المجتمعية لتصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة عمله التشغيلية، حيث يسعى بفاعلية للحد من آثار التغير المناخي عبر تبني حلول هندسية وتقنية مستدامة. وقد تكلفت هذه الجهود بنقل "مركز التعافي من الكوارث" إلى مدينة العقبة، في خطوة استراتيجية رفعت من كفاءة استهلاك الطاقة وخفضت الانبعاثات الكربونية غير المباشرة بما يتماشى مع المعايير الدولية بنسبة التوفير، وقد أسفرت هذه الجهود خلال عام 2025 عن تحقيق وفورات بلغت 87.68% من إجمالي قيمة الاستهلاك السنوي، وتتويجاً لهذا التوجه، أنجز البنك المرحلة الثانية من مشروع الطاقة المتجددة، مما يؤكد تحقيق معادلة تقليص البصمة الكربونية، ضماناً لمستقبل أكثر استدامة للأجيال المقبلة.

**نسبة التوفير
في استهلاك الطاقة
لعام 2025** **87.68%**

(21)ب: مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي

تجسيدا لشعاره "أقرب إليك"، أثبت البنك خلال عام 2025 أن مسؤوليته المجتمعية هي نهج استراتيجي متكامل يمس حياة الأفراد بشكل مباشر. لم يقتصر دور البنك على الدعم المالي، بل امتد ليكون شريكاً ميدانياً في التضامن الإنساني عبر رعاية الأطفال ومرضى السرطان وتقديم الدعم للأطفال المحتاجين بالتعاون مع جمعية الأونروا، ومحركاً للاستثمار في الشباب والتعليم والابتكار الرقمي يدعم المنصات الفكرية والعلمية من خلال رعاية مجموعة من المؤتمرات العلمية والفعاليات الأكاديمية والريادية، شملت: مؤتمر TEDx، ومهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية (Jordan Fintech Festival)، والمؤتمر العالمي للتكنولوجيا ICDTDE_2025 في جامعة آل البيت، ويواصل البنك التجاري الأردني ترسيخ دوره الريادي في المسؤولية المجتمعية والابتكار، حيث قدم رعايته - مؤتمر الأمن السيبراني (2025 C8) دعماً للتحول الرقمي الآمن، كما جدد عضويته في مجلس أمناء مؤسسة إنجاز، لتمكين الشباب ودعم الاقتصاد الوطني. إضافة إلى دور البنك البارز في تمكين المرأة الأردنية ودعم القطاع الرياضي والصحي افتخر البنك برعاية المتسلقتين الأردنيتين سمر الطباع وبيسان الشريف في رحلتهم نحو قمة إيفرست، كرمز للإرادة وتمكين المرأة الأردنية. وبالتوازي مع جهوده التتموية أطلق البنك حملة «صحة وطبخة» لدعم مركز الحسين للسرطان قيمته 15 ألف دينار لتغطية تكاليف الفحص المبكر للسيدات، فيما ركز على رفع الوعي المالي من خلال استضافة مساعد مدير عام قطاع الأفراد في لقاء خاص عبر قناة رؤيا بمناسبة يوم الادخار العالمي، لتقديم نصائح جوهرية حول التخطيط المالي السليم لكافة فئات المجتمع.

لقد كان عام 2025 عاماً للعطاء والالتزام بامتياز؛ فمن رعاية أطفال قطاع غزة الذين يتلقون العلاج في المملكة -تأكيداً على وحدة المصير- إلى مساندة أبطالنا الصغار في مركز الحسين للسرطان، وصولاً إلى مشاركة العائلات فرحة رمضان وعيد الفطر، أثبت البنك أن التزامه تجاه المجتمع ينبع من واجب أخلاقي ووطني يضع كرامة الإنسان وصحته ورفاهه كأولوية قصوى. ويواصل البنك في توطيد مكانته كركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية المستدامة، مؤكداً أنه دائماً الأقرب إلى قلوب عملائه ومجتمعه في كل خطوة نحو المستقبل.

06

البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات



قائمة المركز المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	إيضاحات	
دينار	دينار		
الموجودات			
116,981,502	110,112,517	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
27,718,182	52,170,413	5	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي
775,730,731	886,710,797	6	تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي
1,372,063	1,248,874	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
50,963,194	44,103,547	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
319,584,621	311,345,170	9	موجودات مالية بالخلفة المطغأة – بالصافي
21,070,281	20,709,481	10	ممتلكات ومعدات – بالصافي
2,639,110	2,407,460	11	موجودات غير ملموسة – بالصافي
5,595,402	6,380,697	12	موجودات حق استخدام الأصول
8,947,666	8,028,703	18/-	موجودات ضريبية مؤجلة
70,732,848	74,819,114	13	موجودات أخرى
1,401,335,600	1,518,036,773		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
36,166,663	22,022,664	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
994,890,214	1,120,874,259	15	ودائع عملاء
46,455,844	49,808,485	16	تأمينات نقدية
93,969,080	103,572,237	17	أموال مقترضة
3,133,918	4,684,611	18/أ	مخصص ضريبة الدخل
907,359	760,332	19	مخصصات متنوعة
552,498	509,653	18/-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
5,378,409	6,283,854	12	التزامات عقود الإيجار
46,191,576	30,147,339	20	مطلوبات أخرى
1,227,645,561	1,338,663,434		مجموع المطلوبات
حقوق المساهمين			
حقوق مساهمي البنك			
120,000,000	120,000,000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
22,476,830	24,658,478	22	احتياطي قانوني
2,992,742	1,497,309	23	احتياطي القيمة العادلة – بالصافي
28,220,467	33,217,552	24	الأرباح المدورة
173,690,039	179,373,339		مجموع حقوق مساهمي البنك
1,401,335,600	1,518,036,773		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاحات	
دينار	دينار		
94,676,445	92,299,659	25	الفوائد الدائنة
(48,297,187)	(43,554,699)	26	ينزل: الفوائد المدينة
46,379,258	48,744,960		صافي إيرادات الفوائد
4,203,309	4,310,733	27	صافي إيرادات العمولات
50,582,567	53,055,693		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
1,490,659	1,865,722	28	أرباح عملات أجنبية – بالصافي
7,894	(121,839)	29	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
176,257	190,193	8	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,397,037	8,098,712	30	إيرادات أخرى
54,654,414	63,088,481		إجمالي الدخل
16,398,624	17,546,013	31	نفقات الموظفين
4,081,656	4,191,078	10 و 11 و 12	استهلاكات واطفاءات
7,497,298	6,095,649	32	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي
(209,789)	418,427	19	مصروف (المسترد من) مخصصات متنوعة
(3,444,519)	47,273	13	مصروف (المسترد من) مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
12,618,462	12,973,563	33	مصاريف أخرى
36,941,732	41,272,003		إجمالي المصروفات
17,712,682	21,816,478		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(5,994,981)	(7,760,664)	18 ب	ضريبة الدخل للسنة
11,717,701	14,055,814		الربح للسنة
فلس/ دينار	فلس/ دينار		حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك
0/098	0/117	34	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاحات	
دينار	دينار		
11,717,701	14,055,814		الربح للسنة
			بنود الدخل الشامل الآخر والتي سيتم تحويلها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة – بعد الضريبة
-	175,123		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات الدين
			بنود الدخل الشامل الآخر والتي لن يتم تحويلها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة – بعد الضريبة
(936,643)	(1,347,637)		التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات حقوق الملكية
(936,643)	(1,172,514)	23	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر للسنة
10,781,058	12,883,300		مجموع الدخل الشامل للسنة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

مجموع حقوق المساهمين	الأرباح المدورة	الاحتياطيات		رأس المال المكتتب به والمدفوع	
		القيمة العادية - بالصافي	قانوني		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025					
173,690,039	28,220,467	2,992,742	22,476,830	120,000,000	الرصيد كما في بداية السنة
14,055,814	14,055,814	-	-	-	الربح للسنة
(1,172,514)	-	(1,172,514)	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
12,883,300	14,055,814	(1,172,514)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	322,919	(322,919)	-	-	المحذر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)
(7,200,000)	(7,200,000)	-	-	-	أرباح موزعة على المساهمين *
-	(2,181,648)	-	2,181,648	-	المحول إلى احتياطي قانوني
179,373,339	33,217,552	1,497,309	24,658,478	120,000,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024					
168,908,981	24,278,467	3,924,952	20,705,562	120,000,000	الرصيد كما في بداية السنة
11,717,701	11,717,701	-	-	-	الربح للسنة
(936,643)	-	(936,643)	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
10,781,058	11,717,701	(936,643)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(4,433)	4,433	-	-	المحذر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)
(6,000,000)	(6,000,000)	-	-	-	أرباح موزعة على المساهمين *
-	(1,771,268)	-	1,771,268	-	المحول إلى احتياطي قانوني
173,690,039	28,220,467	2,992,742	22,476,830	120,000,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 8,028,703 دينار والذي يعادل الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2025 (8,947,666 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 1,497,309 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2025 (دائن بمبلغ 2,992,742 كما في 31 كانون الأول 2024 (متضمناً مبلغ 311,112 دينار لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 456,282 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2025 (579,471 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 نيسان 2025 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 6% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2024 بما يعادل 7.2 مليون دينار (وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار).

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاحات	
دينار	دينار		
الأنشطة التشغيلية			
17,712,682	21,816,478		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
التعديلات:			
3,022,075	3,010,846	10 و 11	استهلاكات وإطفاءات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
1,059,581	1,180,232	12	استهلاك موجودات حق استخدام الأصول
7,497,298	6,095,649	32	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي
(209,789)	418,427	19	المصرفوف (المسترد من) مخصصات متنوعة
(7,894)	121,839	29	خسائر (أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(3,444,519)	47,273	13	المصرفوف (المسترد من) مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
38,244	(41,634)		(أرباح) خسائر بيع ممتلكات ومعدات
152,537	169,426	12	فوائد التزامات عقود الإيجار
-	(8,343)		إيراد ناتج عن الغاء عقود إيجار
(176,257)	(190,193)	8	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(391,987)	(460,303)		تأثير تغيير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
19,110	-		إيراد ناتج عن تعديلات ضريبة دخل سنوات سابقة
25,271,081	32,159,697		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيير في صافي الموجودات
5,000,000	-		الزيادة في الأرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي الأردني
30,000,000	-		النقص في الأرصدة والايدياعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر
(51,154,576)	(117,349,179)		الزيادة في تسهيلات ائتمانية مباشرة
4,264,189	(4,818,680)		(الزيادة) النقص في الموجودات أخرى
(30,000,000)	-		النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر
27,394,559	125,984,045		الزيادة في ودائع العملاء
6,242,266	3,352,641		الزيادة في التأمينات النقدية
(1,400,551)	(15,730,023)		النقص في المطلوبات الأخرى
15,616,968	23,598,501		صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة
(6,563,206)	(4,675,461)	18 و 19	ضريبة دخل مدفوعة
(120,352)	(565,454)	19	مخصصات متنوعة مدفوعة
8,933,410	18,357,586		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
23,629,790	8,222,944		النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
7,264	-		بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(1,739,310)	5,691,099		النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
176,257	190,193		عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقبوضة
1,350	1,350	29	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مقبوضة
(1,320,137)	(2,030,820)	10	شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات
(279,110)	(390,822)	11	شراء موجودات غير ملموسة ودفعات على حساب موجودات غير ملموسة
9,305	44,880		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
20,485,409	11,728,824		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
2,301,630	9,603,157		الزيادة في أموال مقترضة
(6,000,000)	(7,200,000)		أرباح موزعة على المساهمين
(1,188,782)	(1,221,165)	12	عقود تأجير مدفوعة
(4,887,152)	1,181,992		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
391,987	460,303		تأثير تغيير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
24,923,654	31,728,705		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
83,610,228	108,533,882		النقد وما في حكمه في بداية السنة
108,533,882	140,262,587	35	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

1. عام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 ورأس مال قدره 5 مليون دينار / سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، ص.ب 9989 عمان 11191 - المملكة الأردنية الهاشمية. تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته. تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني. تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان آخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7,125,000 دينار / سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120,000,000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017. قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2025 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بقيمة 10,000,000 سهم / دينار عن طريق العرض العام لمساهمي البنك، ليصبح رأس مال البنك المصرح به 130,000,000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2025. هذا ولم تكتمل إجراءات زيادة رأس المال حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية. يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (38). إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي. تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2026 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

1. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
 - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبناء عليه لا يوجد أية خسائر ائتمانية محتسبة على تلك التعرضات.
 - عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد. بالإضافة لذلك يقوم البنك المركزي الأردني في بعض الأوقات بطلب رصد مخصصات مقابل تسهيلات معينة وفقاً لما يراه البنك المركزي من مخاطر متعلقة بالعمل.
2. يتم تعليق الفوائد والعوائد والمعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
3. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، وبعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 بتاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبموجب التعميم رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (16239/1/10) تاريخ 21 تشرين الثاني 2019 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022. وبموجب التعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 قرر البنك المركزي الأردني إلغاء العمل بالبند ثانياً من التعميم رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 والمتعلق باقتطاع المخصصات لقاء العقارات المستملكة المخالفة مع الإبقاء على المخصصات المرصودة وان يتم فقط تحرير المخصصات مقابل العقارات التي يتم التخلص منها.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- يقوم البنك بعرض بنود قائمة المركز المالي حسب ترتيب السيولة بناءً على نية البنك وقدرته المتوقعة على استرداد/ تسوية غالبية الأصول/الالتزامات. إن تفاصيل تحليل توزيع الأصول والالتزامات وفقاً لتوقعات استرداد/ تسوية الأصول والالتزامات خلال 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (متداول) أو أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (غير متداول) موضحة في إيضاح (42).

1-2. التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2025:

عدم قابلية العملة للتحويل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025، كيفية تقييم المنشأة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

2-2. المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في اسواق نشطة، ويتم قياس التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

الاعتراف بإيرادات الفوائد

طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك المدفوعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إعطاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة إلى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة. مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.
2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية. تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية ميدئياً في البيانات المالية (ضمن المطلوبات الأخرى) بالقيمة العادلة، وهي العلاوة المستلمة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ الأولي أيهما أعلى المعترف بها ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات القسط المستلم في بيان الدخل بعد خصم الرسوم وإيرادات العمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض وخطابات الاعتماد غير المسحوبة هي التزامات بموجبها يتعين على البنك، خلال مدة الالتزام، تقديم قرض بشروط محددة مسبقاً إلى العميل. على غرار عقود الضمان المالي، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة. لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة، حيث يكون القرض المتفق عليه وفقاً لشروط السوق، في بيان المركز المالي.

يقوم البنك أحياناً بإصدار التزامات قروض بأسعار أقل من معدلات الفائدة السوقية. يتم لاحقاً قياس مثل هذه الارتباطات بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل. يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني إلا في حال تصنيف أدوات دين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حيث يتم احتساب التدني وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل. عند الاعتراف المبدئي، يختار البنك أحياناً تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) - الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع، إلا عندما يستفيد البنك من هذه العائدات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل هذه المكاسب في قائمة الدخل الشامل. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة
قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية".

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- **المرحلة الأولى:** عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- **المرحلة الثانية:** عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- **المرحلة الثالثة:** القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

القروض المعدلة

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقرض نتيجة الصعوبات المالية بدلا من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقرض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة 3 حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة. x
ويطبق البنك نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحا منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما اقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقعة تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عقود إيجار قصيرة الأجل وأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرا أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الأصل). كما يقوم البنك أيضا بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدة الإيجار.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها للاستخدام النسب المثوبة التالية:

%	
2	مباني
15-10	أجهزة ومعدات مكتبية
15	ديكورات
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمه المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات البنك. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة. يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة 20% سنوياً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة بمبالغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة.

تحتسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

تحتسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلد التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التفاصيل

يتم إجراء تفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وازدهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التفاصيل أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعاقد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. أما الموجودات المشتراة مع التعاقد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصصة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- احتمالية التعثر
احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
- التعرض الائتماني عند التعثر
ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملزمة بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر
نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ)، ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر. يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقعة تحصيلها من بيع الضمانات. باستثناء بطاقات الائتمان والقروض الدوارة الأخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدية للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقاً. يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصصة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية. ويتم بعد ذلك احتساب المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) لكل مرحلة على حدا وتأخذ النتائج الأشد.

التزامات القروض: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصصة بسعر الفائدة الفعلي، كما ويتم احتساب الخسائر الائتمانية لكافة أنواع السقوف غير المستغلة ولكافة أنواع التسهيلات غير المباشرة.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.

المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة، ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصصة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3. استخدام التقديرات

إن أعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الأعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

يقوم البنك بتقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والاطفاء مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية بشكل سنوي، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والاطفاء المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان

ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير (9). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. إن تفاصيل الموجودات التي انتقلت بين المراحل موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ وزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة، ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراسات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في إيضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

(أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي، أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

(ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم الحصول على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترته زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والادارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الاردني، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والاساليب المتبعة في ادارة المخاطر.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء الكلي للبنك، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وأمن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر. حيث توفر إدارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف إلى إنشاء ونشر مفهوم إدارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تحملها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقاً لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك.

كما تولي ادارة البنك أهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف انواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه. هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان والتركيزات والسيولة وأسعار الفائدة والسمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق وهيكل رأس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي:

1. معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
3. تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4. التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
5. السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
6. تحديد رأس المال اللازم لمواجهة كافة أنواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
7. تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتخذب في الأرباح.

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك بإعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وادارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك ((Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزء هام من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعة.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخفضات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة

يتم تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدتها من قبل البنك وفقاً للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع و التكرار والاهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الاعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الاوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواء على مستوى محفظة التسهيلات او الاستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الاسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والادارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات او التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.
- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني.
- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.
- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.
- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.
- وضع الاجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

- ان دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

1. تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:
 - ان تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تندرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
 - تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
 - تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركيز.
 - تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
 - تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد اعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
 - يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
 - تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة ((Simple Sensitivity Analysis مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علماً ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.
2. تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.
3. رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

1. تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9)، اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (2024/8) ورقم (2018/13) والمتعلقة بالمعيار (9) حيث يتم اخذ النتائج الأكثر تحفظاً وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الاردني.

2. آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابلته وفقاً للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

1. جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الاردني.
2. اتخاذ الاجراءات القانونية لتحقيق حقوق البنك.

تعريف التعثر:

- ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشي ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.
- يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر.
- يتم الاعتماد على 3 سيناريوهات للوصول الى قيمة احتمالية مرجحة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:
 1. السيناريو الأساسي (Baseline) بوزن 40%
 2. السيناريو الافضل (V shape) بوزن 50%
 3. السيناريو الاسوأ (U shape) بوزن 10%

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة (Standard and Poors (S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس ايجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل Obligor Risk Rating (OOR) ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:

1. قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
2. قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل
3. قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية:

1. قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية والمديونية وهيكل راس المال وغيرها.
2. وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:
3. أثر تنوع أنشطة العميل
4. هيكل راس المال
5. سياسة التمويل المعتمدة
6. تقييم السيولة
7. الادارة والحاكمة

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتمال التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء (PD) Probability of Default.

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية:

1. المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:

- مراحل تصنيف العملاء (Staging)
- نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD.
- التعرض عند التعثر EAD.

2. معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:

تعتبر معايير تصنيف المراحل أحد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9)، حيث تم تصنيف الادوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الاردني رقم (2018/13).

3. احتمالية التعثر (Probability of Default – PD)

محفظة الشركات

بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية والنماذج المعتمدة لشركة (S&P Standards & Poor) من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناءً على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للأردن.

محفظة الافراد

يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Approach Roll Rate والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخياً مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية.

محفظة ادوات الدين والسوق النقدي

يتم احتساب احتمالية التعثر لأدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الأخر (OCI) على أساس افرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي. ويتم استثناء ادوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية او بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

4. نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاسترداد ماليّة وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني ومخففات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

5. التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default – EAD)

يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف

حاكمية تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (9):

يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الادارة:

- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وأمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية او الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديداً واضحاً لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار (9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغييرات أو التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات وإجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الإجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولية عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على أي استثناء أو تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة، ووفق مبررات، واضحة، وموثقة.

مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر:

- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:

- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (9).
- مراقبة التوافق مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإيداء الرأي والنصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من أن جميع الأدوات المالية /التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال:

- التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر

- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الافصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:

- الاشتراك مع الإدارات في تطوير وبناء نموذج الاعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقاً لمبادئ المعيار رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من أن كافة الأدوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الافصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:

- حدوث تراجع أو انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل أو المقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس.

عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

إن في تقديرنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

– يتم استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية عند دراسة التنبؤات المستقبلية:

1. الناتج الاجمالي المحلي.
2. معدل البطالة.
3. مؤشر أسعار السوق المالي.
4. معدل التضخم

4. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البند
دينار	دينار	
25,136,413	25,657,364	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
41,317,396	18,331,025	حسابات جارية وتحت الطلب
33,627,693	35,524,128	متطلبات الاحتياطي النقدي
-	23,000,000	ودائع ليلة واحدة
16,900,000	7,600,000	شهادات ايداع
91,845,089	84,455,153	مجموع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني *
116,981,502	110,112,517	مجموع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

- بلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي 35,524,128 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (33,627,693 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- باستثناء الاحتياطي النقدي الإلزامي لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.
- بلغت شهادات الإيداع 7,600,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2025، استحققت هذه الشهادات بتاريخ 6 كانون الثاني 2026 (16,900,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 استحققت هذه الشهادات بتاريخ 7 كانون الثاني 2025).

* إن الحركة على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

المجموع	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
45,374,392	91,845,089	-	-	91,845,089		اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
16,925,859	30,600,000	-	-	30,600,000		الأرصدة الجديدة خلال السنة
-	(16,900,000)	-	-	(16,900,000)		الأرصدة المسددة خلال السنة
29,544,838	(21,089,936)	-	-	(21,089,936)		التغيرات الناتجة عن التعديلات
91,845,089	84,455,153	-	-	84,455,153		اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.

5. أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية				البند
		خارج الأردن		داخل الأردن		
31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
10,905,957	29,543,390	10,905,957	29,543,390	-	-	حسابات جارية وتحت الطلب
16,813,086	22,629,344	275,486	1,820,344	16,537,600	20,809,000	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل
27,719,043	52,172,734	11,181,443	31,363,734	16,537,600	20,809,000	المجموع
(861)	(2,321)	(193)	(247)	(668)	(2,074)	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *
27,718,182	52,170,413	11,181,250	31,363,487	16,536,932	20,806,926	

- بلغت الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 29,543,390 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (10,905,957 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.

إن توزيع إجمالي الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هو كما يلي:

2024	2025				التصنيف
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
27,719,043	52,172,734	-	-	52,172,734	5-
27,719,043	52,172,734	-	-	52,172,734	المجموع

إن الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

2024	2025				البند
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
68,718,565	27,719,043	-	-	27,719,043	الرصيد كما في بداية السنة
17,724,777	20,722,766	-	-	20,722,766	الأرصدة والإيداعات الجديدة خلال السنة
(57,676,300)	(1,778,406)	-	-	(1,778,406)	الأرصدة والإيداعات المسددة خلال السنة
(1,047,999)	5,509,331	-	-	5,509,331	التغيرات الناتجة عن التعديلات
27,719,043	52,172,734	-	-	52,172,734	الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

2024	2025				البند
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,781	861	-	-	861	الرصيد في بداية السنة
667	2,060	-	-	2,060	الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(1,456)	(71)	-	-	(71)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة
(131)	(529)	-	-	(529)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
861	2,321	-	-	2,321	الرصيد في نهاية السنة

6. تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البند
دينار	دينار	
الأفراد (التجزئة):		
1,772,997	572,144	حسابات جارية مدينة
203,258,221	185,813,681	قروض وكمبيالات *
6,447,183	5,704,250	بطاقات ائتمان
103,006,612	110,413,443	القروض العقارية
الشركات:		
أ – الشركات الكبرى:		
80,374,803	94,357,534	حسابات جارية مدينة
377,653,905	431,887,981	قروض وكمبيالات *
ب – مؤسسات صغيرة ومتوسطة:		
16,671,908	15,375,178	حسابات جارية مدينة
43,514,817	59,678,076	قروض وكمبيالات *
23,454,457	54,878,094	الحكومة والقطاع العام
856,154,903	958,680,381	المجموع
(57,828,163)	(51,802,972)	(ينزل): مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(22,596,009)	(20,166,612)	فوائد معلقة
775,730,731	886,710,797	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 321,967 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (222,171 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة 88,876,031 دينار أي ما نسبته 9,27% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 (91,212,783 دينار أي ما نسبته 10,65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 68,709,419 دينار أي ما نسبته 7,32% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 (68,616,774 دينار أي ما نسبته 8,23% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024).
- لا يوجد تسهيلات ائتمانية مباشرة ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية كما في 31 كانون الأول 2025 (3,750,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

2024	2025				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
818,917,343	856,154,903	91,212,783	205,980,040	558,962,080	الرصيد كما في بداية السنة
83,863,478	131,673,206	383,621	253,200	131,036,385	التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(31,066,287)	(35,829,540)	(2,105,711)	(734,718)	(32,989,111)	التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(872,936)	(102,599,336)	103,472,272	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(1,593,356)	13,783,253	(12,189,897)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	25,486,917	(20,075,507)	(5,411,410)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
5,901,372	29,738,032	(579,067)	4,054,634	26,262,465	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(789,947)	(1,084,810)	(1,084,810)	-	-	التسهيلات المشطوبة *
(20,671,056)	(21,971,410)	(21,971,410)	-	-	التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **
856,154,903	958,680,381	88,876,031	100,661,566	769,142,784	الرصيد كما في نهاية السنة

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,770,735	4,971,934	51,085,494	57,828,163	63,314,138
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	217,371	10,481	161,224	389,076	366,912
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(96,686)	(25,393)	(442,716)	(564,795)	(613,121)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	218,836	(209,188)	(9,648)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(154,092)	206,080	(51,988)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(97,515)	(561,129)	658,644	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	(423,636)	7,292,808	6,869,172	7,837,580
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(162,426)	(233,924)	72,010	(324,340)	259,563
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(554,558)	(554,558)	(201,859)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	-	-	(11,839,746)	(11,839,746)	(13,135,050)
الرصيد كما في نهاية السنة	1,696,223	3,735,225	46,371,524	51,802,972	57,828,163

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لنوع التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025						المجموع
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	23,264,775	2,173,284	27,453,211	4,929,412	7,481	57,828,163
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	161,795	11,325	111,286	76,981	27,689	389,076
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(490,171)	(49,653)	(12,578)	(12,393)	-	(564,795)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(105,958)	17,972	85,940	(30,725)	-	(32,771)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(276,672)	(52,627)	(225,392)	(9,546)	-	(564,237)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	382,630	34,655	139,452	40,271	-	597,008
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	2,164,180	448,046	4,087,679	169,267	-	6,869,172
التغيرات الناتجة عن تعديلات	735,943	(604,082)	(953,554)	460,121	37,232	(324,340)
التسهيلات المشطوبة *	(58,335)	(214,752)	(132,421)	(149,050)	-	(554,558)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	(5,558,489)	(128,398)	(2,827,111)	(3,325,748)	-	(11,839,746)
الرصيد كما في نهاية السنة	20,219,698	1,635,770	27,726,512	2,148,590	72,402	51,802,972
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى افرادي	20,219,698	1,635,770	27,726,512	2,148,590	72,402	51,802,972

* تم خلال العام 2025 شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة بقيمة 1,084,810 دينار بلغت فوائدها المعلقة 530,252 دينار والمخصص المرصود لها 554,558 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

** تم خلال العام 2025 تحويل تسهيلات ائتمانية الى حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بلغت قيمتها 21,971,410 دينار والمخصص المرصود لها 11,839,746 دينار وفوائدها المعلقة 10,131,664 دينار وذلك بموجب قرار مجلس الادارة.

- هناك تسهيلات ائتمانية رصيدها 213,359,832 دينار وفوائدها المعلقة 130,007,685 دينار والمخصص المرصود لها 83,352,147 دينار كما في 31 كانون الأول 2025، تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة، وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.
- تم الافصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.
- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت ازاء ديون أخرى 8,512,728 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (6,144,904 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
63,314,138	20,851	6,053,455	31,532,689	3,964,388	21,742,755	الرصيد كما في بداية السنة
366,912	-	22,684	97,874	11,275	235,079	الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(613,121)	-	(60,313)	(151,353)	(72,485)	(328,970)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
(389,474)	-	43,017	(323,837)	(30,845)	(77,809)	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
(349,867)	-	(31,324)	238,850	(2,916)	(554,477)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
739,341	-	(11,693)	84,987	33,761	632,286	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
7,837,580	-	826	3,134,821	268,741	4,433,192	الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث
259,563	(13,370)	377,269	(702,263)	(155,698)	753,625	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(201,859)	-	(6,172)	-	(45,437)	(150,250)	التسهيلات المشطوبة
(13,135,050)	-	(1,458,337)	(6,458,557)	(1,797,500)	(3,420,656)	المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
57,828,163	7,481	4,929,412	27,453,211	2,173,284	23,264,775	الرصيد كما في نهاية السنة
إعادة توزيع:						
57,828,163	7,481	4,929,412	27,453,211	2,173,284	23,264,775	المخصصات على مستوى افرادي

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

2024	2025				التصنيف
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
المجموع	دينار	دينار	دينار	دينار	
778,555	-	-	-	-	2-
852,531	802,229	-	-	802,229	3+
1,517,306	6,207,310	-	-	6,207,310	4
8,914,513	43,694,987	-	-	43,694,987	4-
91,995,115	150,301,605	-	-	150,301,605	5+
159,402,930	120,620,646	-	26,079,325	94,541,321	5
93,779,299	109,587,820	-	30,654,317	78,933,503	5-
45,832,865	41,368,104	-	16,706,492	24,661,612	6+
6,906,529	7,213,126	-	-	7,213,126	6
8,616,894	-	-	-	-	6-
135,493	-	-	-	-	7+
487,762	3,107,490	3,107,490	-	-	8
8,632,371	6,899,190	6,899,190	-	-	9
30,189,344	36,478,484	36,478,484	-	-	10
9,340	10,077	-	-	10,077	غير مصنفة
458,050,847	526,291,068	46,485,164	73,440,134	406,365,770	المجموع

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	250,621,230	168,120,140	39,309,477	458,050,847	420,260,606
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	57,429,524	-	70,775	57,500,299	40,024,520
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(7,877,032)	-	-	(7,877,032)	(9,360,946)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	86,104,547	(86,104,547)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,849,196)	(11,505,487)	13,354,683	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	21,936,697	2,930,028	(1,695,490)	23,171,235	17,133,532
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(4,365,975)	(4,365,975)	(9,610,224)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(188,306)	(188,306)	(396,641)
الرصيد كما في نهاية السنة	406,365,770	73,440,134	46,485,164	526,291,068	458,050,847

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	544,640	3,122,547	23,786,024	27,453,211	31,532,689
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	90,364	-	20,922	111,286	97,874
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(12,578)	-	-	(12,578)	(151,353)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	150,025	(150,025)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(64,085)	(75,367)	139,452	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(301,488)	4,389,167	4,087,679	3,134,821
التغيرات الناتجة عن تعديلات	64,982	366,395	(1,384,931)	(953,554)	(702,263)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(2,827,111)	(2,827,111)	(6,458,557)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(132,421)	(132,421)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	773,348	2,962,062	23,991,102	27,726,512	27,453,211

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هو كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3	1	-	-	1	-
4+	-	-	-	-	311,513
4	6,986,219	120,235	-	7,106,454	9,039,947
4-	853,162	-	-	853,162	2,233,486
5+	21,698,014	508,681	-	22,206,695	11,468,833
5	19,192,147	279,042	-	19,471,189	12,810,507
5-	12,219,307	441,667	-	12,660,974	8,246,019
6+	4,920,165	1,303,361	-	6,223,526	4,051,989
6	443,176	80,029	-	523,205	137,479
6-	429,412	829,268	-	1,258,680	2,007,317
7+	-	321,865	-	321,865	415,130
7	-	5,692	-	5,692	10,876
7-	-	136,212	-	136,212	316,047
8	-	-	340,448	340,448	807,244
9	-	-	770,191	770,191	181,139
10	-	-	3,318,180	3,318,180	8,295,768
غير مصنفة	74	-	-	74	-
المجموع	66,741,677	4,026,052	4,428,819	75,196,548	60,333,294

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	45,041,236	6,007,907	9,284,151	60,333,294	51,813,575
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	16,795,698	-	120,689	16,916,387	8,081,261
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(742,337)	(105,169)	(89,120)	(936,626)	(1,969,980)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,827,710	(2,669,576)	(158,134)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,472,161)	1,608,373	(136,212)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(254,634)	(639,178)	893,812	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,546,165	(176,305)	703,981	5,073,841	4,425,026
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(5,894,400)	(5,894,400)	(1,989,977)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(295,948)	(295,948)	(26,611)
الرصيد كما في نهاية السنة	66,741,677	4,026,052	4,428,819	75,196,548	60,333,294

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	125,741	141,921	4,661,750	4,929,412	6,053,455
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	20,447	-	56,534	76,981	22,684
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(361)	(11)	(12,021)	(12,393)	(60,313)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	12,097	(8,288)	(3,809)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(38,153)	38,153	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,669)	(39,411)	44,080	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(64,995)	234,262	169,267	826
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(42,563)	15,131	487,553	460,121	377,269
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(3,325,748)	(3,325,748)	(1,458,337)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(149,050)	(149,050)	(6,172)
الرصيد كما في نهاية السنة	72,539	82,500	1,993,551	2,148,590	4,929,412

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد وفقاً لنوع التسهيل كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هو كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بطاقات ائتمان	4,624,661	179,818	710,924	5,515,403	6,278,475
طلب مكشوف	323,121	11,722	237,301	572,144	1,772,997
قروض سيارات	8,482,941	657,650	871,941	10,012,532	10,330,044
قروض شخصية	132,148,157	14,062,510	29,590,482	175,801,149	192,928,177
المجموع	145,578,880	14,911,700	31,410,648	191,901,228	211,309,693

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	160,535,884	15,008,621	35,765,188	211,309,693	215,559,846
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	20,232,634	253,200	192,157	20,677,991	24,000,496
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(16,358,510)	(358,724)	(542,186)	(17,259,420)	(13,715,697)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,311,339	(3,677,556)	(633,783)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,957,991)	10,129,796	(1,171,805)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,046,461)	(6,263,259)	8,309,720	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(12,138,015)	(180,378)	797,617	(11,520,776)	(8,458,952)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(11,165,840)	(11,165,840)	(5,808,779)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(140,420)	(140,420)	(267,221)
الرصيد كما في نهاية السنة	145,578,880	14,911,700	31,410,648	191,901,228	211,309,693

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	993,926	1,413,127	20,857,722	23,264,775	21,742,755
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	67,546	10,481	83,768	161,795	235,079
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة خلال السنة	(82,018)	(25,382)	(382,771)	(490,171)	(328,970)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	35,855	(30,159)	(5,696)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(113,053)	163,792	(50,739)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(28,760)	(410,305)	439,065	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	12,089	2,152,091	2,164,180	4,433,192
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(178,883)	(495,612)	1,410,438	735,943	753,625
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(5,558,489)	(5,558,489)	(3,420,656)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(58,335)	(58,335)	(150,250)
الرصيد كما في نهاية السنة	694,613	638,031	18,887,054	20,219,698	23,264,775

- إن توزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4	1,282,476	-	-	1,282,476	264,127
4-	-	-	-	-	223,831
5+	15,991,714	1,991,375	-	17,983,089	8,836,712
5	28,751,205	-	-	28,751,205	10,382,122
5-	4,584,357	225,908	-	4,810,265	22,382,067
6+	9,231,458	-	-	9,231,458	11,239,666
6	45,424	-	-	45,424	61,286
6-	-	1,831,993	-	1,831,993	876,007
7	-	12,446	-	12,446	5,289,130
7-	-	-	-	-	150,998
8	-	-	1,686,099	1,686,099	613,507
9	-	-	467,681	467,681	217,025
10	-	-	4,397,620	4,397,620	6,023,346
غير مصنفة	35,691,729	4,221,958	-	39,913,687	36,446,788
المجموع	95,578,363	8,283,680	6,551,400	110,413,443	103,006,612

إن الحركة الحاصلة على القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	79,309,364	16,843,370	6,853,878	103,006,612	101,555,641
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	9,169,112	-	-	9,169,112	11,757,199
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(4,261,233)	(270,823)	(1,474,376)	(6,006,432)	(6,019,661)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	10,228,672	(10,147,657)	(81,015)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,759,745)	2,045,084	(285,339)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,261,119)	(1,667,583)	2,928,702	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,153,312	1,481,289	(385,119)	5,249,482	(925,017)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(460,136)	(460,136)	(99,474)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(545,195)	(545,195)	(3,262,076)
الرصيد كما في نهاية السنة	95,578,363	8,283,680	6,551,400	110,413,443	103,006,612

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	98,947	294,339	1,779,998	2,173,284	3,964,388
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	11,325	-	-	11,325	11,275
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,729)	-	(47,924)	(49,653)	(72,485)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	20,859	(20,716)	(143)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,886)	4,135	(1,249)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1)	(36,046)	36,047	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(69,242)	517,288	448,046	268,741
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(43,194)	(119,838)	(441,050)	(604,082)	(155,698)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(128,398)	(128,398)	(1,797,500)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(214,752)	(214,752)	(45,437)
الرصيد كما في نهاية السنة	83,321	52,632	1,499,817	1,635,770	2,173,284

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	4	-	-	4	2
4	18,363,610	-	-	18,363,610	312,433
5+	23,325,892	-	-	23,325,892	8,567,845
5	-	-	-	-	3,749,999
5-	8,931,044	-	-	8,931,044	9,642,857
6+	4,257,543	-	-	4,257,543	1,181,232
8	-	-	-	-	89
غير مصنفة	1	-	-	1	-
المجموع	54,878,094	-	-	54,878,094	23,454,457

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	23,454,366	2	89	23,454,457	29,727,675
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	27,409,417	-	-	27,409,417	2
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(3,749,999)	(2)	(29)	(3,750,030)	(3)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4	-	(4)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	7,764,306	-	(56)	7,764,250	(6,273,217)
الرصيد كما في نهاية السنة	54,878,094	-	-	54,878,094	23,454,457

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	7,481	-	-	7,481	20,851
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	27,689	-	-	27,689	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	37,232	-	-	37,232	(13,370)
الرصيد كما في نهاية السنة	72,402	-	-	72,402	7,481

الفوائد المتعلقة

إن الحركة الحاصلة على الفوائد المتعلقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025:						الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
						دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة						9,335,462	1,920,538	8,208,827	3,131,182	-	22,596,009
يُضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة						4,224,368	562,669	3,147,403	735,918	-	8,670,358
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة						(258,252)	(175,726)	-	(3,861)	-	(437,839)
الفوائد المتعلقة التي تم شطبها						(82,085)	(245,384)	(55,885)	(146,898)	-	(530,252)
الفوائد المتعلقة المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي						(5,649,626)	(375,540)	(1,538,863)	(2,567,635)	-	(10,131,664)
الرصيد كما في نهاية السنة						7,569,867	1,686,557	9,761,482	1,148,706	-	20,166,612

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024:						المجموع
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
8,558,744	2,485,669	9,477,476	2,654,227	-	23,176,116	الرصيد كما في بداية السنة
3,632,777	1,021,591	2,552,466	1,069,864	-	8,276,698	يضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة
(395,198)	(47,343)	(272,807)	(17,362)	-	(732,710)	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة
(89,381)	(54,037)	(396,641)	(48,030)	-	(588,089)	الفوائد المتعلقة التي تم شطبها
(2,371,480)	(1,485,342)	(3,151,667)	(527,517)	-	(7,536,006)	الفوائد المتعلقة المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
9,335,462	1,920,538	8,208,827	3,131,182	-	22,596,009	الرصيد كما في نهاية السنة

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البند
دينار	دينار	
1,372,063	1,248,874	أسهم مدرجة في أسواق مالية

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البند
دينار	دينار	
30,919,206	18,242,463	أسهم مدرجة في أسواق مالية *
20,043,988	22,174,285	أسهم غير مدرجة في أسواق مالية
-	3,686,799	سندات خزينة مدرجة في أسواق مالية
50,963,194	44,103,547	المجموع

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 322,919 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة بمبلغ 4,433 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 190,193 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (176,257 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).

* قام البنك التجاري الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 بفسخ مذكرة التفاهم التي تم توقيعها خلال كانون الأول من العام 2022 لبيع أسهم البنك في رأس مال البنك الوطني- فلسطين، ونتج عن فسخ مذكرة التفاهم شرط جزائي لصالح البنك بقيمة 1,194,665 دينار حيث تم الاعتراف به كإيراد ضمن بند الإيرادات الأخرى في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (إيضاح 30). بالإضافة لذلك، قام البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 ببيع 10 مليون سهم من أسهمه في رأس مال البنك الوطني- فلسطين لصالح رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني (إيضاح 36). بلغت قيمة الأسهم المباعة 13,967,300 دينار. نتج عن عملية البيع ربح بقيمة 322,919 دينار وبلغ المحرر من احتياطي القيمة العادلة 2,449,920 دينار إلى الأرباح المدورة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025.

9. موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البند
دينار	دينار	
315,843,939	305,139,495	أذونات وسندات خزينة
4,194,026	6,802,026	أسناد قروض الشركات
320,037,965	311,941,521	المجموع
(375,318)	(391,825)	ينزل، مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *
(78,026)	(204,526)	الفوائد المعلقة
319,584,621	311,345,170	صافي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

- فيما يلي توزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

2024	2025				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
318,679,939	310,456,995	-	-	310,456,995	5-
1,358,026	1,484,526	1,484,526	-	-	9
320,037,965	311,941,521	1,484,526	-	310,456,995	المجموع

إن الحركة الحاصلة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	318,679,939	-	1,358,026	320,037,965	343,666,823
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	69,977,774	-	-	69,977,774	45,009,992
الاستثمارات المستحقة	(78,633,478)	-	-	(78,633,478)	(68,828,547)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	432,760	-	126,500	559,260	189,697
الرصيد كما في نهاية السنة	310,456,995	-	1,484,526	311,941,521	320,037,965

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	19,215	-	356,103	375,318	379,308
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	35,722	-	-	35,722	-
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(19,215)	-	-	(19,215)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	(3,990)
الرصيد كما في نهاية السنة	35,722	-	356,103	391,825	375,318

10. ممتلكات ومعدات - بالصافي

البند	أراضي	مباني	أجهزة معدات مكتبية	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على ممتلكات ومعدات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2025								
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	3,143,110	14,446,561	10,916,218	7,169,678	346,131	6,412,467	607,421	43,041,586
إضافات	-	-	230,017	10,609	40,000	597,473	1,152,721	2,030,820
استبعادات	-	-	(365,213)	(189,505)	(85,645)	(243,636)	-	(883,999)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	213,347	381,202	108,000	37,987	(740,536)	-
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,994,369	7,371,984	408,486	6,804,291	1,019,606	44,188,407
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	3,811,087	8,531,469	5,029,594	294,278	4,304,877	-	21,971,305
استهلاك السنة	-	278,729	606,977	668,097	28,702	805,869	-	2,388,374
استبعادات	-	-	(362,602)	(189,383)	(85,644)	(243,124)	-	(880,753)
الرصيد في نهاية السنة	-	4,089,816	8,775,844	5,508,308	237,336	4,867,622	-	23,478,926
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	-	4,089,816	8,775,844	5,508,308	237,336	4,867,622	-	23,478,926
نسبة الاستهلاك %	-	2	10-15	15	15	20	-	20,709,481
2024								
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	3,143,110	14,446,561	10,942,861	6,811,655	309,631	6,275,863	1,114,785	43,044,466
إضافات	-	-	94,054	32,220	43,000	327,594	823,269	1,320,137
استبعادات	-	-	(455,543)	(302,272)	(6,500)	(412,951)	(31,492)	(1,208,758)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	334,846	628,075	-	221,961	(1,184,882)	-
المحول لموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	(114,259)	(114,259)
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,916,218	7,169,678	346,131	6,412,467	607,421	43,041,586
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	3,532,358	8,328,253	4,653,407	287,875	3,920,931	-	20,722,824
استهلاك السنة	-	278,729	648,097	675,607	12,902	794,355	-	2,409,690
استبعادات	-	-	(444,881)	(299,420)	(6,499)	(410,409)	-	(1,161,209)
الرصيد في نهاية السنة	-	3,811,087	8,531,469	5,029,594	294,278	4,304,877	-	21,971,305
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	-	4,089,816	8,775,844	5,508,308	237,336	4,867,622	-	23,478,926
نسبة الاستهلاك %	-	2	10-15	15	15	20	-	21,070,281

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 12,787,842 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (11,963,027 دينار كما في 31 كانون الأول 2024):

11. موجودات غير ملموسة - بالصافي

البند	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2024	2025
دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,639,110	2,858,126
إضافات خلال السنة	904,209	377,909
المحول من دفعات على حساب ممتلكات ومعدات (إيضاح 10)	-	114,259
المحول إلى الإضافات دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	(513,387)	(98,799)
الاطفاء للسنة	(622,472)	(612,385)
الرصيد في نهاية السنة	2,407,460	2,639,110
نسبة الإطفاء السنوية	20%	20%

12. موجودات حق استخدام الأصول / التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الأراضي والمباني، إن مدة العقود تتراوح بين 5 و16 سنة. يتم خصم التزامات عقود الإيجار المتعلقة بحق استخدام الأصول وفقاً لسياسات البنك بنسبة 2,82%.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025		2024	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	5,595,402	5,378,409	6,041,037	5,800,708
إضافات خلال السنة	2,011,879	2,011,879	910,629	910,629
ينزل: الاستهلاك خلال السنة	(1,180,232)	-	(1,059,581)	-
العقود الملغاة	(46,352)	(54,695)	(296,683)	(296,683)
الإيجارات المدفوعة	-	(1,221,165)	-	(1,188,782)
فوائد التزامات عقود إيجار (إيضاح 26)	-	169,426	-	152,537
الرصيد كما في نهاية السنة	6,380,697	6,283,854	5,595,402	5,378,409

إن تفاصيل التزامات عقود الإيجار هي كما يلي:

البند	2025	2024
	دينار	دينار
أقل من سنة	1,382,507	1,245,735
سنة إلى 5 سنوات	3,200,793	2,888,109
أكثر من 5 سنوات	1,700,554	1,244,565
المجموع	6,283,854	5,378,409

13. موجودات أخرى

البند	2025	2024
	دينار	دينار
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة – بالصافي *	46,389,120	46,816,268
فوائد وإيرادات برسم القرض	16,828,913	15,427,755
تأمينات مستردة	1,702,738	1,562,238
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,490,306	1,291,723
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة – بالصافي **	4,900,865	1,214,090
شيكات مقاصة	1,904	39,650
أخرى	3,505,268	4,381,124
المجموع	74,819,114	70,732,848

* إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	عقارات وآلات مستملكة	عقارات مستملكة مبيعة على دفعات	أسهم مستملكة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة – صافي	44,779,187	1,510,196	526,885	46,816,268	46,083,302
الإضافات خلال السنة	5,853,711	-	-	5,853,711	3,282,702
الاستيعادات خلال السنة – صافي	(5,345,165)	(361,536)	(526,885)	(6,233,586)	(5,994,255)
عقارات مبيعة على دفعات	(199,839)	199,839	-	-	-
خسائر تقييم الأسهم المستملكة	-	-	(94,639)	(94,639)	(830,783)
أثر (التدني) المسترد للسنة	(42,182)	(5,091)	94,639	47,366	4,275,302
الرصيد في نهاية السنة – صافي	45,045,712	1,343,408	-	46,389,120	46,816,268

- إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني ومخصص المخالف للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

2024	2025				البند
المجموع	المجموع	أسهم مستلمة	عقارات مستلمة مبيعة على دفعات	عقارات وآلات مستلمة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
7,289,324	2,914,383	647,976	123,501	2,142,906	الرصيد في بداية السنة
29,356	179,627	-	8,160	171,467	المخصص خلال السنة
(4,304,658)	(226,993)	(94,639)	(3,069)	(129,285)	المخصص المسترد خلال السنة
-	-	-	911	(911)	عقارات مبيعة على دفعات
(99,639)	(44,952)	-	(37,752)	(7,200)	المستخدم من المخصص
2,914,383	2,822,065	553,337	91,751	2,176,977	الرصيد في نهاية السنة

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها الى البنك خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الاحالة وللبنك المركزي الاردني الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمدة سنتين متتاليتين كحد أقصى، وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 16234/3/10 فقد تقرر إيقاف احتساب مخصص مقابل العقارات التي تزيد فترة استملاكها عن اربعة سنوات وعدم امكانية التصرف بالمخصص الذي تم تسجيله سابقا الا عند بيع الأصول المستلمة.

** إن توزيع اجمالي ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

2024	2025				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,222,000	4,931,558	-	-	4,931,558	5-
1,222,000	4,931,558	-	-	4,931,558	المجموع

- إن الحركة على أرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

2024	2025				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,990,000	1,222,000	-	-	1,222,000	الرصيد كما في بداية السنة
(2,990,000)	(1,222,000)	-	-	(1,222,000)	الارصدة المسددة
1,222,000	4,931,558	-	-	4,931,558	التعرضات الجديدة
1,222,000	4,931,558	-	-	4,931,558	الرصيد كما في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

2024	2025				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
23,370	7,910	-	-	7,910	الرصيد في بداية السنة
(23,370)	(7,910)	-	-	(7,910)	الارصدة المسددة
7,910	30,693	-	-	30,693	التعرضات الجديدة
7,910	30,693	-	-	30,693	الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.

14. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

2024			2025			البند
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
565,235	565,235	-	16,935,664	16,935,664	-	حسابات جارية وتحت الطلب
35,601,428	9,368,428	26,233,000	5,087,000	5,087,000	-	ودائع لأجل
36,166,663	9,933,663	26,233,000	22,022,664	22,022,664	-	المجموع

- لا يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024.

15. ودائع عملاء

31 كانون الأول 2025					المجموع
الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
30,890,516	92,872,520	37,504,439	5,127,235	166,394,710	حسابات جارية وتحت الطلب
217,829,525	113,689	1,476,860	158,531	219,578,605	ودائع التوفير
76,765,127	-	-	-	76,765,127	شهادات الإيداع
420,731,552	77,276,558	20,014,044	140,113,663	658,135,817	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
746,216,720	170,262,767	58,995,343	145,399,429	1,120,874,259	المجموع

31 كانون الأول 2024					المجموع
الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
32,850,193	61,466,237	39,516,875	10,020,234	143,853,539	حسابات جارية وتحت الطلب
191,890,340	456,619	2,059,448	537,457	194,943,864	ودائع التوفير
48,317,831	-	-	-	48,317,831	شهادات الإيداع
398,607,750	57,066,037	11,875,500	140,225,693	607,774,980	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
671,666,114	118,988,893	53,451,823	150,783,384	994,890,214	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام 145,399,429 دينار أي ما نسبته 12,97% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (150,783,384 دينار أي ما نسبته 15,16% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 164,477,567 دينار أي ما نسبته 14,67% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (141,795,917 دينار أي ما نسبته 14,25% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 4,347,479 دينار أي ما نسبته 0,39% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (2,884,725 دينار أي ما نسبته 0,29% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع الجامدة 11,352,887 دينار أي ما نسبته 1,01% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (11,100,435 دينار أي ما نسبته 1,12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).

16. تأميمات نقدية

البند		2025	2024
		دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة		33,964,671	30,954,976
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة		15,794,894	15,389,504
تأمينات التعامل بالهامش		48,920	111,364
المجموع		49,808,485	46,455,844

17. أموال مقترضة

البند	اجمالي القرض	الرصيد	طريقة السداد	الضمانات	سعر الفائدة
		دينار			دينار
31 كانون الاول 2025					
قرض البنك الدولي	2,000,000	400,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	7,11
سلف البنك المركزي الأردني	88,440,520	88,440,520	فترات متنوعة	-	1-0
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	رهونات عقارية	5,1
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	519,230	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,36
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	5,000,000	3,595,487	23 عام منها 3 أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	2.5
		103,572,237			

31 كانون الأول 2024					
قرض البنك الدولي	2,000,000	600,000	20 عام منها 5 أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	7,11
سلف البنك المركزي الاردني	63,379,473	63,379,473	فترات متنوعة	-	1-0
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	رهونات عقارية	5.1
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	548,077	18 عام منها 3 أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	15 عام منها 2 عام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	5,36
بنك الاستثمار الأوروبي	23,007,759	18,824,530	7 أعوام منها 2 عام سماح يسدد على أقساط نصف سنوية	-	5.82
		93,969,080			

بلغت الأموال المعاد إقراضها 91,550,139 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (65,949,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وبنسبة فائدة تتراوح بين 2% إلى 13.5% كما في 31 كانون الأول 2025 (2% و 12.5% كما في 31 كانون الأول 2024).

18. ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025	2024
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	3,133,918	5,303,391
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	6,614,401	4,393,733
مصرف ضريبة دخل سنوات سابقة	274,111	-
المحول من الدفعات المقدمة	(662,358)	-
ضريبة الدخل المدفوعة	(4,675,461)	(6,563,206)
الرصيد في نهاية السنة	4,684,611	3,133,918

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

البند	2025	2024
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	6,614,401	4,393,733
مصروف (وفر) ضريبة دخل سنوات سابقة	274,111	(19,110)
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	918,963	1,604,235
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(46,811)	16,123
المجموع	7,760,664	5,994,981

ج - الوضع الضريبي

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020.
- أما بخصوص الأعوام 2021 و 2022 و 2023 و 2024 فقد تم تقديم الاقرارات الضريبية ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية. وبإي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د - الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

31 كانون الأول		2025				البند
2024	2025					
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد نهاية السنة	المحذر	المضاف	الرصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
75,984	72,341	190,370	9,587	-	199,957	مخصصات ديون قبل عام 2000
337,042	388,219	1,021,628	44,952	179,627	886,953	مخصص تدني عقارات مستملكة
524,192	473,898	1,247,099	132,354	-	1,379,453	مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات
246,231	210,268	553,337	94,639	-	647,976	مخصص الأسهم المستملكة المخالفة
495,520	512,936	1,349,831	48,809	94,639	1,304,001	خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون
292,850	217,230	571,657	565,454	366,454	770,657	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
7,270	27,020	71,105	-	51,973	19,132	مخصص تعويض نهاية الخدمة
2,055,601	2,320,272	6,105,980	113,122	809,624	5,409,478	مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة
363,156	350,676	922,835	32,840	-	955,675	مخصصات أخرى
342,000	494,000	1,300,000	900,000	1,300,000	900,000	مخصص مكافآت الموظفين
3,107,740	2,505,558	6,593,574	1,625,438	40,750	8,178,262	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
304,217	202,812	533,715	266,857	-	800,572	خسائر مؤجلة لقاء بيع عقارات مستملكة
146,020	-	-	1,123,230	-	1,123,230	خسارة ضريبية مدورة
649,843	253,473	667,036	1,043,077	-	1,710,113	مخصصات وفوائد معلقة محاسب عنها سابقاً
8,947,666	8,028,703	21,128,167	6,000,359	2,843,067	24,285,459	المجموع
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة						
78,383	31,572	83,081	-	(123,189)	206,270	الأرباح غير المتحققة لمحافظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
474,115	478,081	1,800,268	322,919	(1,343,670)	3,466,857	احتياطي القيمة العادلة *
552,498	509,653	1,883,349	322,919	(1,466,859)	3,673,127	المجموع

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

- إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

31 كانون الأول 2024		31 كانون الأول		البند
2025	2025	2024	2025	
مطلوبات	مطلوبات	موجودات	موجودات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
698,411	552,498	10,551,901	8,947,666	الرصيد في بداية السنة
16,031	-	1,754,540	1,080,365	المضاف خلال السنة
(161,944)	(42,845)	(3,358,775)	(1,999,328)	المستبعد خلال السنة
552,498	509,653	8,947,666	8,028,703	الرصيد في نهاية السنة

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة 38% للدخل من داخل المملكة و 13% من الدخل من خارج المملكة كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والساير المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2019.

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

البند	2025	2024
دينار	دينار	دينار
الربح المحاسبي	21,816,478	17,712,682
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	4,916,649	4,235,337
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(9,939,621)	(10,823,457)
الربح الضريبي المعدل	16,793,506	11,124,562
نسبة ضريبة الدخل القانونية	38%	38%
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	30%	25%

19. مخصصات متنوعة

البند	الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2025				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	770,657	366,454	(565,454)	571,657
مخصص تعويض نهاية الخدمة	19,132	51,973	-	71,105
أخرى	117,570	-	-	117,570
المجموع	907,359	418,427	(565,454)	760,332
البند	الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة (المسترد)	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	622,500	268,509	(120,352)	770,657
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	19,132	-	19,132
أخرى	615,000	(497,430)	-	117,570
المجموع	1,237,500	(209,789)	(120,352)	907,359

20. مطلوبات أخرى

البند	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	دينار
تأمينات وأمانات مختلفة	17,623,893	32,040,185
فوائد مستحقة غير مدفوعة	2,665,802	3,876,763
شيكات مقبولة الدفع	2,957,104	3,410,334
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	2,401,798	1,905,333
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *	968,869	1,091,439
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة **	737,288	1,051,502
معاملات في الطريق بين الفروع	840,015	682,918
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	466,690	451,246
أمانات الصناديق الحديدية	108,181	108,036
أمانات مساهمين	45,285	27,262
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أخرى	1,277,414	1,491,558
المجموع	30,147,339	46,191,576

* إن الحركة الحاصلة على مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025	2024
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,091,439	1,058,339
المبالغ المقبوضة	302,430	2,018,850
استيعادات	(425,000)	(1,985,750)
الرصيد في نهاية السنة	968,869	1,091,439

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	273,732,782	22,809,969	4,852,354	301,395,105	283,114,075
التعرضات الجديدة خلال السنة	38,123,735	79,974	516	38,204,225	36,328,254
التعرضات المستحقة خلال السنة	(16,255,723)	(648,803)	(14,498)	(16,919,024)	(26,155,521)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	16,695,858	(16,656,706)	(39,152)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(284,041)	289,652	(5,611)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(187,653)	(1,691,566)	1,879,219	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	34,611,106	(3,079,733)	(64,152)	31,467,221	8,108,297
الرصيد كما في نهاية السنة	346,436,064	1,102,787	6,608,676	354,147,527	301,395,105

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	468,025	80,228	503,249	1,051,502	1,384,768
التعرضات الجديدة خلال السنة	31,988	197	125	32,310	68,338
التعرضات المستحقة خلال السنة	(32,743)	(9,578)	(2,313)	(44,634)	(51,912)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	7,785	(7,601)	(184)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(447)	462	(15)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(982)	(4,979)	5,961	-	-
الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	(57,738)	36,557	(21,181)	6,120
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(164,551)	(23)	(116,135)	(280,709)	(355,812)
الرصيد كما في نهاية السنة	309,075	968	427,245	737,288	1,051,502

فيما يلي التوزيع الإجمالي للكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2	-	-	-	-	81,535
2-	-	-	-	-	432,939
3+	32,000	-	-	32,000	32,000
3	15,500	-	-	15,500	12,500
3-	289,722	-	-	289,722	51,300
4+	59,033	-	-	59,033	59,033
4	6,489,630	20,000	-	6,509,630	9,560,565
4-	21,908,024	-	-	21,908,024	10,770,314
5+	41,520,752	184,045	-	41,704,797	24,815,688
5	38,101,763	382,186	-	38,483,949	42,080,247
5-	22,442,481	65,595	-	22,508,076	25,584,300
6+	13,708,704	122,071	-	13,830,775	8,451,205
6	5,182,994	-	-	5,182,994	16,019,136
6-	347,000	145,500	-	492,500	926,823
7+	-	10,000	-	10,000	28,110
7	-	10,300	-	10,300	22,300
7-	-	-	-	-	4,000
8	-	-	4,991,543	4,991,543	60,099
9	-	-	345,300	345,300	14,371
10	-	-	771,539	771,539	4,764,301
غير مصنفة	60,003	-	-	60,003	8,501
المجموع	150,157,606	939,697	6,108,382	157,205,685	143,779,267

- إن الحركة الحاصلة على إجمالي الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	127,283,382	11,657,114	4,838,771	143,779,267	143,985,356
التعرضات الجديدة خلال السنة	7,679,584	-	-	7,679,584	7,157,324
التعرضات المستحقة خلال السنة	(1,977,617)	(400,610)	(6,000)	(2,384,227)	(2,642,100)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,731,545	(11,693,446)	(38,099)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(212,145)	212,145	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(182,800)	(1,197,966)	1,380,766	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	5,835,657	2,362,460	(67,056)	8,131,061	(4,721,313)
الرصيد كما في نهاية السنة	150,157,606	939,697	6,108,382	157,205,685	143,779,267

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	219,792	47,918	500,690	768,400	1,103,163
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	5,886	-	-	5,886	9,553
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,085)	(9,037)	(672)	(10,794)	(2,023)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,137	(3,955)	(182)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(388)	388	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(972)	(2,654)	3,626	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(31,966)	39,331	7,365	18,473
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(122,010)	(8)	(116,166)	(238,184)	(360,766)
الرصيد كما في نهاية السنة	105,360	686	426,627	532,673	768,400

يما يلي التوزيع الإجمالي للاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4-	923,132	-	-	923,132	345,933
5+	9,932,997	-	-	9,932,997	8,677,260
5	9,707,972	-	-	9,707,972	11,260,827
5-	16,275,104	-	-	16,275,104	5,030,076
6+	3,822,277	-	-	3,822,277	382,210
6	556,318	-	-	556,318	-
المجموع	41,217,800	-	-	41,217,800	25,696,306

إن الحركة الحاصلة على إجمالي الاعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	24,864,443	831,863	-	25,696,306	16,558,474
التعرضات الجديدة خلال السنة	8,139,191	-	-	8,139,191	11,085,266
التعرضات المستحقة خلال السنة	(3,039,964)	-	-	(3,039,964)	(4,959,274)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	384,477	(384,477)	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	10,869,653	(447,386)	-	10,422,267	3,011,840
الرصيد كما في نهاية السنة	41,217,800	-	-	41,217,800	25,696,306

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	17,581	789	-	18,370	8,361
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	1,520	-	-	1,520	12,339
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(3,367)	-	-	(3,367)	(1,441)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	449	(449)	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(340)	-	(340)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,558	-	-	2,558	(889)
الرصيد كما في نهاية السنة	18,741	-	-	18,741	18,370

فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2-	-	-	-	-	1,788,505
3+	721,263	-	-	721,263	754,922
3-	3,529	-	-	3,529	5,912
4+	4,501	-	-	4,501	92,739
4	12,410,446	-	-	12,410,446	4,998,585
4-	20,619,053	-	-	20,619,053	6,728,516
5+	54,993,743	-	-	54,993,743	25,586,178
5	38,494,941	74,850	-	38,569,791	49,047,567
5-	12,916,191	4,405	-	12,920,596	21,261,769
6+	5,346,524	53,400	-	5,399,924	10,629,510
6	224,361	-	-	224,361	1,110,667
6-	1,914	-	-	1,914	218,650
7+	-	-	-	-	43,440
8	-	-	498,453	498,453	9,769
9	-	-	-	-	2,086
10	-	-	1,841	1,841	1,728
غير مصنفة	9,324,192	30,435	-	9,354,627	9,638,989
المجموع	155,060,658	163,090	500,294	155,724,042	131,919,532

- إن الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	121,584,957	10,320,992	13,583	131,919,532	122,570,245
التعرضات الجديدة خلال السنة	22,304,960	79,974	516	22,385,450	18,085,664
التعرضات المستدقة خلال السنة	(11,238,142)	(248,193)	(8,498)	(11,494,833)	(18,554,147)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,579,836	(4,578,783)	(1,053)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(71,896)	77,507	(5,611)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,853)	(493,600)	498,453	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	17,905,796	(4,994,807)	2,904	12,913,893	9,817,770
الرصيد كما في نهاية السنة	155,060,658	163,090	500,294	155,724,042	131,919,532

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

البند	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	230,652	31,521	2,559	264,732	273,244
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	24,582	197	125	24,904	46,446
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(28,291)	(541)	(1,641)	(30,473)	(48,448)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,199	(3,197)	(2)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(59)	74	(15)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(10)	(2,325)	2,335	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(25,432)	(2,774)	(28,206)	(12,353)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(45,099)	(15)	31	(45,083)	5,843
الرصيد كما في نهاية السنة	184,974	282	618	185,874	264,732

21. رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع 120,000,000 دينار موزعاً على 120,000,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2025 (120,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

قررت الهيئة العامة غير العادية للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2025 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بقيمة 10,000,000 سهم / دينار عن طريق العرض العام لمساهمي البنك، إلا أنه لم تكتمل إجراءات زيادة رأس المال حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

22. احتياطي قانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

23. احتياطي القيمة العادلة – بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

البند	2025	2024
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,992,742	3,924,952
خسائر غير متحققة – بالصافي	(1,172,514)	(936,643)
المحصر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(322,919)	4,433
الرصيد في نهاية السنة	1,497,309	2,992,742

- يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة مبلغ 311,112 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

24. الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

2024	2025	البند
دينار	دينار	
24,278,467	28,220,467	الرصيد في بداية السنة
11,717,701	14,055,814	الربح للسنة
(6,000,000)	(7,200,000)	أرباح موزعة على المساهمين *
(1,771,268)	(2,181,648)	المحول إلى احتياطي قانوني
(4,433)	322,919	المحور نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
28,220,467	33,217,552	الرصيد في نهاية السنة

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 8,028,703 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2025 (8,947,666 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 1,497,309 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2025 (دائن بمبلغ 2,992,742 كما في 31 كانون الأول 2024) (متضمناً مبلغ 311,112 دينار لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 456,282 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2025 (579,471 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 نيسان 2025 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 6% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2024 بما يعادل 7.2 مليون دينار. (وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار).

* لاحقاً لتاريخ القوائم التالية، قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته للبنك ما نسبته 7% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025 بما يعادل 8.4% مليون دينار أردني، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

25. الفوائد الدائنة

2024	2025	البند
دينار	دينار	
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
133,575	159,393	حسابات جارية مدينة
20,871,132	17,230,223	قروض وكمبيالات
877,071	749,622	بطاقات الائتمان
9,669,597	8,783,480	القروض العقارية
الشركات		
الكبرى		
6,752,995	5,600,882	حسابات جارية مدينة
27,196,916	29,191,325	قروض وكمبيالات
الصغيرة والمتوسطة		
1,392,554	1,552,741	حسابات جارية مدينة
5,409,254	4,539,386	قروض وكمبيالات
2,212,098	3,337,822	الحكومة والقطاع العام
838,660	1,941,822	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
1,478,103	878,802	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
17,844,490	18,334,161	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
94,676,445	92,299,659	

26. الفوائد المدينة

2024	2025	البند
دينار	دينار	
2,281,414	860,811	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
ودائع عملاء:		
1,009,190	495,894	حسابات جارية وتحت الطلب
1,683,495	1,031,327	ودائع توفير
2,084,226	3,543,016	شهادات الإيداع
36,565,953	33,870,469	ودائع لأجل وضاعة لإشعار
902,711	992,969	تأمينات نقدية
2,845,060	1,609,397	أموال مقترضة
152,537	169,426	فوائد التزامات عقود الإيجار (إيضاح 12)
772,601	981,390	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
48,297,187	43,554,699	المجموع

27. صافي إيرادات العمولات

2024	2025	البند
دينار	دينار	
1,470,296	1,233,912	عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,733,013	3,076,821	عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
4,203,309	4,310,733	المجموع

28. أرباح عملات أجنبية - بالصافي

2024	2025	البند
دينار	دينار	
1,082,793	1,401,685	نتيجة عن التداول / التعامل
391,987	460,303	نتيجة عن التقييم
15,879	3,734	حسابات التعامل بالهامش
1,490,659	1,865,722	المجموع

29. (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) غير متحققة	(خسائر) متحققة	2025
				دينار
(121,839)	1,350	(123,189)	-	أسهم مدرجة في أسواق مالية
المجموع	عوائد توزيعات أسهم	أرباح غير متحققة	(خسائر) متحققة	2024
				دينار
7,894	1,350	8,526	(1,982)	أسهم مدرجة في أسواق مالية

30. إيرادات أخرى

2024	2025	البند
دينار	دينار	
356,559	2,886,983	مستردات ديون معدومة *
-	1,194,665	إيراد ناتج عن إلغاء اتفاقية بيع (إيضاح ٨)
773,843	767,133	إيرادات خدمات الحسابات
689,550	771,306	إيرادات الحوالات
144,945	135,371	إيرادات الشيكات
69,961	74,382	إيجار الصناديق الحديدية
31,570	48,043	إيرادات هاتف وتلكس وبريد
-	41,634	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
33,434	34,694	عوائد عقارات مستملكة
-	29,815	إيرادات معادة من مخصصات مختلفة
12,174	22,972	إيرادات التأمين
285,001	2,091,714	أخرى
2,397,037	8,098,712	المجموع

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 و2024.

31. نفقات الموظفين

2024	2025	البند
دينار	دينار	
14,036,497	14,997,241	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,510,391	1,541,173	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
599,649	640,873	نفقات طبية
82,068	158,064	تدريب الموظفين
87,984	100,411	مياومات سفر
52,384	80,855	نفقات التأمين على حياة الموظفين
11,975	12,015	مساهمة البنك في صندوق الادخار
17,676	15,381	أخرى
16,398,624	17,546,013	المجموع

32. مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي

2024	2025				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
(920)	1,460	-	-	1,460	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (إيضاح 5)
7,850,934	6,369,113	7,083,326	(672,472)	(41,741)	تسهيلات ائتمانية مباشرة (إيضاح 6)
(3,990)	16,507	-	-	16,507	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9)
(334,763)	(235,727)	(77,507)	(41,011)	(117,209)	كفالات مالية (إيضاح 20)
(8,512)	(78,858)	(4,259)	(25,791)	(48,808)	سقوف التسهيلات الائتمانية غير مستغلة (إيضاح 20)
10,009	371	-	(340)	711	الاعتمادات والقبولات (إيضاح 20)
(15,460)	22,783	-	-	22,783	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة (إيضاح 13)
7,497,298	6,095,649	7,001,560	(739,614)	(166,297)	المجموع

33. مصاريف أخرى

2024	2025	البند
دينار	دينار	
2,028,134	2,254,722	برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي
1,191,667	1,283,468	إعلانات
953,468	1,053,124	اشتراكات
1,114,364	994,032	مصاريف قضائية واتعاب محاماة
498,229	903,397	تبرعات وكراميات
960,094	858,880	مصاريف تأمين
834,499	833,516	مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويقت
784,828	806,773	صيانة وتصليلات ومصاريف سيارات
550,899	681,354	رسوم ورخص وضرائب
653,934	652,700	بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة
652,169	633,445	مصاريف بطاقات الائتمان - صافي
550,151	615,907	تنظيف وخدمات الأمن والحماية
392,719	345,464	قرطاسية ومطبوعات
359,320	305,507	اتعاب مهنية واستشارات
204,651	200,650	اجور شحن النقد
183,636	163,848	إيجارات
86,894	93,076	ضيافة
258,410	62,548	خسائر بيع موجودات مستملكة لقاء ديون
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
37,468	20,419	حوافز تحصيل
38,244	-	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
229,684	155,733	أخرى
12,618,462	12,973,563	المجموع

34. حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك الأساسي والمخفض

2024	2025	البند
دينار	دينار	
11,717,701	14,055,814	الربح للسنة (دينار)
120,000,000	120,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
فلس/ دينار	فلس/ دينار	
0/098	0/117	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

35. النقد وما في حكمه

2024	2025	البند
دينار	دينار	
116,981,502	110,112,517	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح 4)
27,719,043	52,172,734	إضافة: أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح 5)
(36,166,663)	(22,022,664)	ينزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح 14)
108,533,882	140,262,587	المجموع

36. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. تم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.

تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

البند	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخرى	المجموع	
					2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي:						
ودائع لدى البنك	944,480	864,641	599,718	96,983	2,505,822	3,038,755
تسهيلات ائتمانية مباشرة	637,982	27,522,432	1,557,080	5,814,124	35,531,618	30,519,790
تأمينات نقدية	-	30,591	-	-	30,591	48,986
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات مالية	145,000	966,130	-	1,701,600	2,812,730	2,959,073
بنود قائمة الدخل:						
فوائد وعمولات دائنة *	55,575	1,585,563	95,925	333,972	2,071,035	2,763,371
فوائد وعمولات مدينة **	59,169	-	16,486	-	75,655	2,054,025

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 3% إلى 18%.

** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 0% إلى 5,50%.

قام البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 ببيع 10 مليون سهم من أسهمه في رأس مال البنك الوطني- فلسطين لصالح رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني (إيضاح 8).

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3,626,802 دينار للعام 2025 (3,559,842 دينار للعام 2024).

37. القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2025 و 2024. باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية المبينة في إيضاح رقم (43).

38. إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

38/أ. مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإدارته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الاقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواء لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

1. **تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:**
تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقفوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.
 2. **تحديد أساليب تخفيف المخاطر:**
عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
 - الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
 - الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
 - صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.
 3. **الحد من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات:**
يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل المملكة.
 4. **دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:**
لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.
يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.
كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من أجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من أجل معالجتها.
- يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

البند	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	91,845,089
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي	52,170,413	27,718,182
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد	164,111,663	178,709,456
القروض العقارية	107,091,116	98,912,790
للشركات		
الشركات الكبرى	488,803,074	422,388,809
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71,899,252	52,272,700
للحكومة والقطاع العام	54,805,692	23,446,976
سندات وأوراق وأذونات		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,686,799	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	311,345,170	319,584,621
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة – بالصافي	4,900,865	1,214,090
	1,343,269,197	1,216,092,713
المجموع		
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	156,673,012	143,010,867
الاعتمادات والقبولات	41,199,059	25,677,936
السقوف الائتمانية غير المستغلة	155,538,168	131,654,800
المجموع	353,410,239	300,343,603

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2024/8)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
		دينار	دينار	%	دينار	%
1	عامل	4	-	-	4	-
3+	عامل	1,556,154	26	0.0464-0.002	1,363,692	22-0
3	عامل	69,850	-	0.0785-0.0002	62,100	22-0
3-	عامل	299,778	82	0.0384-0.0001	152,517	22-0
4+	عامل	188,039	28	0.0464-0.0005	155,462	22-0
4	عامل	54,276,768	29,978	0.2243-0	47,489,448	27-0
4-	عامل	88,093,295	47,042	0.0671-0	69,083,897	27-0
5+	عامل	324,343,197	337,808	0.3142-0	283,464,671	27-0
5	عامل	256,898,145	654,994	0.3142-0	215,333,490	27-0
5-	عامل	647,137,905	1,965,530	0.1330-0	621,102,140	27-0
6+	عامل	84,133,616	1,313,928	0.2425-0	72,363,504	27-0
6	عامل	13,759,606	54,161	0.2046-0	10,634,711	27-0
6-	عامل	3,813,739	50,293	0.7334-0.0293	3,567,049	27-0
7+	عامل	457,832	-	0.8571-0.8571	452,832	-
7	عامل	28,439	1	0.8571-0.0508	23,289	-
7-	عامل	237,286	-	0.8912-0.7421	237,286	3
غير مصنفة	عامل	197,752,787	1,356,356	0.9121-0	191,361,625	27-0
الإجمالي للتعرضات العاملة		1,673,046,440	5,810,227	-	1,516,847,717	
8	غير عامل	12,370,097	1,170,280	100	9,294,242	55-0
9	غير عامل	16,126,486	5,800,172	100	14,748,123	55-0
10	غير عامل	68,472,650	40,184,420	100	49,066,991	100-0
الإجمالي للتعرضات غير العاملة		96,969,233	47,154,872		73,109,356	

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي:

2025											البند
مالي	صناعة	تجارة	عقارات	انشاءات	زراعة	أسهم	افراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
84,455,153	-	-	-	-	-	-	-	-	-	84,455,153	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
52,170,413	-	-	-	-	-	-	-	-	-	52,170,413	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
48,334,578	169,923,416	179,890,392	107,091,115	30,702,341	5,439,235	2,713,057	164,111,661	54,805,692	123,699,310	886,710,797	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
-	-	-	-	-	-	-	-	3,686,799	-	3,686,799	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي
6,205,675	-	-	-	-	-	-	-	305,139,495	-	311,345,170	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
4,652,516	248,349	-	-	-	-	-	-	-	-	4,900,865	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة
195,818,335	170,171,765	179,890,392	107,091,115	30,702,341	5,439,235	2,713,057	164,111,661	363,631,986	123,699,310	1,343,269,197	المجموع
14,395,657	3,716,566	11,801,279	17,423,807	-	315,243	6,221,428	20,007,972	-	82,791,060	156,673,012	الكفالات المالية
1,628,734	612,456	24,506,856	-	-	-	-	1,026,107	-	13,424,906	41,199,059	الاعتمادات والقبولات
11,025,793	25,573,206	22,243,227	17,598,372	-	95,128	974,778	31,959,589	6,945,826	39,122,249	155,538,168	السقوف الائتمانية غير المستغلة
222,868,519	200,073,993	238,441,754	142,113,294	30,702,341	5,849,606	9,909,263	217,105,329	370,577,812	259,037,525	1,696,679,436	المجموع الكلي

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025:

البند				المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
				دينار	دينار	دينار	دينار
مالي				218,785,175	-	4,083,344	222,868,519
صناعة				172,797,999	21,514,570	5,761,424	200,073,993
تجارة				194,786,237	42,720,742	934,775	238,441,754
عقارات				127,609,314	8,493,041	6,010,939	142,113,294
انشاءات				18,099,376	9,503,822	3,099,143	30,702,341
زراعة				5,566,857	217,979	64,770	5,849,606
أسهم				9,008,444	19,993	880,826	9,909,263
افراد				196,977,834	14,464,369	5,663,126	217,105,329
حكومة وقطاع عام				370,577,812	-	-	370,577,812
اخرى				254,999,005	1,093,644	2,944,876	259,037,525
المجموع				1,569,208,053	98,028,160	29,443,223	1,696,679,436

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي:

2025								البند
داخل المملكة	دول الشرق الاوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	افريقيا	امريكا	أخرى	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
84,455,153	-	-	-	-	-	-	84,455,153	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
20,806,926	785,097	21,897,609	1,479,611	33,401	6,836,366	331,403	52,170,413	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
886,710,797	-	-	-	-	-	-	886,710,797	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
3,686,799	-	-	-	-	-	-	3,686,799	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - بالصافي
306,063,392	5,281,778	-	-	-	-	-	311,345,170	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
447,009	4,453,856	-	-	-	-	-	4,900,865	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة - بالصافي
1,302,170,076	10,520,731	21,897,609	1,479,611	33,401	6,836,366	331,403	1,343,269,197	المجموع
156,673,012	-	-	-	-	-	-	156,673,012	الكفالات المالية
9,918,120	2,590,832	6,243,825	18,276,610	-	4,169,672	-	41,199,059	الاعتمادات والقبولات
155,538,168	-	-	-	-	-	-	155,538,168	السقوف الائتمانية غير المستغلة
1,624,299,376	13,111,563	28,141,434	19,756,221	33,401	11,006,038	331,403	1,696,679,436	المجموع الكلي

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025:

البند	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	1,496,827,993	98,028,160	29,443,223	1,624,299,376
دول الشرق الاوسط الأخرى	13,111,563	-	-	13,111,563
أوروبا	28,141,434	-	-	28,141,434
آسيا	19,756,221	-	-	19,756,221
افريقيا	33,401	-	-	33,401
أمريكا	11,006,038	-	-	11,006,038
دول أخرى	331,403	-	-	331,403
المجموع	1,569,208,053	98,028,160	29,443,223	1,696,679,436

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة من المرحلة الاولى والثانية كما في 31 كانون الأول 2025:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:									
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	-	-	-	-	-	-	84,455,153	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصادف	52,172,734	-	-	-	-	-	-	52,172,734	2,321
التسهيلات الائتمانية:									
للأفراد	160,490,580	10,663,720	40,000	-	11,913,389	7,723,736	108,757	30,449,602	1,332,644
القروض العقارية	103,862,043	1,303,290	281,502	-	75,567,299	212,645	1,163,656	78,528,392	135,953
الشركات الكبرى	479,805,904	5,334,107	16,721,138	-	88,575,172	1,900,084	23,357,250	135,887,751	3,735,410
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70,767,729	6,370,116	125,903	-	29,209,347	519,955	12,221,721	48,447,042	155,039
للحكومة والقطاع العام	54,878,094	-	-	-	8,931,045	-	-	8,931,045	72,402
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	3,686,799	-	-	-	-	-	-	3,686,799	-
الموجودات المالية بالخلفة المطفأة – بالصادف	310,456,995	-	-	-	-	-	-	305,139,495	35,722
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة – بالصادف	4,931,558	-	-	-	-	-	-	-	30,693
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	1,325,507,589	23,671,233	17,168,543	-	214,196,252	10,356,420	345,677,678	611,070,126	5,500,184
الكفالات المالية	151,097,303	12,297,155	62,656	-	9,920,166	214,938	175,001	22,669,916	106,046
الاعتمادات والقبولات	41,217,800	3,122,503	-	-	294,022	-	-	3,416,525	18,741
السقوف الائتمانية غير المستغلة	155,223,748	3,335,289	474,952	-	4,801,899	178,296	-	8,790,436	185,256
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	347,538,851	18,754,947	537,608	-	15,016,087	393,234	175,001	34,876,877	310,043
المجموع الكلي	1,673,046,440	42,426,180	17,706,151	-	229,212,339	10,749,654	345,852,679	645,947,003	5,810,227

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2025:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	31,410,648	-	-	-	3,181,536	625,583	60,835	3,867,954	27,542,694	18,887,054
القروض العقارية	6,551,400	-	-	-	2,784,400	32,694	24,464	2,841,558	3,709,842	1,499,817
الشركات الكبرى	46,485,164	-	-	-	3,133,251	126,691	-	3,259,942	43,225,222	23,991,102
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4,428,819	-	-	-	586,343	10,679	556,333	1,153,355	3,275,464	1,993,551
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	1,484,526	-	-	-	-	-	-	-	1,484,526	356,103
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	90,360,557	-	-	-	9,685,530	795,647	641,632	11,122,809	79,237,748	46,727,627
الكفالات المالية	6,108,382	642,282	-	-	304,990	10,050	-	957,322	5,151,060	426,627
السقوف الائتمانية غير المستغلة	500,294	-	-	-	-	-	-	-	500,294	618
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	6,608,676	642,282	-	-	304,990	10,050	-	957,322	5,651,354	427,245
المجموع الكلي	96,969,233	642,282	-	-	9,990,520	805,697	641,632	12,080,131	84,889,102	47,154,872

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لإجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في 31 كانون الأول 2025:

أ- إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثانية		إجمالي التعرض التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%
تسهيلات ائتمانية مباشرة	100,661,566	13,783,253	88,876,031	25,486,917	39,270,170	4.09
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	1,484,526	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	100,661,566	13,783,253	90,360,557	25,486,917	39,270,170	
الكفالات المالية	939,697	212,145	6,106,382	1,380,766	1,592,911	1.01
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-
السقوف الائتمانية غير المستغلة	163,090	77,507	500,294	498,453	575,960	0.37
المجموع الكلي	101,764,353	14,072,905	96,967,233	27,366,136	41,439,041	

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

البند	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها	
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة	13,783,253	25,486,917	39,270,170	206,080	658,644
الإجمالي للسنة	13,783,253	25,486,917	39,270,170	206,080	658,644
الكفالات المالية	212,145	1,380,766	1,592,911	388	3,626
السقوف الائتمانية غير المستغلة	77,507	498,453	575,960	74	2,335
المجموع الكلي	14,072,905	27,366,136	41,439,041	206,542	664,605

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي:

- الرهونات العقارية.
- رهن الأدوات المالية مثل الأسهم.
- الكفالات البنكية.
- الضمان النقدي.
- كفالة الحكومة.
- سيارات وآليات.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجمالي تلك الديون كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 3,400,542 دينار (935,868 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد مدة السماح ... الخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام 2025 مبلغ 26,065,073 دينار (184,923,046 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المعلقة:

كما في 31 كانون الأول 2025			
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
غير مصنف	-	6,802,026	6,802,026
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	305,139,495	305,139,495
		311,941,521	311,941,521

كما في 31 كانون الأول 2024			
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
غير مصنف	-	4,194,026	4,194,026
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	315,843,939	315,843,939
		320,037,965	320,037,965

38/ب. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

- يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق والتي تتمثل في:
- الرقابة على أدوات السوق النقدي.
- الرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت).
- الرقابة على أدوات حقوق الملكية (الأسهم والصناديق الاستثمارية).
- الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
- السيولة.
- حساسية أسعار الفائدة.
- تحليل حساسية أسعار الأسهم.
- مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضاً و/أو ارتفاعاً والتي تؤثر على جميع الموجودات والمطلوبات التي (تتقاضى/تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ الموازنة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل العائد.

تحليل الحساسية
مخاطر اسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2025			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	284,328	-
يورو	1	(109,438)	-
جنيه استرليني	1	292	-
عملات اخرى	1	725	-

31 كانون الأول 2025			
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(284,328)	-
يورو	1	109,438	-
جنيه استرليني	1	(292)	-
عملات اخرى	1	(725)	-

31 كانون الأول 2024			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	5,097	-
يورو	1	(394)	-
جنيه استرليني	1	(921)	-
عملات اخرى	1	3,223	-

31 كانون الأول 2024			
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(5,097)	-
يورو	1	394	-
جنيه استرليني	1	921	-
عملات اخرى	1	(3,223)	-

مخاطر العملات:

مخاطر أسعار الصرف هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشأ عن الانصراف عن التحويلات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية.

31 كانون الأول 2025			
العملة	التغير في سعر صرف العملة	حساسية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	5	1,421,639	-
يورو	5	(547,190)	-
جنيه استرليني	5	1,462	-
عملات أخرى	5	3,623	-

31 كانون الأول 2024			
العملة	التغير في سعر صرف العملة	حساسية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	5	25,484	-
يورو	5	(1,971)	-
جنيه استرليني	5	(4,604)	-
عملات أخرى	5	16,114	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط لتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية إن تطلب الأمر.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

31 كانون الأول 2025			
المؤشر	التغير في سعر صرف العملة	حساسية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	62,444	1,096,463
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(62,444)	(1,096,463)

31 كانون الأول 2024			
المؤشر	التغير في سعر صرف العملة	حساسية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	68,603	1,545,960
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(68,603)	(1,545,960)

- مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وبنسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة. يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

البند	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2025								
الموجودات								
نقد و ارصدة لدى البنك المركزي الأردني	30,600,000	-	-	-	-	-	79,512,517	110,112,517
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	22,627,023	-	-	-	-	-	29,543,390	52,170,413
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	78,560,986	85,799,791	95,393,913	110,692,175	276,802,360	239,461,572	-	886,710,797
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	1,248,874	1,248,874
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	3,686,799	40,416,748	44,103,547
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	5,000,000	21,180,000	20,923,291	19,360,859	65,397,979	179,483,041	-	311,345,170
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	20,709,481	20,709,481
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	-	-	-	-	-	2,407,460	2,407,460
موجودات حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	6,380,697	6,380,697
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	8,028,703	8,028,703
موجودات اخرى	449,808	-	-	4,451,057	-	-	69,918,249	74,819,114
مجموع الموجودات	137,237,817	106,979,791	116,317,204	134,504,091	342,200,339	422,631,412	258,166,119	1,518,036,773
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,087,000	-	-	-	-	-	16,935,664	22,022,664
ودائع العملاء	322,054,724	160,456,600	157,397,405	210,138,664	106,180,299	169,000	164,477,567	1,120,874,259
تأمينات نقدية	14,971,261	2,329,226	4,555,331	6,050,632	507,768	-	21,394,267	49,808,485
اموال مقترضة	1,617,411	40,363	377,493	5,853,960	37,061,789	57,071,536	1,549,685	103,572,237
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	4,684,611	4,684,611
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	760,332	760,332
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	509,653	509,653
التزامات عقود الإيجار	201,766	410,411	335,057	435,273	2,719,110	2,182,237	-	6,283,854
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	30,147,339	30,147,339
مجموع المطلوبات	343,932,162	163,236,600	162,665,286	222,478,529	146,468,966	59,422,773	240,459,118	1,338,663,434
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(206,694,345)	(56,256,809)	(46,348,082)	(87,974,438)	195,731,373	363,208,639	17,707,001	179,373,339
كما في 31 كانون الأول 2024								
اجمالي الموجودات	91,977,450	95,153,025	86,549,331	152,958,321	334,289,094	369,314,446	271,093,933	1,401,335,600
اجمالي المطلوبات	311,576,160	142,206,631	170,908,317	221,525,275	108,535,963	59,850,292	213,042,923	1,227,645,561
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(219,598,710)	(47,053,606)	(84,358,986)	(68,566,954)	225,753,131	309,464,154	58,051,010	173,690,039

إن التركيز في مخاطر العملات الأجنبية هو كما يلي:

البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2025					
الموجودات					
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	20,518,315	1,093,015	323,624	402,027	22,336,981
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	41,947,584	5,799,562	1,988,326	2,416,137	52,151,609
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	83,018,145	(324)	-	-	83,017,821
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	14,143,701	23,403	-	-	14,167,104
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	107,585,380	-	-	-	107,585,380
موجودات أخرى	2,816,031	62,885	1,489	25,853	2,906,258
مجموع الموجودات	270,029,156	6,978,541	2,313,439	2,844,017	282,165,153
المطلوبات وحقوق المساهمين					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	9,519,970	1,502,195	-	859,012	11,881,177
ودائع العملاء	212,424,804	16,087,040	2,416,898	1,884,435	232,813,177
تأمينات نقدية	7,505,552	363,962	(149,955)	4,109	7,723,668
مطلوبات أخرى	11,158,588	(42,599)	17,247	24,008	11,157,244
حقوق المساهمين	987,468	11,737	-	-	999,205
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	241,596,382	17,922,335	2,284,190	2,771,564	264,574,471
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	28,432,774	(10,943,794)	29,249	72,453	17,590,682
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	35,713,665	7,844,273	-	341,213	43,899,151
كما في 31 كانون الأول 2024					
اجمالي الموجودات	246,828,882	22,046,696	3,541,025	2,662,515	275,079,118
اجمالي المطلوبات	246,319,204	22,086,121	3,633,101	2,340,239	274,378,665
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	509,678	(39,425)	(92,076)	322,276	700,453
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	27,691,304	5,094,143	-	480,690	33,266,137

38/ج. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة وقد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسجيل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى ما يلي:

- إيجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك إضافة إلى وجود إجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
- التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع اساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل من خلال النسب المالية المختلفة ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة إضافة إلى آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات من خلال إعداد سلم الاستحقاق وأعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة.

مصادر التمويل:

يهدف البنك الى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفة بأقل التكاليف.

لذلك تعتبر عملية التوسع والانتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكة على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لديه والتنوع في مصادر امواله.

- توزيع المطلوبات على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2025:

المطلوبات	حتى شهر واحد	من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,087,000	-	-	-	-	-	16,935,664	22,022,664
ودائع العملاء	382,597,577	186,433,720	178,382,684	226,132,101	147,159,177	169,000	-	1,120,874,259
تأمينات نقدية	14,734,848	3,243,503	6,462,009	9,002,076	16,366,049	-	-	49,808,485
اموال مقترضة	1,617,411	40,363	377,493	5,853,960	37,061,789	58,621,221	-	103,572,237
مخصص ضريبة الدخل	2,566,104	-	2,118,507	-	-	-	-	4,684,611
مخصصات متنوعة	-	-	-	760,332	-	-	-	760,332
مطلوبات ضريبية مؤجلة	509,653	-	-	-	-	-	-	509,653
التزامات عقود الإيجار	201,766	410,411	335,057	435,273	2,719,110	2,182,237	-	6,283,854
مطلوبات أخرى	7,938,457	1,788,049	12,755,432	2,897,056	4,457,003	311,342	-	30,147,339
مجموع المطلوبات	415,252,816	191,916,046	200,431,182	245,080,798	207,763,128	61,283,800	16,935,664	1,338,663,434
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	137,237,815	107,821,237	127,939,698	138,307,996	353,980,579	422,631,412	230,118,036	1,518,036,773

- توزيع المطلوبات على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2024:

المطلوبات	حتى شهر واحد	من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	-	-	-	-	-	-	36,166,663
ودائع العملاء	315,428,218	155,438,981	184,310,420	217,003,571	122,682,024	27,000	-	994,890,214
تأمينات نقدية	2,322,792	4,645,584	6,968,377	9,291,169	23,227,922	-	-	46,455,844
اموال مقترضة	72,835	7,083,001	444,711	11,492,440	27,412,303	47,463,790	-	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	1,485,490	-	1,648,428	-	-	-	-	3,133,918
مخصصات متنوعة	-	-	-	907,359	-	-	-	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	552,498	-	-	-	552,498
التزامات عقود الإيجار	88,707	244,874	475,563	436,591	2,127,620	2,005,054	-	5,378,409
مطلوبات أخرى	8,967,192	4,645,024	26,518,840	825,179	4,680,300	555,041	-	46,191,576
مجموع المطلوبات	364,531,897	172,057,464	220,918,837	239,956,309	180,130,169	50,050,885	-	1,227,645,561
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	91,978,319	119,831,354	88,092,222	156,644,519	345,088,388	369,314,442	230,386,356	1,401,335,600

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنك المركزي الأردني كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل البنك المركزي الأردني.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

بنود خارج قائمة المركز المالي

31 كانون الأول 2025			
البند	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	157,205,685	-	157,205,685
الاعتمادات والقبولات	39,585,826	-	39,585,826
الاعتمادات الواردة المعززة	1,631,974	-	1,631,974
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	98,762,784	-	98,762,784
المجموع	297,186,269	-	297,186,269

31 كانون الأول 2024			
البند	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	143,779,267	-	143,779,267
الاعتمادات والقبولات	22,493,170	-	22,493,170
الاعتمادات الواردة المعززة	3,203,136	-	3,203,136
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	79,190,444	-	79,190,444
المجموع	248,666,017	-	248,666,017

39. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- **حسابات الافراد:** يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- **حسابات الشركات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من الشركات.
- **الخزينة:** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- **الأخرى:** يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

البند	الأفراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
					2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل للسنة	18,860,609	33,066,273	11,190,237	(28,638)	63,088,481	54,654,414
ينزل: - خسائر ائتمانية متوقعة	(2,341,467)	(3,736,215)	(17,967)	-	(6,095,649)	(7,497,298)
نتائج أعمال القطاع	16,519,142	29,330,058	11,172,270	(28,638)	56,992,832	47,157,116
ينزل: - المصاريف الموزعة على القطاعات	(19,114,066)	(9,557,033)	(3,185,678)	(3,319,577)	(35,176,354)	(29,444,434)
(الخسارة) الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(2,594,924)	19,773,025	7,986,592	(3,348,215)	21,816,478	17,712,682
ينزل: - ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(7,760,664)	(7,760,664)	(5,994,981)
(الخسارة) الربح للسنة	(2,594,924)	19,773,025	7,986,592	(11,108,879)	14,055,814	11,717,701
مصاريف رأسمالية	-	-	-	2,421,642	2,421,642	1,599,247
الاستهلاك والإطفاءات	-	-	-	4,191,078	4,191,078	4,081,656
مجموع الموجودات	250,459,370	715,087,202	461,876,427	90,613,774	1,518,036,773	1,401,335,600
مجموع المطلوبات	777,332,541	507,966,447	34,907,132	18,457,314	1,338,663,434	1,227,645,561

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية. فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج الأردن		داخل الأردن		البند
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
54,654,414	63,088,481	(2,316,709)	1,842,901	56,971,123	61,245,580	إجمالي الدخل
1,599,247	2,421,642	-	-	1,599,247	2,421,642	مصاريف رأسمالية
المجموع		خارج الأردن		داخل الأردن		البند
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,401,335,600	1,518,036,773	39,919,845	55,263,397	1,361,415,755	1,462,773,376	مجموع الموجودات

40. إدارة رأس المال**أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.**

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي الأردني لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني.

- ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار أسهم الخزينة) الارباح المدورة بعد استثناء أي مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين وي طرح منها خسائر الفترة ان وجدت وتكلفة شراء أسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.
- اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية واحتياطي مخاطر مصرفية عامة والادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين، الديون المساندة و 45% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا كان موجبا وي طرح بالكامل إذا كان سالبا.
- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن 112٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.
- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل راس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6%، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية راس المال) عن 12% ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120,000,000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017. هذا وقررت الهيئة العامة غير العادية للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2025 الموافقة على زيادة راس مال البنك بقيمة 10,000,000 سهم / دينار عن طريق العرض العام لمساهمي البنك، الا انه لم تكتمل إجراءات زيادة راس المال حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من ارباحه قبل الضرائب في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

1. نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطات والحسابات النظامية.
2. نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.
3. نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كفاءة تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعى البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقد رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III:

البند	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
بنود رأس المال الاساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	120,000,000	120,000,000
الأرباح المدورة	33,217,552	28,220,467
بنود الدخل الشامل الآخر		
إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي	1,497,309	2,992,742
إحتياطي قانوني	24,658,478	22,476,830
مجموع رأس المال الاساسي قبل التعديلات الرقابية	179,373,339	173,690,039
يطرح منه:		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(2,407,460)	(2,639,110)
صافي موجودات ضريبية مؤجلة – بالصافي	(7,519,050)	(8,395,168)
الأرباح المقترح توزيعها	(8,400,000)	(7,200,000)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(533,714)	(905,774)
الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أقل من 10%	(5,232,718)	-
الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أكثر من 10%	-	(8,451,903)
إجمالي التعديلات الرقابية	(24,092,942)	(27,591,955)
صافي رأس المال الاساسي	155,280,397	146,098,084
بنود رأس المال المساند		
المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى	2,074,033	2,266,747
مجموع رأس المال التنظيمي	157,354,430	148,364,831
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	1,116,691,875	1,005,056,145
مخاطر السوق	31,135,774	3,645,356
مخاطر التشغيل	111,047,214	103,744,824
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,258,874,863	1,112,446,325
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	12,50%	13,34%
نسبة رأس المال الاساسي	12,33%	13,13%

تغطية السيولة (LCR):

البند	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات	381,596,017	395,644,196
صافي التدفقات النقدية الخارجة	186,943,766	179,389,455
نسبة تغطية السيولة (LCR)	204.1%	220.6%
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	224.1%	275.7%

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

31 كانون الأول 2024		31 كانون الأول 2025		البند
القيمة بعد معاملة التحويل المستقر المتاح	القيمة الدفترية قبل الترخيص	القيمة بعد معاملة التحويل المستقر المتاح	القيمة الدفترية قبل الترخيص	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,105,338,566	1,402,581,820	1,193,675,124	1,519,292,079	اجمالي التمويل المستقر المتاح (بعد مُعامل التمويل المستقر المتاح)
746,724,522	1,396,665,938	819,553,459	1,518,345,076	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)
14,372,524	287,450,470	17,625,776	352,515,514	اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)
761,097,046	1,684,116,408	837,179,235	1,870,860,590	اجمالي التمويل المستقر المطلوب
145,23%		142,58%		نسبة صافي التمويل المستقر

41. حسابات مدارة لصالح العملاء

بلغت المحافظ الاستثمارية المدارة لصالح العملاء 801,309 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (348,636 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)، كما لا يتم إظهار هذه المحافظ ضمن موجودات ومطلوبات البنك في قائمة المركز المالي، وإنما يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل.

42. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2025			
البند	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	110,112,517	-	110,112,517
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	52,170,413	-	52,170,413
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	370,446,865	516,263,932	886,710,797
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,248,874	-	1,248,874
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9,939,601	34,163,946	44,103,547
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	66,464,150	244,881,020	311,345,170
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	20,709,481	20,709,481
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,407,460	2,407,460
موجودات حق استخدام الأصول	-	6,380,697	6,380,697
موجودات ضريبية مؤجلة	-	8,028,703	8,028,703
موجودات أخرى	9,980,231	64,838,883	74,819,114
مجموع الموجودات	620,362,651	897,674,122	1,518,036,773
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,022,664	-	22,022,664
ودائع عملاء	973,546,082	147,328,177	1,120,874,259
تأمينات نقدية	33,442,436	16,366,049	49,808,485
أموال مقترضة	7,889,227	95,683,010	103,572,237
مخصص ضريبة الدخل	4,684,611	-	4,684,611
مخصصات متنوعة	760,332	-	760,332
مطلوبات ضريبية مؤجلة	509,653	-	509,653
التزامات عقود الإيجار	1,382,507	4,901,347	6,283,854
مطلوبات أخرى	25,378,994	4,768,345	30,147,339
مجموع المطلوبات	1,069,616,506	269,046,928	1,338,663,434
صافي الموجودات	(449,253,855)	628,627,194	179,373,339

31 كانون الأول 2024

البند	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	116,981,502	-	116,981,502
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	27,718,182	-	27,718,182
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	302,098,790	473,631,941	775,730,731
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,372,063	-	1,372,063
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23,906,901	27,056,293	50,963,194
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	68,704,790	250,879,831	319,584,621
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	21,070,281	21,070,281
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,639,110	2,639,110
موجودات حق استخدام الأصول	-	5,595,402	5,595,402
موجودات ضريبية مؤجلة	-	8,947,666	8,947,666
موجودات أخرى	5,842,552	64,890,296	70,732,848
مجموع الموجودات	546,624,780	854,710,820	1,401,335,600
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	-	36,166,663
ودائع عملاء	872,181,190	122,709,024	994,890,214
تأمينات نقدية	23,227,922	23,227,922	46,455,844
أموال مقترضة	19,092,987	74,876,093	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	3,133,918	-	3,133,918
مخصصات متنوعة	907,359	-	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	552,498	-	552,498
التزامات عقود الإيجار	1,245,735	4,132,674	5,378,409
مطلوبات أخرى	40,956,235	5,235,341	46,191,576
مجموع المطلوبات	997,464,507	230,181,054	1,227,645,561
صافي الموجودات	(450,839,727)	624,529,766	173,690,039

43. مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

البند	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة
	2025	2024		
	دينار	دينار		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	1,248,874	1,372,063	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	18,242,463	30,919,206	المستوى الأول والثاني	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
أسهم غير مدرجة في أسواق مالية	22,174,285	20,043,988	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب اخر معلومات مالية متوفرة
سندات خزينة مدرجة في أسواق مالية	3,686,799	-	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
مجموع	44,103,547	50,963,194		

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه، اننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام

البند	2025		2024		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	84,471,411	91,845,089	91,848,099	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	52,170,413	52,206,712	27,718,182	27,745,864	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	886,710,797	899,462,041	775,730,731	787,906,762	المستوى الثاني والثالث
موجودات مالية بالخلفة المطفأة - بالصافي	311,345,170	315,370,003	319,584,621	322,805,384	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	1,334,681,533	1,351,510,167	1,214,878,623	1,230,306,109	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,022,664	22,029,697	36,166,663	36,230,864	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,120,874,259	1,123,018,855	994,890,214	998,033,142	المستوى الثاني والثالث
تأمينات نقدية	49,808,485	50,062,506	46,455,844	46,751,759	المستوى الثاني والثالث
أموال مقترضة	103,572,237	103,832,394	93,969,080	94,342,803	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	1,296,277,645	1,298,943,452	1,171,481,801	1,175,358,568	

44. ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

البند	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
اعتمادات	20,164,192	8,544,968
اعتمادات واردة معززة	1,631,974	3,203,136
قبولات	19,421,634	13,948,202
كفالات دفع	34,544,073	23,148,925
حسن تنفيذ	42,569,019	49,917,850
أخرى	80,092,593	70,712,492
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	98,762,784	79,190,444
المجموع	297,186,269	248,666,017

45. القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 1,931,899 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (2,990,673 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)، وبإحدى الإدارات والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها وبالبالغ 571,657 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (770,657 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

46. معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2024 تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

معييار التقارير المالية الدولي رقم 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 معيار التقارير المالية الدولي رقم 18، الذي يحل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، تُلزم المنشأة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقعة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسية والإيضاحات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار إلى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة إلى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة. يعمل البنك حالياً على تحديد جميع التأثيرات الناتجة عن التعديلات على القوائم المالية الرئيسية والإيضاحات حولها.

الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني 2025 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق.

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والإيرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي.

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعملية الأجنبية، وفقاً للفقرة 34 من معيار المحاسبة الدولي رقم 29. تتطلب التعديلات أيضاً إفصاحات إضافية معينة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2027، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

47. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام 2024 لتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لعام 2025. لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح أو حقوق المساهمين لعام 2024

07

تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك



الرئيس وولف الأردن
ممسكون قانونيون
صندوق برود ١٩٤٠
عمان ١٩٩٨ - المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٩٧٧ ٠٠٩٢٢ ٦٥٨٠ / ٠٠٩٢٢ ٦٥٥٢
فاكس: ٠٠٩٢٢ ٦٥٥٢ ٨٤٠٠
www.ey.com/me



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي البنك التجاري الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك التجاري الأردني (شركة مساهمة عامة محدودة) "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين وذلك بحسب ما ينطبق على تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فترة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية	
إيضاح (٦) حول القوائم المالية	
أمر التدقيق الهام	إجراءات التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتمال مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتكني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهناك احتمالية عدم دقة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني، يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة. بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٩٥٨,٧ مليون دينار وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٥١,٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: - فهم طبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. - الاطلاع على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تعليمات وتعليمات الجهات الرقابية. - دراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. - دراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: - مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى البنك. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التفتحات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحساسة الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخيارات المستخدمة ضمن هذه العملية. - صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.

• إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدول أو هيكل. • فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة. قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في الإفصاحات رقم ٢ و ٣ و ٦ و ٣٨ حول القوائم المالية.	
---	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنتا لا تبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.



مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن إحتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الإحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.



من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العلماة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

أرست ويونغ / الأردن
أحمد محمود أبو عصبه
ترخيص رقم ١١٥٥

أرست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٦ شباط ٢٠٢٦ باستثناء إيضاح (٢٤) وإيضاح (٤٠) بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٦

(21) هـ: تقرير مدقق الحسابات المستقل

1. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية، كما يقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

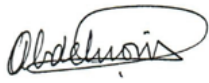
2. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

(تشمل توافيق أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع القرارات الواردة أعلاه رقم 1 و 2)

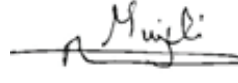
عضو مجلس إدارة شركة الأردن
الأولى للاستثمار
يمثلها **هانية النابلسي**



عضو مجلس إدارة
عبدالنور عبدالنور



نائب رئيس المجلس
أيمن المجالي



رئيس المجلس
ميشيل الصايغ



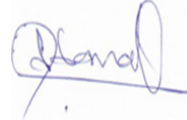
عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الثاني)
يمثلها **رامي طيطي**



عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الأول)
يمثلها **يحيى عبيدات**



عضو مجلس إدارة
أسامة حمد



عضو مجلس إدارة
فايق الصايغ



عضو مجلس إدارة
عمر المعاني



عضو مجلس إدارة
محمد النوباني



عضو مجلس إدارة
لينا البخيت الدبابنة



3. نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

المدير المالي
عبد الله كشك



المدير العام
سيزر قولاجن



رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ



08

دليل الحوكمة المؤسسية



المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتنثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحوكمة المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة الى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الإدارة
غير التنفيذي:

العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطلع:

الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس، وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي:

آلية التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها وللمساهمين الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الاصوات.

تقرير الحوكمة:

تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعاً من رئيس مجلس الإدارة.

الاقرباء:

الاب والام والاخ والاخت، والزوج، والزوجة، والاولاد.

الحوكمة المؤسسية:

النظام الذي يُوجّه ويدير به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه اصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.

أصحاب المصالح:

أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين، أو أصحاب حسابات الاستثمار، أو المساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين، أو العملاء، أو الجهات الرقابية المعنية.

العضو المستقل:

عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الباب الثالث / ثانياً (الفقرة د).

الإدارة التنفيذية العليا:

تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.

الملاءمة:

توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.

الموقع الاستشاري:

الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.

المدقق الخارجي:

يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.

مكتب التدقيق:

المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.

الشريك المسؤول عن التدقيق:

هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.

فريق التدقيق:

أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت إشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة. بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

1. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

2. عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي: -

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالمسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية، والجمعيات المهنية، والتجارية، وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.
- إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

■ العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وخاذ مصالحهم بعين الاعتبار.

■ الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

■ المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخولة بذلك.

■ المسؤولية:

يحدد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية.

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفيذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

1. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني يخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما انه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فانه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
2. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
3. من أجل المحافظة على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
4. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) على الأقل إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد فيكون عدد أعضاء المجلس سبعة أعضاء كحد أدنى، ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة، ولا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع وتكامل المهارات في الخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته، واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- يقوم البنك بمراجعة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصفة قرابة حتى الدرجة الثالثة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية:
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
 - اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.
- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حال غيابه او بناء على طلب خطي يقدم الى رئيس مجلس الادارة من ربع اعضائه على الاقل بحضور الاكثريّة المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يمكن لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابها القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3 أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة باستثناء لجنة التسهيلات، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.

- ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدون الأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدون أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
- تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الإستراتيجية التي تلزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
3. الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة أداؤها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
4. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
5. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.
6. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
7. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
8. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
9. على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
10. يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.
11. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
12. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
13. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
14. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
15. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
16. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
17. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
18. يضع المجلس سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) وتتضمن إفصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص ومنها:
 - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
 - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
 - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
 - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.

19. يجب أن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة بالمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي قد تؤثر على البنك وضمان أن هذه المخاطر تم الأخذ بها بعين الاعتبار بشكل مناسب وكجزء من استراتيجية عمل البنك واستراتيجية إدارة المخاطر لديه.
20. اعتماد سياسات وإجراءات ضمن استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، ويتعين على المجلس مراجعة وتحديث هذه السياسات والإجراءات بشكل سنوي أو كلما دعت الحاجة لذلك استجابة للمخاطر المالية الناشئة المتعلقة بالمناخ والمتطلبات التنظيمية.
21. يتخذ المجلس الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى، وضمن آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطاتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
22. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
23. يقوم المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته، وبحيث تشمل مهامه ما يلي:
 - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتكوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات المجلس بصورة دقيقة.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
 - التحضير واجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
24. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
25. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها للشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
26. اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة ووفقاً لمعطيات البند الخاص في مهام الإدارة التنفيذية لما يتضمنه الهيكل التنظيمي.
27. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
28. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
29. التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.
30. تتولى دائرة التدقيق وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
31. الموافقة على تعيين كل من المدير العام المدقق العام مدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم معارضة البنك المركزي، وبناءً على توصية اللجنة المختصة، والبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
32. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
33. ضمان استقلالية إدارة الامتثال واعتماد مهامها، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة.
34. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
35. يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الاردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
36. تنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة.
37. تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعة الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.
38. اعتماد سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

39. اعتماد سياسات واضحة لحماية البيانات، ضمن إطار عمل واضح وفعال يشمل المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية، بما يضمن تعزيز الثقة بين البنك والمتعاملين معها.
40. التثبت من شمولية السياسات المعتمدة لدور كل من دائرة التدقيق الداخلي والمخاطر والامتثال الخاصة بالجهة بما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.
41. تشكيل اللجان أو وضع الأطر التنظيمية التي تكفل قيام الجهات الإدارية المعنية بتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لممارسة دوره بالرقابة الفعالة على الامتثال لتشريعات حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك إحصائيات خروقات البيانات.
42. تعيين مراقب حماية البيانات لمراقبة مدى الامتثال لمبادئ حماية البيانات وتنفيذ المهام المناطة به بموجب قانون حماية البيانات الشخصية.
43. متابعة نتائج التقييمات الدورية للمخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات، وتحديث السياسات بناءً على هذه النتائج.
44. اعتماد خطط تدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين لتعزيز مفهوم حماية البيانات والامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية، ومراقبة التقدم في تنفيذ الخطة بشكل سنوي على الأقل.
45. التأكد من إجراء مراجعة دورية للامتثال بالقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية.
46. التأكد من التعاون مع الجهات الرقابية المختصة والتحقق من تقديم المعلومات المطلوبة في حال حدوث أي خروقات للبيانات.
47. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
48. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من أسهم البنك المكتتب بها بالإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.
49. اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
50. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.
51. على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البيت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.
52. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.
53. يفهم المجلس بتقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً للنظام المعد من لجنة الترشيح والمكافآت واعتماد النظام والذي يبين مؤشرات الأداء الرئيسية والمذكورة في مهام لجنة الترشيحات والمكافآت.
54. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
55. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
56. بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
57. على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:
 - الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
 - حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانته حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
 - ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
 - ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
 - تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس المجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على إبداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، وتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
4. التأكد من توفر معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
5. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

6. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحوكمة المؤسسية، وكتابة يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
8. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
9. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني / مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثل.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.
13. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
 - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - الأوضاع المالية للبنك.
 - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

رابعاً: مهام الإدارة التنفيذية:

1. تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
2. التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.
3. إعداد القوائم المالية.
4. إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:
 - المجلس ولجانه.
 - الإدارة التنفيذية ولجانه.
 - دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخطط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
 - وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسيط (Middle Office).
 - الشركات التابعة والفروع الخارجية (إن وجدت).
5. إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
6. عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر بإطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.
7. تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
8. التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.
9. تنفيذ استراتيجيات وسياسات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة مخاطر المناخ، وتشمل مسؤولياتها تطوير إطار متين لإدارة مخاطر المناخ والحفاظ عليه.
10. التحقق من توافر الموارد والخبرات الكافية لدى المعنيين والتي تمكنهم من القيام بمسؤولياتهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ بشكل فعال.

خامساً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور اجتماعات الهيئة والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

سادساً: حقوق أصحاب المصالح:

يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:

1. اجتماعات الهيئة العامة.
 2. التقرير السنوي.
 3. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة.
 4. الموقع الإلكتروني للبنك.
 5. قسم علاقات المستثمرين:
- ويخصص البنك جزء من موقعه الإلكتروني وبحديث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.
 - التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تفهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
 - التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

الباب الثالث: ملائمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملائمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأخبر قدر من المصداقية والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملائمة الخاصة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

وتشمل الادارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ. الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة، أو التمويل، أو البنوك، أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراسة لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب. شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:

يعتمد مجلس الإدارة سياسة ملائمة تتضمن المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها بالعضو المرشح ويتم مراجعة السياسة كلما دعت الحاجة لذلك وضمن الإجراءات والأنظمة الكافية للتأكد من استيفاء الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، ويجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية: -

- ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً، أو مستشاراً قانونياً، أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها، وبالشكل الذي يراعي تنوع المهارات والخبرات بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.
- ألا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك، أو المالية، أو الاقتصاد، أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
- ألا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

ج. الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

1. الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

2. الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم باطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

3. الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك. ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:

1. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
2. إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.
3. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.
- هذا ويُعرّف العضو المستقل على أنه عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوافر به الشروط التالية:
1. أن يكون شخصاً طبيعياً.
2. ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
3. ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

5. ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
6. ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
7. ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقالته لهذا السبب، فللبنك وبعد انقطاع العضو ولمدة (4) سنوات على الأقل (Cooling-off-Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
8. ألا يكون حاصلاً هو أو زوجه من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليها فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.
9. ألا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعه والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 خمسين ألف دينار.
10. ألا يمتلك العضو ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
11. ألا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
12. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ. الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و. ميثاق السلوك المهني:

1. تقوم الإدارة التنفيذية بأعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك، وتنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
2. لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.
3. يعتمد مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.
4. يلتزم المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.
5. يلتزم المجلس باعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

1. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
 - مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.
2. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
 - أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - ألا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة إلى قياس رضا العملاء وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

1. اختيار الإدارة:

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
 - ألا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
 - أن يكون متفهماً لإدارة أعمال البنك.
 - أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب ألا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - ألا يكون مساهماً رئيسياً وألا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملائمة الإدارة التنفيذية.

2. دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفعالية.

3. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- الهيكل التنظيمي ودليل الحوكمة المؤسسية.
- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

4. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفير مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

5. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

أ. سياسة الائتمان.

ب. السياسة الاستثمارية.

ج. سياسة إدارة مصادر الأموال / وإدارة الموجودات والمطلوبات.

د. ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.

هـ. نظام شؤون الموظفين.

و. سياسات أخرى:

■ سياسة / سياسات إدارة المخاطر.

■ سياسة مراقبة الامتثال.

■ سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

■ سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).

■ سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

■ وغيرها من السياسات المعتمدة

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

1. ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
2. توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
3. العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
4. توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و"مراقبي المخاطر".
5. الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
6. توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
7. إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
8. الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر، والتدقيق الداخلي، والامتثال.
9. الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
10. الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
11. الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

1. التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة. أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:

- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية، والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير منفصل بذلك ورفعها للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة للاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمصدق الخارجي.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

ب. يلتزم المجلس بالتحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما وبجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على ألا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

ج. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.

د. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

هـ. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:

- ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.

و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس التدقيق المبني على المخاطر.

ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأموال المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات ذات العلاقة.

ط. إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

ي. يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2. التدقيق الخارجي:

- لدى البنك سياسة للتدقيق الخارجي معتمدة من المجلس ويتم تعديل السياسة كلما اقتضت الحاجة لذلك، وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
 - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
 - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
 - التغيير الدوري لمكتب و فرق التدقيق.
 - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
 - مهام مكتب وفريق التدقيق.
 - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
 - الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
 - معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.

- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الانظمة الادارية والمالية وانظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة الى التبليغ عن اية مخالفة للقانون او أي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ اخر انتخاب له بالبنك.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/الهيئة الإدارية التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي ان يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الادارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الادارة التنفيذية العليا للبنك الا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الاعمال الموكلة اليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الانظمة الادارية والمالية للبنك وانظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فعاليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال البنك والمحافظة على امواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على اسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بأبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها اذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن اية مخالفة للتشريعات النافذة او اي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.

3. إدارة المخاطر:

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

1. رفع تقاريرها للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
4. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
5. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

6. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يوجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
7. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
8. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
9. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
10. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
11. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
13. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
14. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الغرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
15. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يوجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يوجهها البنك.
16. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطته الجديدة.
17. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
18. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
19. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
20. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
21. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
22. المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حصة مخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

4. الامتثال Compliance:

- تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم المجلس باعتماد مهام دائرة الامتثال التالية:
- إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.
 - إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.
 - مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعية النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
 - إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وتقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية (لجنة الحوكمة المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر/ لجنة الامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى بحيث يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أدناه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى، هذا ويحظر على البنك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات:

أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية:

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية اعضاء اللجنة مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة بالحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى ان يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.
 2. تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على دليل الحوكمة المؤسسية.
 3. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحوكمة المؤسسية.
 4. مراجعة وتحديث دليل الحوكمة المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
 5. للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برأيه او مساءلته عن أي امر من الامور.
 6. ترفع اللجنة تقرير لمجلس ادارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رايها بمدى التقيد ببنود دليل الحوكمة المؤسسية.
 7. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
 8. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.
 9. إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.
 10. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي – أو أي جهة أخرى ذات علاقة – فيما يتعلق بالالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

ثانياً: لجنة التدقيق:

- تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز ان تضم رئيس المجلس، كما ان غالبية اعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات عملية في المحاسبة او المالية او من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بالخبرة العملية المناسبة في مجالات المحاسبة او المالية او التدقيق الخارجي او التدقيق الداخلي او الاعمال المصرفية بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:
- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.
 - مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
 - التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات المدقق العام وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة
 - الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
 - اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة.
 - الموافقة على أية تعديلات تتم على خطة التدقيق المعتمدة.
 - فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتهما وتوصياتهما مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
 - تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي ولها الحق

- في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتحقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المؤخوة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التحقق من تقييد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالفوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق - وفق النهج المعتمد على المخاطر - بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والانتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك، وحجم أعماله، وتعقيد عملياته، ومخاطره.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المعتمد.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أثناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين أو بطلب من المدقق العام وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- تقييم أداء المدقق العام وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

1. دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
2. إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية عليه.
3. ترشح للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
4. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منظمات... إلخ.
5. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. التأكد من وجود خطة لإحلال الإدارة التنفيذية العليا.
9. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
10. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.
11. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وإن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.
12. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:
 - المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يقومون بها، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءمة وأداء البنك.
 - أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءمة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
 - تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والارباح وتوقعيتها وتعتبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
 - تحدد شكل المكافأة كأن تكون على شكل ألعاب، أو رواتب، أو بدلات، أو علاوات، أو خيارات الأسهم، أو أي مزايا أخرى، على أن يتم مراعاة تعليمات المصلحة المؤثرة.
 - تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافأة (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
 - لا يتم منح مكافأة مالية لإداري الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.
13. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
14. ترفع اللجنة قراراتها / توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.
15. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدداً أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

16. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل ويتم وضع الأوزان الترجيحية لكل بند من بنود التقييم، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
17. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
18. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر:

- تم تشكيل لجنة المخاطر بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك. وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:
- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
 - التحقق من توفر سياسات وادوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
 - التحقق من توفر نظام الادارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ براس المال اللازم لمواجهتها.
 - التحقق من فعالية اجراءات عمل دائرة ادارة المخاطر وتقييم مدى التزام الادارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
 - تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.
 - مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
 - التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
 - أ. التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - ب. إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - ج. توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية للملائمة والوسائل الكمية.
 - التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر
 - تقييم أداء مدير دائرة ادارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

خامساً: لجنة الامتثال:

- تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل، وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:
- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل انشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة باجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
 - اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
 - الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
 - الاشراف على أعمال إدارة الامتثال، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والنشريات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
 - التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
 - تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

سادساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، والموافقة على طلبات التسهيلات و/أو طلبات تسوية الديون المتعثرة ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وهذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- اتخاذ القرار الائتماني وفقاً للشروط والاحكام العامة لممارسة الصلاحيات الائتمانية الواردة ضمن دليل الصلاحيات الائتمانية بخصوص ما يلي: -

1. طلبات التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية العليا.
 2. طلبات تسوية الديون المتعثرة المحولة للجنة من خلال الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح، أو تعديل، أو تجديد، أو هيكلة، أو جدولة، أو تسوية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
 - رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.
 - اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.
 - الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

سابعاً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث لا تقل عن أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب ان يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة في المجال المصرفي والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطورات.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الخطة الاستراتيجية للبنك ورفع التوصية بشأنها على ان تتضمن (تحليل البيئة الاقتصادية المحلية والفرص والتحديات التي تواجهها، وأثرها على البنك وان يتم تحديد عوامل القوة والضعف للبنك، وكيفية تعامله مع الفرص والتحديات الخارجية (SWOT Analysis).
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبيت فيها تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة اضافة الى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجدول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة الى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات. يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب اي بيانات او معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية، او المالية، او الادارية، او الفنية من اي مستشار خارجي.
- طلب حضور اي موظف في البنك للحصول على اي ايضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على ألا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يحدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- يعتمد المجلس سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها والإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:
- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يُدون هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- تبين السياسة أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.
- تعرف السياسة الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وعليه يتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند إجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل.

- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو ومرفقه المعتمدة من قبل البنك المركزي، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
 - ملخصاً للهيكل التنظيمي.
 - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
 - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
 - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
 - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
 - أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
 - إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
 - للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل (المعتمدة من قبل البنك المركزي رقم (6/1))، السيرة الذاتية والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بتوجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والقرارات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة ضمن المتطلبات المذكورة بتعليمات الحوكمة المؤسسية، وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحوكمة المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
- يقوم رئيس المجلس بتزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو /مرشح في مجلس إدارة البنك لإجراء مقابلة معه.
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.
- للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية السارية والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحوكمة المؤسسية.

- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحوكمة المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.

الباب السادس: القواعد العامة

- يقوم البنك بأعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:
- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
 - اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
 - اسماء ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
 - المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
 - جميع عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
 - اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
 - اسم رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية او المحاسبية.
 - اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الامتثال.
 - عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.
 - عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
 - عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.

09

دليل الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها



المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والادارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود اطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم الى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الاحيان من سمعة البنك وادأؤه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الاردن، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما شمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة والقياس والتقييم، بالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين أو العملاء أو الموردين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح المعنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتطبيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي تضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (Foundation COBIT, COBIT Design and Implementation)، من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ونشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.

ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسهيل عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي تتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى .

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
 - توفر معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
 - إدارة حصة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
 - توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
 - الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
 - إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
 - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
 - تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
 - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
 - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة لها تنفيذ عمليات، ومهام، وخدمات ومنتجات.
2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير العناصر Components اللازمة.
3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
4. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي العناصر Components المرتبطة بنشاطات تتعلق بمواضيع الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات أهمية وأولوية عليا.

إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

الباب الثاني: المتبع لدى البنك COBIT والعناصر Components

أولاً: مبادئ حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادئ الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

1. **تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Provide Stakeholder Value) :**
أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.
2. **أسلوب شمولي (Holistic Approach) :**
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.
3. **نظام حاكمية حيوي (Dynamic Governance System) :**
يتمتع نظام الحاكمية لدى البنك بأنه نظام حيوي وقابل للتغيير.
4. **تلبية احتياجات المؤسسة (Tailored to the enterprise needs) :**
إن نظام الحاكمية لدى البنك مصمم لتلبية احتياجات المؤسسة من خلال تحديد الأولويات.
5. **فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management) :**
يعنى مجلس الادارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والادارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الادارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الادارة التنفيذية الاخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعية من قبل مجلس الادارة وذلك لتحقيق اهداف البنك الإستراتيجية.
6. **تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end) :**
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

ثانياً: العناصر Components:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة عناصر (7 Components) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة الى إرشادات عملية للإدارة اليومية.
2. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
3. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
4. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
5. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
6. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
7. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح احتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.
8. وإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطوير (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات وتعليمات المعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضعاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقين عمليات رئيسيين هما:

- 1. نطاق عمليات مجلس الإدارة:** ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة اطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.
- 2. نطاق عملية الإدارة التنفيذية:** ويحتوي على أربعة محاور متمشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ (PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسية وهي:
 - **المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO):** تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
 - **البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI):** وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
 - **الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS):** وهي إجراء إدارة الإثابة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
 - **المراقبة والتقييم والتقدير (MEA):** وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتحقيق ادوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:

- **المستوى (0) الإجراء غير المكتمل (Incomplete process):** وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
- **المستوى (1) الإجراء الأولي (Initial process):** هناك أدلة بان البنك أدرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
- **المستوى (2) الإجراء منفذ (Performed process):** تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الافراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الافراد ولهذا السبب فان الاخطاء محتملة.
- **المستوى (3) الإجراء محدد جداً (Well defined process):** تم توثيق الإجراءات وتحديداتها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
- **المستوى (4) الإجراء القابل للقياس (Measured process):** تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقديم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والادوات بطريقة محدودة او مجزأة.
- **المستوى (5) الإجراء المستمر (Continuous process):** في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي العناصر الستة Components المرتبطة بها بشكل فردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك ألا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (3) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في اطار العمل (Cobit)، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

* يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (26%) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن أهداف الإدارة (بما لا يزيد عن 9 أهداف بحد أقصى من أصل 35 هدف) على انها ذات أهمية وأولوية أدنى او مهملة

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حاكمية التكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

1. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتحقق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمصدق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (17024 ISO/IEC) و/أو أية معايير أخرى موازنة.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناطمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصادقية ((Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهاهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة الترشيدات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

2. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة أنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الإستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.
- التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
- متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الإستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات تحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT (2019 Control Objectives for Information and related Technology)، توافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات التعليمات من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف الموائمة وتغطي أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف الموائمة واعتبار معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسة لأهداف الحاكمية والإدارة والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة، أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم اطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار ((COBIT 2019 بهذا الخصوص.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات توافق وتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث بأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
- الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني واعتمادها من مجلس الإدارة والإشراف والتأكد من الامتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني.
- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
- تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالاطلاع على محاضر الاجتماع التي تتضمن التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها وحدة أمن المعلومات ورفعها الى اللجنة التوجيهية لحاكمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.
- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الاهداف المؤسسية وأهداف الموائمة، بالإضافة لارتباطها بباقي العناصر الستة Components، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (Design Guide – 2019 COBIT).
- اعتماد تقرير التدقيق السنوي بتقييم (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها للبنك.
- مراقبة واعتماد مستوى المخاطر السيبرانية بشكل مستمر ومدى قدرة البنك على تحمل المخاطر السيبرانية، وبحيث تكون المخاطر السيبرانية الإجمالية ضمن النطاق المقبول.
- التأكد من توفر برنامج التوعية بالأمن السيبراني بالبنك، وإدراك الآثار القانونية والتنظيمية للمخاطر السيبرانية.
- تخصيص الميزانية والموارد الكافية لتلبية متطلبات الأمن السيبراني.
- الدعم والمشاركة في تقييمات مرونة المخاطر السيبرانية وأي مبادرات متعلقة بالأمن السيبراني.

3. لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما توافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصصة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي)

(Information Technology Assurance Framework (ITAF)) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية ((Professional and Organizational Independency)) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية ((Due Professional Care)) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating) : قوي (1 Strong Performance, Rate)، ومرضي (2 Satisfactory Performance, Rate)، وعادل (3 fair Performance, Rate)، وحدي (4 Marginal Performance, Rate)، وغير مرضي (5 Unsatisfactory Performance, Rate).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والممنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لحوادث التدقيق.

5. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازنة كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي وتحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمن آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصادقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency) ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافقية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومسؤول أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وهذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراجعة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
 - أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الإطلاع عليها. ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقررًا للجنة.

المراجع:

1. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
2. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (65/2016) تاريخ 25/10/2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتعميم اللاحق للتعليمات رقم (984/6/10) تاريخ 21/01/2019 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
3. COBIT ٢٠١٩ Framework – Introduction and Methodology الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الامريكية

10

تقرير الحوكمة



أ- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في الشركة:

- يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.
- هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ 2024/04/29 ولغاية أربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل الحوكمة المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، وموثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناضجة.
- يتكون مجلس الإدارة من 11 عضواً يضم 4 أعضاء مستقلين وتتضمن عضوية اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة 3 أعضاء على الأقل أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين.
- وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

ب- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقلين خلال السنة، وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ – 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة/ حالي
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي – 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة/ حالي
3	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور – 2020/07/09	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
4	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الجبائنة – 2022/04/18	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
5	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – 2019/06/11	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
6	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني – 2024/04/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
7	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ – 2024/04/29	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
8	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني – 2024/04/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي

ج- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
1	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الاول 2004/05/10 ويمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الثاني 2015/10/25 ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم عاز طيطي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
3	شركة الاردن الأولى للاستثمار 2011/04/20 ويمثلها: سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي تم تسمية الفاضلة هانية النابلسي كممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار اعتباراً من 2025/02/27 بموجب كتاب وارد من البنك المركزي الأردني بعده الممانعة رقم الكتاب 4075/2/10

د- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيير هاني عزيز قولاجين
2	نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	راكان محمد عطا الله الطراونه
4	مساعد مدير عام الإئتمان	محمد علي محمد القرعان
5	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد (استقال اعتباراً من 2025/02/16)	سليم نايف سليم صوالحه
6	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كنشك
7	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (استقال اعتباراً من 2025/03/30)	وائل "محمد يوسف" عارف راييه
8	المدير التنفيذي للخرينة والاستثمار	أنس ماهر راضي عايش
9	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات *	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
10	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
11	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
12	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدرء الدوائر الرقابية **		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود إبراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *	هيثم أمين خليل حموري

*المدرء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

**مدرء الدوائر الرقابية.

هـ- جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة.

الرقم	المسمى الوظيفي	العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية – 2004/02/16	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي تاريخ العضوية – 2004/02/16	رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
3	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور تاريخ العضوية – 2020/07/09	عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من شهر 03/2022. عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن
4	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد تاريخ العضوية – 2019/06/11	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
5	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الحباينة تاريخ العضوية – 2022/04/18	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
6	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني تاريخ العضوية – 2024/04/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
7	سعادة السيد فائق ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية – 2024/04/29	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
8	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني تاريخ العضوية 2024/04/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

و- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك: السيد محمود إبراهيم محمود / مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

ز- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات، لجنة التخطيط الإستراتيجي، لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

ج- اسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.

الرقم	اسم العضو	الصفة	النبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
1	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الحباينة	رئيسة اللجنة	1. شغلت منصب مدير قطاع الأعمال/ نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من عام 2018 ولغاية 2021/07/31. 2. مدير إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998 - 2018. 3. شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998). 4. عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989). 5. شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2015 حتى تاريخ 2022/03/31. 6. شغلت منصب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية 2010 - 2015. 7. شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2001 - 2010. 8. شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004 ولغاية نيسان 2024.
2	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	عضو	1. انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام، ويشغل حالياً وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه. 2. محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010-2018). 3. محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي – مديرية تمويل المشاريع (2008 – 2010). 4. متداول في مديرية الخزينة (2005 – 2008). 5. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتباراً من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01) 6. شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتباراً من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15). 7. شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتباراً من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15). 8. شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندقية (اعتباراً من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22).
3	سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني	عضو	1. خبير مالي وضريبي معتمد لدى المحاكم القضائية (الاقتصادية) المختصة ومحاكم الاستئناف في القضايا المالية والضريبية. 2. المستشار المالي في إعادة هيكلة الشركات ودراسة العقود وتقديم الاستشارات المالية فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركة وأطراف ثالثة (البنوك والموردين والعملاء وغيرها). 3. تنفيذ مشاريع التدقيق الخارجي والداخلي، والإدارة والإشراف على العديد من مشاريع خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية، ودراسات الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، وتصحيح أوضاع الشركات، والتقييم المالي والمساعدة في مشاريع التقييم محلياً وعالمياً والمستوى الإقليمي، إعداد أنظمة الضوابط والأنظمة المالية الداخلية والخارجية؛ التوثيق المالي وتقييم الأعمال، الاستشارات والتخطيط الضريبي، مدرب معتمد في المالية والتدقيق. 4. شريك إداري لواقعة من أبرز الشركات المالية الاستشارية للأعمال على المستوى العالمي، وخبرتي في القطاعين العام والخاص المتراكمة على مدار أكثر من 45 عاماً تعتبر شاملة عملياً. تم تعزيز هذه الخبرة أيضاً من خلال مهارات العرض والعلاقات العامة التي تم تطويرها من خلال إجراء الخدمات الاستشارية الخاصة. 5. تطوير أقسام شركة النوباني وخدماتها خلال الأعوام الماضية لتكون شركة نوباني وشركاه، أحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية والإدارية ذات السمعة الطيبة ليس فقط في الأردن، ولكن في منطقة الشرق الأوسط وقد نجحنا في الحصول على الاعتماد مع جميع برامج الدعم التشغيلية في المملكة الأردنية الهاشمية. 6. شريك مسؤول – شركة نوباني وشركاه و مدير عام – شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات ذ.م.م (مديتية) متحالفة مع Praxity المملكة الأردنية الهاشمية من 2012 – إلى الآن 7. شركة بي دي أو (الأردن) أعضاء في شركة بي دي أو انترناشونال – شريك مسؤول 1994-2011 المملكة الأردنية الهاشمية. 8. كوبرز وليبراند / اندمجت لتصبح لاحقاً برايس ووترهاوس كوبرز/ مدير تدقيق 1980 - 1993

ط- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة إدارة المخاطر ولجنة الامتثال.

■ لجنة الترشيحات والمكافآت

اسم العضو	الصفة
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	رئيس اللجنة
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	عضو
سعادة الفاضلة لينا نجيب البخيت الحباينة	عضو
معالي السيد ايمن هزاع بركات المجالي	عضو
معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني	عضو

■ لجنة الحوكمة المؤسسية

اسم العضو	الصفة
معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي	رئيس اللجنة
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	عضو
سعادة الفاضلة لينا نجيب البخيت الحباينة	عضو
معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني	عضو
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	عضو

■ لجنة المخاطر

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني
عضو	سعادة السيد عبد النور عبد النور
عضو	سعادة رامي آدم الطيطي
عضو	سعادة الأنسة ليلى نجيب البيخيت الحباينة
عضو	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

■ لجنة الامتثال

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات
عضو	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
عضو	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ
عضو اعتباراً من 2025/4/30	سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي

ي- عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة 2025 مع بيان عدد الأعضاء الحاضرين.

1. لجنة التدقيق: بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (7) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/02/26	الاجتماع الثاني 2025/04/30	الاجتماع الثالث 2025/07/16	الاجتماع الرابع 2025/07/30	الاجتماع الخامس 2025/08/4	الاجتماع السادس 2025/10/29	الاجتماع السابع 2025/12/14
1	سعادة الأنسة ليلى نجيب البيخيت الحباينة رئيسة اللجنة	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	* حضر	حضر
2	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

** اجتماع اللجنة عقد عن طريق وسيلة الاتصال المرئي والمسموع
*عضو ضمن اللجان حضر عن طريق وسيلة الاتصال المرئي والمسموع

2. لجنة الترشيحات والمكافآت: بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين خلال السنة وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/02/12	** الاجتماع الثاني 2025/06/19
1	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ – عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة الأنسة ليلى نجيب البيخيت الحباينة – عضو	حضر	حضر
4	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي – عضو	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد عمر خير الدين عمر المعاني – عضو	*حاضر	حاضر

3. لجنة الحوكمة المؤسسية: بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة اجتماعين وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/05/07	الاجتماع الثاني 2025/11/13
1	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي – رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ – عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة الأنسة ليلى نجيب البيخيت الحباينة – عضو	حضر	لم تحضر
4	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – عضو	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد عمر خير الدين عمر المعاني – عضو	حاضر	حاضر

4. لجنة المخاطر: بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	** الاجتماع الأول 2025/05/29	الاجتماع الثاني 2025/06/30	** الاجتماع الثالث 2025/08/04	الاجتماع الرابع 2025/10/17
1	سعادة السيد "محمد جمال" النوباني – رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور – عضو	حاضر	* حاضر	حاضر	حاضر
3	رامي أدهم عاز طيطي – عضو	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر
4	سعادة الأنسة ليلى نجيب البيخيت الحباينة – عضو	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت
5	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – عضو	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر

5. لجنة الامتثال: بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/03/19	الاجتماع الثاني 2025/07/09	الاجتماع الثالث 2025/09/25	الاجتماع الرابع 2025/12/17
1	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات – رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – عضو	* حاضر	* حاضر	حاضر	حاضر
3	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي – عضو	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر
4	سعادة السيد فائق الصايغ – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
5	سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي عضو اعتباراً من 2025/4/30	–	حاضر	حاضر	حاضر

6. لجنة التسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة التسهيلات خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/02/12	الاجتماع الثاني 2025/04/30	الاجتماع الثالث 2025/07/23	الاجتماع الرابع 2025/10/29
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ – رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد رامي أدهم طيطي – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	معالي السيد أيمن المجالي – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد فائق الصايغ – عضو	حاضر	* حاضر	* حاضر	حاضر
5	معالي السيد عمر المعاني – عضو	* حاضر	* حاضر	حاضر	حاضر

7. لجنة التخطيط الإستراتيجي: بلغ عدد اجتماعات لجنة التخطيط الإستراتيجي خلال السنة (اجتماع واحد) وفيما يلي الأعضاء الحاضرين:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/07/10
1	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور – رئيسة اللجنة	حاضر
2	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني – عضو	حاضر
3	الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي – عضو اعتباراً من 2025/4/30	حضرت

8. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني: بلغ عدد اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/03/19	الاجتماع الثاني 2025/07/09	الاجتماع الثالث 2025/10/08	** الاجتماع الرابع 2025/12/24
1	سعادة السيد فائق ميشيل الصايغ – رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	معالي السيد عمر خير الدين عمر العاني – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

ك- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (5) اجتماعات.

منها اجتماع واحد للجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة وذلك دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا أو من يمثلها.

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة (7) اجتماعات خلال السنة 2025 وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 2025/01/09	الاجتماع الثاني 2025/02/12	الاجتماع الثالث 2025/02/26	الاجتماع الرابع 2025/04/30	الاجتماع الخامس 2025/07/23	الاجتماع السادس 2025/07/30	الاجتماع السابع 2025/10/29
1	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي اعتباراً من 2025/02/27 بموجب كتاب رقم 4075/2/10	-	-	-	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت
4	سعادة السيد أسامة حمد عضو مجلس الإدارة	* حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر
5	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المفعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	* حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
6	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المفعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد رامي طيطي	* حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	* حاضر
7	سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة	* حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
8	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الحباينة عضو مجلس الإدارة	لم تحضر	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	* حضرت
9	سعادة السيد «محمد جمال» بشر النوباني عضو مجلس الإدارة	* حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
10	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو مجلس الإدارة	لم يحضر	* حاضر	* حاضر	* حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
11	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس الإدارة	* حاضر	حاضر	حاضر	* حاضر	* حاضر	* حاضر	حاضر

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ



11

عناوين فروع البنك التجاري الأردني



فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الإدارة العامة	البيادر - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5203000	06 - 5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	06 - 5203086
3	الشميساني	عمان - ش الثقافة - بناية CSC	06 - 5209000	06 - 5621878
4	جبل عمان	جبل عمان - شارع الأمير محمد - بناية شركة التأمين الاردنية المساهمة العامة المحدودة	06 - 5209000	06 - 5621968
5	المجمع التجاري	مجمع بنك الاسكان - شارع الملكة نور	06 - 5209000	06 - 5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع جمال الدين الافغاني	06 - 5209000	06 - 4639519
7	العبدلي اكسبرس	العبدلي الجديد - شارع الشيخ رفيق الحريري	06 - 5209000	06 - 5104797
8	الإذاعة والتلفزيون	شارع الصخرة المشرفة - عند التقاطع مع شارع الأمير الحسن - مجمع سند ماضي التجاري - سند (2)	06 - 5209000	06 - 4784692
9	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06 - 5209000	06 - 4883665
10	الجبيهة	الجبيهة - شارع ياجوز - بالقرب من السيفوي	06 - 5209000	06 - 5356890
11	الفحيص	الفحيص - شارع الحجاز	06 - 5209000	06 - 4720520
12	شارع وصفي التل	عمان - شارع وصفي التل - عمارة ابراج المهنية	06-5209000	06 - 5525676
13	الهاشمي الشمالي اكسبرس	عمان - الهاشمي الشمالي - حي رغدان - شارع البطحاء - مجمع ابونعمة التجاري	06 - 5209000	06 - 5057595
14	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	06 - 5209000	05 - 3993290
15	مأدبا	مأدبا - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3246931
16	الكرك	الكرك - شارع الاستقلال (شارع طريق عمان الرئيسي) - حي الورود - اشارة التنية - بجانب محطة الحجازين	06 - 5209000	03 - 2386967
17	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع ابن رشد	06 - 5209000	03 - 2014166
18	السلط	السلط - شارع الميدان	06 - 5209000	05 - 3551561
19	معدي	الأغوار - دير علا - الشارع الرئيسي	06-5209000	05 - 3571761
20	إربد	إربد - منطقة الروضة - شارع عمر المختار (ش الثلاثين)	06 - 5209000	02 - 7259407
21	الحي الشرقي اكسبرس	إربد - الحي الشرقي - شارع الهاشمي	06 - 5209000	02 - 7251761
22	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	06 - 5209000	02 - 7381857
23	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سماقة	06 - 5209000	02 - 6236679
24	الرصيفة	الزرقاء - الرصيفة - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3751677
25	ضاحية الياسمين	عمان - ضاحية الياسمين - شارع الأمير هاشم بن الحسين	06 - 5209000	06 - 4393956
26	ضاحية النخيل اكسبرس	عمان - ضاحية النخيل - شارع علي سالم للحيوات	06 - 5209000	06 - 5712596
27	المدينة الرياضية	عمان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد	06 - 5209000	06 - 5154170
28	ام اذينة	عمان - شارع مكة - بناية التوابت	06 - 5209000	06 - 5527439
29	ابوالسوس اكسبرس	عمان - وادي السير - ابوالسوس - شارع الصناعة	06 - 5209000	06 - 5811231
30	مرج الحمام	عمان - مرج الحمام - شارع محمد سعيد العبادي - بناية رقم 89	06 - 5209000	06 - 5716340
31	المركز الاردني للتصميم والتطوير	عمان - منطقة جبل عمان - الدوار الثالث - شارع الشريف الحسين بن علي - بناية رقم (16)	6 - 5209000	06-4611827
32	طبربور اكسبرس	عمان - طبربور - شارع طبربور - مجمع ليمار	06 - 5209000	06-5065404
33	عبدون اكسبرس	عمان-عبدون-شارع محمد علي جناح - مقابل مبنى الملكية الاردنية	06 - 5209000	06-5920104
34	شفا بدران اكسبرس	عمان - شفا بدران - شارع العرب - مقابل البوابة الرئيسية ل جامعة العلوم التطبيقية - بناية ابراج الشويخ للإسكان	06 - 5209000	06 - 5233834
35	الزرقاء الجديدة اكسبرس	الزرقاء - الزرقاء الجديدة - شارع الكرامة - بناية رقم 77	06 - 5209000	05-3850474
36	الحي الجنوبي اكسبرس	إربد - الحي الجنوبي - ضاحية الحسين - منطقة الرابية - شارع الأمير محمد - بناية رقم 2	06 - 5209000	02 - 7101445
37	جامعة ابن سينا اكسبرس	عمان - القسطل - شارع مطار الملكة علياء - جامعة ابن سينا للعلوم الطبية - مبنى القبول والتسجيل	06 - 5209000	-
38	سحاب	عمان - سحاب - مدخل سحاب - بالقرب من تقاطع القبضة - مجمع عواد وحليمة التجاري	06 - 5209000	06-4024640
39	قرية الحجر	عمان - الجيزة - طريق المطار - قرية الحجر السياحية	06 - 5209000	-



    /JCBankJO
www.jcbank.com.jo